المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٨/٢/٦٩٥)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى
مصنفه و لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو جهة حكومية أخرى

الفهرس

تمهيد	٤
الملخص التنفيذي	٥
الفصل الأول: المقدمة والمنهجية	١١
– الأسر اللاجئة في الأردن	١٢
– أهمية الدراسة	١٥
– أهداف الدراسة	١٦
– المنهجية،	١٧
الفصل الثاني: محاور التقرير	٢٣
– المحور الأول : الخصائص الديموغرافية	٢٣
– المحور الثاني : العلاقات الأسرية والمشاركة في الحياة العامة	٢٩
– المحور الثالث: الخصائص الصحية	٤٣
– المحور الرابع : الخصائص التعليمية	٥٧
– المحور الخامس: الخصائص الاقتصادية	٦٥
التوصيات	٧٦
الشكر و التقدير	٨٠
الباحثين	٨١
الجهات	٨٢
قائمة المراجع والمصادر	٨٤
قائمة الأشكال والجداول	٨٧
الملحق أ. استمارة أحوال الأسر اللاجئة	٨٩

«قد لا توجد دولة في التاريخ الحديث تحملت آثار الصدمات الخارجية أكثر من الأردن. وعلى الرغم من كل ما يحيطنا من نزاعات وحروب وانهيار لدول وتفسخ لمجتمعات عريقة، وعلى الرغم من كل لاجئ عبر حدودنا ليستظل بالأمان ويذوق طعم الكرامة التي لم يجدها في بلده، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهتنا وما تزال تواجهنا، إلا أننا نثبت لأنفسنا وللعالم أجمع كل يوم وبعزيمة كل مواطن أردني كم نحن أقوياء»

الورقة النقاشية السادسة
«سيادة القانون أساس الدولة المدنية»
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

«هل سنترك اللاجئين يعانون في المخيمات والأحياء الفقيرة؟ أم هل سنعطيهم الأدوات للمساهمة في الاقتصاد الجديد وإعادة بناء أوطانهم عندما يحين الوقت؟
هل سنشاهد مؤسساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنهار، ونسمح بانتقال صدى وردات فعل الخوف وعدم الاستقرار من الداخل إلى الخارج؟ أم هل سنتعاون فيما بين الدول والقطاعات لإيجاد حلول مستدامة؟
في الأردن، نحن مصممون على صناعة الفرصة من الأزمة. نحن نعمل مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها في المجتمع الدولي للانتقال من المساعدة والغوث إلى التنمية والاستثمار»

من كلمة الملكة رانيا خلال اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة حول اللاجئين والمهاجرين
١٩أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

تمهيد

لقداستقبلت المملكة الأردنية الهاشمية الأسر اللاجئة من شتى بلدان العالم بصدر رحب وكرم ضيافة فاقت كل السياسات والبرامج الدولية التي توجهت إليهم، وكانت لتلك الأسر ملاذا من الخوف والجوع . ومَثّل الأردن حكومة وشعباً الدور الانساني انطلاقاً من الوحدة العربية والإسلامية والإنسانية في التعامل مع هذه الأسر. حيث إذ عمد الأردن إلى تعزيز استجابته الإنسانية في أطر وطنية على مستوى السياسات لعل أهمها خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية الأخيره. ومع ذلك، تبدو جذور التحدّيات التي تواجه المملكة عميقة، وتتمثل في نقص الموارد والإمكانيات المتاحة، الأمر الذي يستوجب العمل يدا بيد مع دول العالم أجمع لدعم اللاجئين وتحسين الفرص المتاحة أمامهم .

يأتي هذا التقرير الذي أعدّ بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بمثابة المصدر المتخصص للأسرة اللاجئة الذي يعكس واقع واتجاهات ومواقف الأسر ذات العلاقة بأوضاعها الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والنفسية وخصائص مسكنها، وتلك المتعلقة بالعلاقات الأسرية والمشاركة في الحياة العامة. معتمداً في ذلك على المنهج العلمي المستند إلى مسح ميداني متخصص على عينة من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليضع بين يدي صانعي القرار والمؤسسات والجهات المعنية النتائج التي ستسهم بشكل أو بأخر إلى رسم الصورة المتكاملة لوضع هذه الأسر ويكون بمثابة موجه عام لصنع السياسات وتصميم البرامج والتدخلات المبنية على الأدلة العلمية المرجعية القائمة على تحديد احتياجات هذه الأسر والتعامل معها بما يتناسب ومتطلباتها، وسعياً نحو تعزيز الشراكات المؤسسية الوطنية الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل بشكل مباشر وغير مباشر مع هذه الأسر باعتبارها أصبحت جزءاً لايتجزأ من المنظومة المجتمعية الأردنية. وإننا إذ نؤكد في هذا المقام أن هذا التقرير سوف يكون بمثابة المرآة التي تعكس واقع الأسرة اللاجئة، وتقدم البيانات العلمية للاستناد إليها في التعامل مع وضع الأسر ولجوئها،مما يسهم بشكل كبير في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بهذا الموضوع .

ختاماً؛ فإننا اذ نتقدم بجزيل الشكر وبالغ العرفان للشركاء من المفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين على ما قدّموه من دعم بأشكاله كافة في إنجاز هذا المشروع، كما نزجي شكراً وافراً لجميع الخبراء الذين ساهمو في إعداد هذا المرجع العلمي المتخصص ، ولأعضاء اللجنة الفنية التي لم تتوانّ عن تقديم المشورة اللازمة في مراحل تنفيذ المشروع كافة، وللشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، والمؤسسات الدولية التي شاركت في مجموعات عمل تحليل السببية المتخصصة. سائلين المولى عزوجل أن يحفظ هذا البلد آمناً مطمئناً سخاء رخاء في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمي الملك عبدالله ابن الحسين أعز الله ملكه وسائر بلاد المسلمين .

والله ولي التوفيق

الأمين العام بالوكالة
محمد فخري مقدادي

تقرير أحوال الأسر اللاجئة ٢٠١٧

قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون ودعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بدراسة وضع الأسرة اللاجئة في الأردن .

حيث تم استخدام النهج الكمي الاستكشافي لمسح الأسر اللاجئة في الأردن . واستهدفت أسر اللاجئين في جميع المحافظات الأردنية ال ١٢ و أولائك الذين يقيمون ومسجلين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في المخيمات و المناطق الحضرية في الاثنتي عشرة محافظة حيث شملت العينة ٨٠٥ اسرة من الجنسيات السورية والعراقية واليمنية والسودانية والصومالية.

وتتمثل أهداف الدراسة بما يلي :

١- وصف أحوال أسر اللاجئين، والتحقيق في خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيةوالتعليميةوالصحيةوالزواجيةوالسكنية وغيرها من الخصائص المتصلة باللجوء .

٢- توفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة اللاجئة إستنادا إلى الأدلة العلمية .

٣- تحدد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بقضايا أسر اللاجئين.

٤-اقتراح توصيات تتعلق بالحالات الإنسانية والتدخلات المطلوبة للاستجابة لأولويات الأسر اللاجئة والثغرات في الخدمات وفقا لنتائج المسح الميداني.

المحور الأول: الخصائص الديموغرافية:

تظهر الإحصاءات الرسمية أن أكبر نسبة للاجئين في الأردن هم القادمون من سورية و بلغوا ٧٣ ٪ من مجموع اللاجئين و ٩.٪ من فلسطين و ٣٪ من العراق . و الجدير بالذكر أن هناك حولي ١٣ ٪ من اللاجئين مولودون في الأردن . منهم حوالي ٩٥ ٪ مسجلون لدى الجهات الرسمية ويحملون وثيقة لجوء* منهم ٥٠,٦٪ ذكوراً و ٤٩,٤٪ إناثاً. كما وتشير الإحصائيات الوطنية إلى أن مجتمعات اللاجئين في الأردن شابة**. أن ٢,٨١٪ من مجموع اللاجئين في الأردن يبلغون من العمر ٦٠ سنة فما فوق (منهم ١,٤٢٪ من عمر ٦٤ سنة فأكثر). و كذلك تبين أن ٣٨,٨٪ من اللاجئين هم من الفئة العمرية بين ٥- ١٩ سنة، وأن ١٥,٤٪ هم أقل من تراوح أعمارهم ١٩ سنة فما دون هي ٥٤,٢٪ من مجموع الأفراد اللاجئين.

وبحسب نتائج المسح، فيما يتعلق بأسباب اللجوء إلى الاردن، أفادت غالبية الاسر اللاجئة (٩٢٪) بأن السبب الرئيسي للجوئهم هو لأسباب تتعلق بالسلامة، تليها أسباب سياسية (٦٪)، في حين كشفت تسع أسر فقط (١,١٪) أن اللجوء كان لأسباب اقتصادية.

أشارت أحدث إحصائيات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *** ٢٠١٧ (UNHCR) إلى أن ٢٠ ٪ من جميع اللاجئين المسجلين في المفوضية في الأردن يقيمون داخل المخيمات الرسمية ، وأن ٨٠ ٪ منهم يقيمون في خارج المخيمات في المناطق الحضرية . و في المناطق الشمالية والوسطى على وجه التحديد

لا بد أن تركز البحوث والسياسات المستقبلية على الشباب واحتياجاتهم الخاصة. مع اهمية إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ برامج التدريب والتطوير، وأهمية دراسة أثر اللاجئين على تحقيق الفرصة السكانية الديموغرافية ودمج التدخلات الخاصة باللاجئين ضمن السياسات الوطنية. وضرورة العمل على دراسة الأسر التي تراسها امراة بشكل تفصيلي لمعرفة خصائصها واحتياجاتها ودعمها بالامكانات المتاحة.

* دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

** دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

*** المفوضية واليونيسيف (2017). وعد بالغد: آثار المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية واليونيسيف على اللاجئين السوريين في الأردن

المحور الثاني: العلاقات الأسرية والمشاركة في الحياة العامة

بحسب نتائج المسح ظهر أن متوسط حجم الأسر اللاجئة هو ٣,٨ فرد. وكانت الأسر التي تتألف من عضوين هي الاكثر انتشارا في العينة بنسبة ١٩,٥٪ ثم الاسر ذات ثلاثة أعضاء ١٩,٤٪، ثم الاسر التي تضم أربعة أعضاء ١٧,٦٪، بينما كانت أحجام الأسرالأقل تكرارا هي تلك التي تضم ثلاثة عشر عضوا ٠,١٪، وأحد عشر عضوا ٠,٢٪.

كما إن غالبية الأسر كان يتراسها الذكور ٨٣٪ (٦٦٨)، و ١٧٪ (١٣٧) من الأسر ترأسها سيدات.

من حيث نوع الأسرة، أظهرت النتائج ان ٥٢٪ من الأسر تتألف من كلا الوالدين وأطفالهم، في حين كانت ١٧,٥٪ اسرة ترأسها امراة، ١٢٪ كانت اسر لزوجين يعيشان وحدهما ، ٩٪ كانت لأسرة يعيش فيها الوالد لوحده، و ٢٪ فقط وصفوا أسرهم بأنها عائلات ممتدة مع أحفاد و / أو أجداد وأقارب آخرين. وجاء الآباء الوحيدون مع أطفالهم في المرتبة الثانية في حوالي ٢٪.

أظهرت النتائج أن ٦٦,١٪ من أفراد الأسرة في الفئة العمرية (١٦ سنة فأكثر) كانوا متزوجين، في حين أن ٢٢,١٪ كانوا عازبين و٧,٩٪ أرامل، و ١,٨٪ من المطلقات أو المطلقين وأشارت إلى أن نسبة الذين كانوا منفصلين هي الأقل بين أفراد الأسرة في الفئة العمرية بواقع ٠,٩٪.

كشفت النتائج أن القرارات الصحية المتعلقة بتوقيت الحمل والولادة في معظم الأسر يتخذ من قبل الأب والأم معا (٦٤,٧٪) أو يتخذه الاب منفرداً في ١٦٪ من الأسر، أو تتخذه الام منفردةً في ١١٪ من الأسر. وقد اتخذ الأب والأم معاً قرار استخدام وسائل تنظيم الأسرة في معظم الأسر (٦٦٪)، واتخذته الأم منفردة في ١٤٪ من الأسر. كما أظهرت النتائج أنه يتم اتخاذ قرار التدخلات الطبية والجراحية لأحد أفراد العائلة من قبل الأب والأم معا (٣٨٪). أما عن القرارات الاقتصادية، فكان أفراد الأسرة المسؤولون عن إدارة نفقات الأسر المعيشية هم الأب والأم معا ٤٣,٧ ٪، بينما تولى الأب منفرداً هذه المهمة في ١٢٪ من الأسر، وكذلك تولتها الأم منفردةً في ١٢٪ من الأسر .

وعن القرارات التعليمية، فان الابن/الابنة نفسه يقوم باختيار قرار التخصص (الثانوي، والجامعي، والكلي، والدراسات العليا) في (٣٤,٤٪) من الاسر ويتم التخطيط لمشاريع وأنشطة الأسرة من قبل الأب والأم معا في ٣٤٪. هذا وتشير ٤٠٪ من الاسر على تخوفها على بناء الاسرة والعلاقات الاسرية بشكل عام مقابل فقط ٢٠٪ لا تحمل هذه المخاوف.

كما أشارت الأسرة بأن للأبناء الذكور الحرية دائما في اختيار شريك الحياة بنسبة ١٤٪ مقابل ١٢٪ للبنات الاناث. بينما اشارت ١٨٪ من الأسر أن الابناء الذكور ليس لهم الحرية ابدا في اختيار الشريكة، مقابل ٢١٪ للبنات الإناث في اختيار شريك الحياة.

وبشأن أولويات الأسرة الخاصة بقضايا العلاقات الأسرية كانت الأولويات الأكثر أهمية هي العلاقات الأسرية٤٥,١٪ ، والأسرة الممتدة ١٥,٤٪ ، واتخاذ القرارات الأسرية ١٧ ٪ ، في حين كانت أقل الأولويات أهمية هي : جنوح الأحداث ، وخدمات المساندة القانونية . بخصوص الأولويات المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة. فأظهرت الإجابات أن أهم الأولويات هي : الهجرة ٣٦,٩ ٪ ، والعودة إلى الوطن ٢٩,٨٪ ، في حين كانت أقل الأولويات أهمية : التطرف ، والعمل التطوعي . لا بد من تفعيل معايير وإجراءات عمل للمؤسّسات مقدمة الخدمات الاجتماعية، ووجود جهة رقابية لضمان الجودة. مع ضرورة العمل على دمج إجراءات العمل الخاصّة بالمؤسّسات الدولية مع إجراءات العمل الوطنية

المحور الثالث: الخصائص الصحية:

وقد أظهر المسح الحالي، فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية، أن (٥٧٪) كان لديهم إمكانية الوصول إلى المرافق الحكومية الأردنية، في حين أن ١٧٪ منهم قد تمكنوا من الوصول إلى المرافق التابعة للمنظمات. وأظهرت النتائج أن المراكز الصحية الحكومية هي الاكثر احتياجا و الاكثر حاجة لها من القطاع الخاص (٧٢٪) مقابل (٣٢٪). في حين أن المستشفيات الخاصة كانت الأقل توافرا (٢٢٪) والأقل حاجة لها (١٦٪).

إذ يتضح من خلال المسح أن المقيمين خارج المخيمات و هم الأكثرية (٨٥٪) هم أقل معرفة بالخدمات (٤١٪ مقيمون خارج المخيمات مقابل ٦٢٪ للمقيمين داخل المخيمات) واتضح أن هنالك تقارباً بسيطاً في رضاهم عن مستوى الخدمات (٣٢٪ مقابل ٣٥٪) ، وأن المقيمين خارج المخيمات يرون الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات التي يراجعونها في العادة ممتازة بنسبة أعلى (٥٣٪) ممن هم داخل المخيمات (٤٤٪)

أما فيما يتعلق بانتشار الأمراض بين الأسر اللاجئة أظهرت النتائج أن غالبية أفراد الأسرة في هذه الدراسة لم يكن لديهم أي نوع من الأمراض المزمنة بنسبة ٨٣,٢٪ بشكل عام حسب أرباب الأسر، بينما كانت ما نسبته ١٥,١٪ من أفراد الأسر اللاجئة يعانون من أنواع مختلفة من الأمراض . وكانت الأمراض الأكثر شيوعاً هي ارتفاع ضغط الدم ٥,٦٪ ، يليه السكري ٣,١٪ ، ثم الربو والحساسية الصدرية ٢,٩٪

أظهرت النتائج أن معظم أفراد الأسرة ليس لديهم أي نوع من الإعاقة بنسبة ٨٩,٩٪، مقابل ١١,١٪ من الأسر التي أفادت أن لديها فرداً واحداً على الأقل لديه إعاقة واحدة على الأقل. ومن بين الذين أفادوا بوجود إعاقات لدى أفراد أسرهم ، بين المسح أن أكثر الإعاقات تكرارا بين أفراد الأسرة اللاجئة من ذوي الإعاقة هي الإعاقات الحركية ١,٨ ٪، ثم الاعاقات البصرية ١,٧٪، تليها الإعاقات السمعية ٠,٨٪ .

وبخصوص الرضاعة الطبيعية أظهرت نتائج الدراسة أن حوالي ٥٧,٩٪ من الأسر تفضل الرضاعة الطبيعية على الرضاعة الصناعية ، وأن ٥٩,٥٪ من الأسر تشجع بناتها على الرضاعة الطبيعية

وفيما يتعلق بأنماط الحياة، خلُصت نتائج المسح إلى أن معظم أفراد الأسرة اللاجئة كانوا غير مدخنين ٨٥,٨٪، وأن ما نسبته ٨,٢٪ منهم كانوا يدخنون السجائر فقط و ٠,٨٪ كانوا يدخنون النارجيلة، بينما كان ما نسبته فقط ٠,٤٪ منهم السجائر والنارجيلة

و فيما يتعلق بالرياضة، تبين أن ٥,٣٪ من الأفراد يمارسون الرياضة ، مع أن اتجاهات الأسر كانت أكثر إيجابية نحو أهمية الرياضة للصحة، حيث أن ٥٠٪ يقرون أهميتها و بخصوص المخدرات أشارت النتائج إلى أن ٢٤,٧٪ من الأسر اللاجئة تجد أن المخدرات متفشية بين طلاب الجامعات مقابل ٢٣٪ لا يجدون ذلك، و٢٤٪ من الأسر تجد أن المخدرات متفشية بين المراهقين والأطفال .

وفيما يتعلق بالصحة النفسية، و أظهرت النتائج أن معظم الأسر (٤٨٪) أكدت أنها لن تتردد في طلب المساعدة النفسية المهنية في حالة ظهور أي أعراض نفسية بين أفراد الأسرة. وقد أفاد ٣١ ٪ من الأسر بأن أحد أفراد أسرتهم يتلقى حالياً علاجاً نفسياً مهنياً نتيجة لتجربة اللجوء أو العنف .

و بالنسبة للحالة النفسية و الاجتماعية، فقد أظهر المسح أن ٧٣٪ منهم يشعرون بالاكتئاب بشكل قليل إلى كثير جداً، وو أن ٧٣٪ منهم أفادوا أن صور الأحداث قبل اللجوء ما زالت تطاردهم في احلامهم و يقظتهم..

فقد تبين أن ٨٣٪ من أرباب الأسر لا يلجأون على الاطلاق للمخدرات و الكحول للتكيف و الخروج من الحالة النفسية التي يعانون منها، مقابل١١٪ للذين يستخدمون الكحول و المخدرات للخروج من الوضع النفسي و الحالة النفسية التي يعانون.
و وجد المسح أن ٤٢ ٪ من أرباب الأسر يستطيعون النظر إلى الأحداث بشكل إيجابي و أن ٥٤ ٪ منهم تفاعلوااجتماعيامعالمجتمعالمحيطليبدوطبيعيين و أن ٦٤ ٪ لم يطلبوا أي مساعدة نفسية تساعدهم على التكيف مع ما يعانون بسبب حالة اللجوء.

وفيما يتعلق بالسعادة والرضا عن الحياة، وقد تبين من خلال النتائج أن ٣٦ ٪ من الأسر اللاجئة عبرت عن سعادتها بشكل عام، في حين أن ٣٣ ٪ لا يعتبرون أن أسرتهم سعيدة. ٪ ٣٣من الأسر فقط لديها علاقات إيجابية مع أسر لاجئة أخرى، كما و أن٪ ٣٢من الأسر تشعر بالتمييز ضدها من المجتمع المضيف. واللافت للانتباه أن الأسر المحايدة التي كانت تقع حول ٪ ٣٠ لهذه الإجابات
وعند سؤالهم عن أولوياتهم المتعلقة بالصحة إذ أشار أرباب الأسر إلى أن المستشفيات تعدّ أكثر أولوية بنسبة ٥١ ٪ ، من ثم أولوية تكاليف الرعاية الصحية ٤٢ ٪ والمراكز الصحية ٣٩ ٪ كأولويات قصوى، في حين كانت الصحة المدرسية والكشف المبكر أقل الأولويات تكراراً في الأسر اللاجئة
أظهر الاستطلاع، فيما يتعلق بخدمات الإسكان وخصائصه، و بالمقارنة بين القاطنين في المخيمات وخارجها ، تبين أن النسبة العظمى من القاطنين خارج المخيم ٤٤,٧٪ و ٤١,٢٪ يرون أن مسكنهم ملائم للسكن و لا يحتاج صيانة ، و ملائم للسكن و يحتاج صيانه. بينما يرى القاطنون داخل المخيم يتفاوت بين غير ملائم ويمكن صيانته ٢٤٪ وملائم و لا يحتاج إلى صيانة ٢٧,٢٪و النسبة العظمى كانت ترى أن مسكنها ملائم و يحتاج صيانة)٣٨,٤٪ كما أن ٥١٪ من الأسر تجد أن مكان السكن يوفر لها الخصوصية ، مقابل ١٣٪ لا تجد بأنه يوفر الخصوصية . و٤٨٪ من الأسر تجد أن المنزل يوفر الخصوصية ، مقابل ٢١٪ لا تجد ذلك .

وفيما يتعلق بمصادر مياه الشرب، أظهرت نتائج التحليل أن المياه تأتي من خدمات تنقية المياه هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب (٣٦٪)، تليها المياه المعدنية بنسبة ٢٩٪، وشبكة المياه العامة (٢٧٪). المصدر الرئيسي لمياه الشرب (٣٦٪)، تليها المياه المعدنية بنسبة ٢٩٪، وشبكة المياه العامة (٢٧٪).
وأظهرت النتائج أيضا أن المصدر الرئيسي للتدفئة داخل المنزل هو وحدة الغاز ٥٣٪، ثم وحدة الكيروسين ٢٥٪، وحدة التدفئة الكهربائية ٨٪، في حين أن ١٠٪ من الأسر ذكرت أنه ليس لديهم أي مصدر للتدفئة داخل المنزل.
وكان المصدر الرئيسي لتكييف الهواء في المنزل هو مروحة (٨٢٪)، تليها مكيفات الهواء بنسبة ٢٪، في حين أن ١٥٪ من الأسر ذكرت أنها لا تملك أي مصدر لتكييف الهواء على الإطلاق.
أما اولويات الأسر اللاجئة ذات الصلة بالإسكان فقد تبين أن الأولويات الأكثر تكراراً بين الأسر اللاجئة الخاصة بمسكن الأسرة تبعاً لآراء أرباب الأسر هي، الكهرباء ٣٠,٣ ٪، تليها أولوية الماء ٪ ١٦ ثم الصرف الصحي . في حين كانت أقل الأولويات أهمية أولوية مكيفات الهواء و تلوث الهواء

المحور الرابع : الخصائص التعليمية

وفيما يتعلق بمستوى التعليم، فإن حوالي ٥١ ٪ من السكان اللاجئين في الاستقصاء هم دون سن ١٨ عاما، و ٥٦ ٪ من أفراد الأسر المعيشية الذين شملهم الاستقصاء هم في سن ١٦ سنة أو أكثر. وكان ٢٨٪ منهم انهى تحصيلة للتعليم الثانوي و ٢٠٪ كانوا تحصيلهم لمستوى التعليم الابتدائي، و ١١٪ كانوا غير متعلمين (اميين). وبالإضافة إلى ذلك، تبين ان ٤٪ منهم حاصل على درجة البكالوريوس، و ٢٪ يحملون شهادة الدبلوم. في حين أن ١٤٪ لا يقرأ أو يكتب.

وأفادت الغالبية العظمى (٨٩٪) بأن أطفالهم دون سن السادسة غير ملتحقين بأي مرافق تعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة، في حين أفاد ٥٪ بأنهم أرسلوا أطفالهم إلى رياض الاطفال (التمهيدي) وأرسل ٤٪ أطفالهم إلى رياض الاطفال (البستان)، و ٢٪ يرسلون أطفالهم الصغار إلى دور الحضانة.

وفقا للمسح، تبين ان ٥٣٪ من اللاجئين لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ سنة من العمر. وكان ٧٠٪ منهم مسجلين في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، في حين لم يسجل ٣٠٪ منهم. كما وجد أن وعلاوة على ذلك، لم يلتحق سوى ٣ ٪ من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة في مؤسسة للتعليم العالي، في حين لم يسجل ٩٧ ٪ منهم.

وفيما يتعلق بتوافر المؤسسات التعليمية واحتياجتها، أفاد حوالي ٥٨٪ من أسر الذين يعيشون خارج المخيمات بأن المدرسة الحكومية الأساسية متاحة مقابل ٨٢٪ من الذين يعيشون في المخيمات. كما أفاد حوالي ٤٠٪ من الأسر التي تعيش خارج المخيمات بأنهم بحاجة إلى المدرسة الحكومية الأساسية مقابل ٦٣٪ في المخيمات.

وأظهرت الدراسة أيضا أن الأسر عموما وجدت صعوبة في الوصول إلى الجامعات وكليات المجتمع، في حين كان من السهل الوصول إلى المدارس الأساسية العامة والمدارس الثانوية العامة. أما بالنسبة للمقيمين في المخيمات، فإن أكبر الصعوبات هي المدرسة الثانوية الخاصة (٩٠٪) والمدرسة الأساسية (٩٠٪). أما بالنسبة للاجئين المقيمين خارج المخيمات، فإن أكبر الصعوبات هي الوصول إلى مراكز التدريب المهني (٧٦٪) ورياض الأطفال (٧٢٪).

وفيما يتعلق بعمل الاطفال، فإن نسبة الأطفال البالغ عددهم ١,٦٪ (١١ ٪)من الأطفال العاملين، منهم سبعة أطفال (١٪) يعمل اطفالها خلال العطل المدرسية فقط، في حين أن أسرتين (٠,٣ ٪) يعملان أطفالهما خلال ساعات الدراسة، واسرتين

بعد ساعات الدراسة، ومن المثير للاهتمام أن ١٥,٣٪ من الأسر أشارت إلى أنها اضطرت إلى إجبار أطفالها على العمل، في حين أشارت تلك الأسر في وقت لاحق إلى أنه لم يكن هناك أطفال عاملون.

فيما يتعلق بالعنف في المدارس ظهر أن ٨٪ من الأسر كانت تعتقد أن العنف منتشر في المدارس مقابل ٥ ٪منهم يعتقدون أنه منتشر في الجامعات. ومن بين الذين أشاروا إلى انتشار العنف في المدارس والجامعات، أفادت الأسر بأن أكثر أنواع العنف شيوعا هي العنف الجسدي (٥٦٪) في المدارس مقابل ٣٥ ٪ في الكليات أو الجامعات. وبشأن الجهات التي تلجأ إليها الأسر لطلب المساعده في حالة وقوع حالات عنف. تبين أن١٢٪لا تلجأ لأحد دائماً عند حدوثه، و٤٣٪ تلجأ و٢٦٪ أحياناً لا تلجأ لأحد.

كانت الاولويات الاكثر شيوعا فيما يتعلق بالتعليم ووفقاً لأرباب الأسر، هي: كفاءة المعلمين ٢٢,٧٪؛ ومن ثمّ كلفة التعليم (اللوازم المدرسية والنقل) ١٨,٤٪ ؛يليها التوجيه التربوي ١٤,٩٪. في حين كانت أقل الأولويات أهمية هي: العنف الجامعي، و رياض الأطفال، والبنية التحتية للمدرسة.

وحيث تبين ان معظم الخدمات التعليمية المتاحة للأطفال صعبة الوصول، لا بد من اجراء دراسة للأسباب وراء ذلك، ودراسة اماكن تركز الخدمات والتوزيع الجغرافي للاجئين وتسهيل الوصول لتلك الخدمات داخل المخيمات وخارجها ام بتوفير مواصلات مناسبة أو مجموعات حماية اهمية العمل على توفير فرص تعليمية على مستوى التعليم العالي لخريجي التعليم الثانوي لتشجيع الأسر على اكمال تعليم ابنائها ونشر ثقافة العلم والتعلمرافق الطلاب لمناطق سكنهم وابتكار طرق جديدة،

المحور الخامس: الخصائص الاقتصادية

وصفت نسبة قليله جدا من الأسر في المسح وضعهم الاقتصادي الحالي بأنه جيد (٢٠٪) مقابل (٤٤٪) قبل اللجوء، جيد جدا (٣٪) مقابل (٣١٪ قبل

اللجوء، أو ممتاز (٠,٢٪) مقابل (١١٪)قبل اللجوء، في حين وصفت الأغلبية (٧٤٪) وضعهم بالضعيف مقابل (١٠٪)قبل اللجوء. الامر الذي يشير ان اللجوء قد اثر بشكل كبير على وضع الاسرة الاقتصادي التي تركت. أما عن موارد دخل الاسرة الشهرية وأظهرت النتائج أن أغلبية الأسر اللاجئة ٨٦,٧٪ (٦٩٨) ذكرت أن متوسط دخل الأسرة يقل عن ٣٦٦ دينارا، في حين أن حوالي ٥,٣٪ (٤٣) منهم يستقبلون دخلا ما بين (٣٦٧– ٤٠٠ دينار) ، وأفادت عائلة واحدة فقط أن دخلهم أكثر من ١٥٠٠ دينار . ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعكس دخل الاسرة وليس دخل الفرد.

وأظهرت النتائج أن المصدر الأكثر شيوعا للدخل للأسر كان من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية على شكل قسائم غذائية ٨٢٪ من الاسر، و ١٨٪ من الأسر لم تتلق ايه قسائم. فيما ٨١٪ من الأسر تتلقى الرواتب والأجور في حين أن ١٩٪ لم يحصلوا على رواتب أو أجور. و ٦٣٪ من الأسر تتلقى المساعدات المالية من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية، في حين أن ٣٧٪ لم تحصل على هذه المساعدة. وتشير هذه النتائج إلى أن الأسر اللاجئة في الأردن تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات والإعانات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات

من الأسر تتلقى المساعدات المالية من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية، في حين أن ٣٧٪ لم تحصل على هذه المساعدة. وتشير هذه النتائج إلى أن الأسر اللاجئة في الأردن تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات والإعانات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات.

أما فيما يخص العمل، بحالة عمل أفراد أسرهم الذين يبلغون من العمر ١٦ عاما أو أكثر، فكان ٢٦٪ فقط من افراد الاسر يعملون مقابل اجر، و ١٥ ٪ عاطلون عن العمل رغم بحثهم عن فرص عمل. أما الذين لم يعملوا فكان معظمهم من ربات البيوت بنسبة ٣٧ ٪، يليهن ٤ ٪ ممن قالوا أنهم على مقاعد الدراسة و ٣ ٪ من المرضى أو المعوقين و ٣ ٪ من المسنين أيضا. ولكن ١٠٪ من الإناث لايعملن ولا يبحثن عن عمل، ولا سيما الشابات المقيمات في المخيمات

في المسح الحالي ، تبين أن أهم الأولويات بين الأسرة فيما يختص بالوضع الاقتصادي هو إرتفاع الأسعار /نفقات الحياة٥٨,٨٪ ، وتوفر فرص العمل ٤٩,٩ ٪ والأجور ٤٠,٩ ٪ . في حين كانت الأولويات الأقل أهمية هي البيئة الصحية للعمل، والعمل المناسب للنساء، والمساعدة العينية من المنظمات الدولية والمحلية .

وفيما يخص التوصيات فكانت ضرورة العمل على ضمان توفير فرص عمل كافية واستحداثها بطرق غير تقليدية بالإضافه إلى توفير المساعدات النقدية والعينية لغير القادرين لتغطية كلف الحياة اليومية، أهمية وضع سياسات وقوانين خاصة لإزالة التمييز في الأجور، ووضع اليات رقابة خاصة بهذا المجال، والتاكد من حصول العامل على كافه حقوقة بحسب القوانين الوطنية. تشجيع عمل المرأة من خلال المشاريع الانتاجية وتوفير ما يسهل عملها من خدمات رعاية لأطفالها وخاصة للاسر التي ترأسها إناث. توفير فرص للاقتراض من خلال صناديق الإقراض المتوفرة وتسهيل الشروط والإجراءات المتعلقة بذلك على الأسر اللاجئة.

الفصل الأول :

المقدمة والمنهجية

تقديم

تعدّ الحرب حالة من صنع الإنسان و التي تؤدي إلى تقويض الرفاه النفسي والجسدي والاجتماعي للشعوب. و لقد أظهرت الدراسات أن الأفراد النازحين أو اللاجئين معرضون لخطر الإصابة بمشكلات اجتماعية وصحية ونفسية حادة ؛ بسبب الوضع المعيشي قبل وأثناء وبعد الحادثة الصادمة ؛ وبسبب تجربة النزوح بحد ذاتها[١] .

و نتيجة للصراع السياسي والحرب، ما تزال البيئات التي تهدد الحياة تجبر العديد من الأفراد على ترك بلادهم و بيوتهم و النزوح و الهجرة إلى الأماكن الأكثر أمانا فيصبحوا نازحين في أوطانهم أو لاجئين في أوطان أخرى.

و يعرف اللاجئ على أنه شخص يغادر بلده الأصلي خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة معينة أو بسبب رأيه السياسي ، و هو غير قادر على الاستفادة من حماية بلده الأصلي[٢] . وتظهر أحدث التقارير تزايد عدد اللاجئين في العالم ، مما يثير قلقاً دولياً لأمن الأفراد المهجرين ورفاههم .

و وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٣] (UNHCR)، في العام ٢٠١٧، أجبر ٦٥,٣ مليون شخص ؛ و بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم ؛ على المغادرة و الهروب من ديارهم . من بينهم حوالي ٢١,٣ مليون لاجئ، أكثر من نصفهم دون سن ١٨ عاماً. وجاء معظم اللاجئين من : الصومال (١,١ مليون) وأفغانستان (٢,٧ مليون) وسورية (٤,٧ مليون). وهناك أيضا ١٠ ملايين شخص بدون جنسية ممن حرموا من الحصول على الجنسية و الحصول على الحقوق الأساسية ، مثل : التعليم ؛ والرعاية الصحية ؛ والعمل ؛ وحرية التنقل . وعلاوة على ذلك، أعيد توطين ١٠٧١٠٠ من اللاجئين في العالم .

أما في الأردن ، فان هناك ٦٦٤٠٠٠ لاجئ مسجلين لدى المفوضية[٤] . إذ يستضيف الأردن ثاني أكبر عدد من اللاجئين في العالم للعام ٢٠١٥ (٨٧ لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان) و يعيش أكثر من ٩٣٪ من اللاجئين خارج المخيمات تحت خط الفقر الأردني[٥] .

١- Derluyn، I.، Broekaert، E.، & Schuyten، G. (2008). Emotional and behavioural problems in migrant adolescents in Belgium. European Child and Adolescent Psychiatry، 17(1)، 54–62

٢- UNHCR (1994). Refugee children. Guidelines on protection and care Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees،.

٣- UNHCR (2017). http://www.unhcr.org/afr/figures-at-a-glance.html

٤- UNHCR (2017). http://www.unhcr.org/afr/figures-at-a-glance.html

٥- UNHCR (2015). : GLOBAL TRENDS; FORCED DISPLACEMENT IN 2015

الأسر اللاجئة في الأردن

تُعدّ الهجرة إلى بلد أو مدينة ما أحد المسببات لتغير تركيب السكان في البلد المضيف، وعلاوة على ذلك، يتعين على القادمين الجدد التكيف مع السكان الأصليين وقوانين دولتهم ، أن انطبقت عليهم ومؤسساتهم وسياساتهم . وقد تمّ اقتراح مصطلحات مختلفة لما يمكن أن تشمله الهجرة من تبعات اجتماعية منها : مصطلح الاستيعاب ؛ والتكيف ؛ ودورة العلاقات العرقية ؛ والترابط والتكامل[٦]. وجرى توثيق و دارسة الكثير من القضايا و صياغة المؤلفات التي تطرح الجوانب المتعددة لتكامل اللاجئين وتفاعلهم[٧] . و تبنى الكثيرون فكرة وأسس التفاعل الاجتماعي للاجئين كواحد من أهم الموضوعات التي يجب العناية بها عند طرح موضع اللجوء؛ علمياً و عملياً [٨] .

و تبين من خلال الدراسات أن تكامل اللاجئين وتفاعلهم في المجتمعات المستضيفة لهم يعتمدان بشكل أساسي على مقدار تأثر اللاجئين بالبيئة المحيطة ، و مدى وجود الفرص التي تساعد في التفاعل إضافة للقدرات الشخصية للاجئين التي من خلالها يستثمرون الفرص ، و يسرعون من عملية التفاعل ، ما يسهّل عليهم حياتهم[٩] . وتتعرض الأسر اللاجئة لعدد من المشكلات الجسدية والاجتماعية والنفسية. ويرتبط جزء منها بخبرتهم السابقة في وطنهم ، و البلدان التي تستقبلهم كلاجئين في البلد المضيف . إذ إن الظروف المعيشية غير المحتملة، والتي قد تتركز فيها حاجات و أولويات الأسر على الحاجات الاساسية البسيطة، جنباً إلى جنب مع مستقبل غير مؤكد وحالة انعدام الأمن ، تضع ضغوطاً كبيرة على الأسر والمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين. و كذلك يؤثر الاجهاد النفسي و الجسدي لفترات طويلة سلبا في اللاجئين ، و يمكن لهذه المشكلات أن تظهر جسدياً (التعب ؛ الصداع ؛ وآلام الظهر)، نفسياً (الخوف ؛ القلق ؛ تغيرات المزاج)، أو من خلال تغييرات كبيرة في السلوك (العنف الأسري ؛ وتعاطي الكحول و المخدرات) و التي يمكن التعامل معها بحكمة و فاعلية [١٠].

و لابدّ من التعامل مع هذه المشكلات في وقت مبكر حتى لا تتفاقم المشكلة وتمتد لفترة طويلة حتى بعد انتهاء السبب (الأزمة) أو حالة الطوارئ [١١] . وترتبط شدة الانعكاسات السلبية للجوء على عوامل عدة، أهمها الأسرية حيث إذ إن فقدان أحد أفراد الأسرة يعدّ من أشدها و كذلك فقدان الأسرة لممتلكاتها ، و حجم التهديد الواقع على الأسر فالحرب و القتل هما أشد وطأة من غيرهما من الأحداث ؛ لأنهما يشكلان تهديداً مباشراً للحياة [١٢]. ويضاف إلى ذلك أن التجربة الشخصية و طريقة تفاعل الشخص وتعامله مع الحدث و قدرته وطريقة تكيفه إن كانت محدودة قد تتسبب في زيارة احتمالية إصابة الشخص بمخاطر أعلى جراء هذه الأحداث تؤدي إلى اضطرابات نفسية ؛ واضطرابات في النمو ؛ واضطرابات جسدية [١٣-١٤].

٦- Wiesbrock، A. (2009)، "Discrimination instead of Integration? Integration Requirements in Denmark and Germany"، in E. Guild، K. Groenendijk and S. Carrera (eds)، Illiberal Liberal States: Immigration، Citizenship and Integration in the EU، Aldershot: Ashgate.
٧- S. Carrera، In Search of the Perfect Citizen? The Intersection between Integration، Immigration and Nationality in the EU، Leiden: Martinus Nijhoff Publishers، 2009(a).
٨- UNHCR (2004). 2003 Global refugee trends. Overview of refugee populations، new arrivals، durable solutions، asylum-seekers and other persons of concern to (UNHCR. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees
٩- Urth، H. (2005)، "Building a Momentum for the Integration of Third-Country Nationals in the
١٠- Dyregrov, A., Gjestad, R., & Raundalen, M. (2002). Children exposed to warfare: A longitudinal study. Journal of Traumatic Stress, 15, 59–68.
١١- Dyregrov, A., Gjestad, R., & Raundalen, M. (2002). Children exposed to warfare: A longitudinal study. Journal of Traumatic Stress, 15, 59–6
١٢- Hasanović, M. (2011).Psychological consequences of war-traumatized children andadolescents in Bosnia and Herzegovina. Acta Medica Academica, 40, 45-66.
١٣- Hasanović, M. (2011).Psychological consequences of war-traumatized children andadolescents in Bosnia and Herzegovina. Acta Medica Academica, 40, 45-66.
١٤- World Health Organization and United Nations High Commissioner for Refugees، Assessing mental health and psychosocial needs and resources: a toolkit for major humanitarian settings. 2012، World Health Organization: Geneva
European Union"، European Journal of Migration and Law، Vol. 7، No. 2، pp. 163–180.

الأردن كان ملجأً للعديد من الشعوب التي هاجرت قسراً من بلادها نتيجة للحروب و الصراعات السياسية. و لقد حدثت أزمة اللاجئين الحديثة الأولى في الأردن في أواخر العهد العثماني . فنتيجة للحرب العثمانية – الروسية في العامين ١٨٧٧–١٨٧٨ فرّ مئات الآلاف من الأسر من البلقان والأناضول الشرقية من منازلهم بسبب الحروب . و قد استقرت أول مجموعات من المهاجرين (اللاجئين) الشركس في الأردن في العام ١٨٧٨ [١٥]. و كانت عملية قدوم اللاجئين الشركس تدريجية ؛ إذ وصل المهاجرون في أفواج استقروا في عمان و جرش وناعور و صويلح والرصيفة [١٦] . بينما كانت هجرة شعب الشيشان من شمال شرق القفقاز إلى الزرقاء وصويلح والسخنة و الأزرق . ومن ثم كان الأردن بمثابة ملجأ للاجئين الأرمن الذين نجوا من الإبادة الجماعية العام ١٩١٥ [١٧]. و منذ إستقلال المملكة الأردنية الهاشمية العام ١٩٤٦ وهو موئل لكل العرب من لبنان وسورية وفلسطين والعراق حتّى كانت حرب فلسطين العام ١٩٤٨ ثم كانت الهجرة الفلسطينية الثانية العام ١٩٦٧. وإنتقلت العديد من المؤسّسات الدولية للعمل من الأردن . وخلال الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات من القرن الماضي ؛ لجأت الآلاف من الأسر العراقية والفلسطينية إلى الأردن، وكان عددها قليلاً آنذاك وعند إحتلال العراق للكويت العام ١٩٩٠ لجأ معظم الفلسطينيين المقيمين في الكويت إلى الأردن . وبعد العام ٢٠٠٣ وبعد نشوء حرب العراق؛ تم لجوء الكثير من العراقيين والفلسطينيين الباقين في العراق إلى الأردن والذين اتخذوا الأردن مستقراً حتى الآن و منهم من اتخذ الأردن محطة للهجرة لدول الغرب وأمريكا. و يشهد الأردن حاليًا أزمة لاجئين بسبب الحروب المدمرة في سورية التي بدأت منذ العام ٢٠١١. و يعيش في الأردن أكثر من ٤٢٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، وفيها عشرة مخيمات هي : مخيم جرش ومخيم عمان الجديد،ومخيم ماركا ومخيم البقعة ، ومخيم سوف ، ومخيم الحصن ، ومخيم الطالبية، ومخيم إربد ، ومخيم الزرقاء ، ومخيم جبل الحسين .

وتؤوي هذه المخيمات ما مجموعه ٢٨٠ ألف لاجئ ، بما نسبته ١٨٪ من مجموع الـ ١,٧ مليون لاجئ فلسطيني المسجلين لدى (الأونروا) في الأردن بدأ اللاجئون الفارون من الاضطرابات السياسية والعنف المسلح في سورية للوصول إلى الأردن في العام ٢٠١١ . ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فقد وصل عدد اللاجئين السوريين لغاية شهر كانون الثاني لسنة ٢٠١٤ (٥٧٦,٣٥٤ لاجئ) [١٨].

بالإضافة إلى ذلك، فر اللاجئون من العراق والدول العربية الأخرى إلى الأردن قبل وقت طويل من السوريين، ولكن كانوا بأعداد أقل. كما أصبح الأردن سادس أكبر دولة مستضيفة للاجئين في العالم، بدءاً من حزيران / يونيو ٢٠١٧ ، وعلى الرّغم من أن الأردن لديه ثلاثة مخيمات رسمية مخصصة للاجئين السوريين في المنطقة الشمالية (المخيمات الإماراتية والأزرق والزعتري)، إلا أن نحو ٨٠٪ من اللاجئين يقيمون خارج المخيمات في المحافظات الشمالية، حيث المنافسة على الموارد والخدمات مع المجتمع المضيف الأكثر كثافة. ويعيش ٩٣٪ من الذين يقيمون خارج المخيمات تحت خط الفقر الأردني .

وعلاوة على ذلك، يتلقى واحد فقط من كل خمسة لاجئين مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الأردن مساعدات نقدية من وكالة الأمم المتحدة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية [١٩] .

والمملكة الأردنية الهاشمية، وعلى الرغم من الصراعات المتزايدة في الشرق الأوسط، ظلت مستقرة، و يذكر أن الأردن استضاف لاجئين من ٢٧ دولة على الأقل فى المنطقة خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، وفي الآونة الأخيرة و من جراء الأزمة السورية، دخل الأردن في أزمة جديدة لاحتواء اللاجئين في ضوء النقص الحاد في الموارد الطبيعية والموارد المالية على حد سواء. إذ يقع معظم اللاجئين في المناطق الحضرية، وهو ما

١٥- أبو عنيمة، زياد. (2010) العشائرالأردنية. هجرة الشركس إلى الأردن . مخطوطة تم نشرها إلكترونياً عبر موقع: http://www.almadenahnews.com/article/58681
١٦- تاريخ الشيشان في الأردن. مخطوطة تم نشرها عبر موقع http://www.1jordan1.com
١٧- Hamed-Troyansky، H. (2014). A Transnational Refugee Family History: Circassian Social Networks Across the Ottoman Empire، 1890-1905. http://stanford.academia.edu
١٨- Bocco، R. (2009). UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History. Refugee Survey Quarterly، 28 (2-3)، 229–252. https://doi.org/10.1093/rsq
١٩- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الالجئين - خطة الاستجابة للاجئين السورين 2015
٢٠- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الالجئين - خطة الاستجابة للاجئين السورين 2015

يزيد من الضغط على الموارد و الفرص [٢٠]. وقد أدت زيادة تدفق اللاجئين إلى الأردن إلى زيادة أعباء الحكومة الأردنية على الالتزام بتوفير جميع الاحتياجات العامة من الخدمات والهياكل الأساسية، ومع الانخفاض المتوقع في التمويل المقدم لبرامج اللاجئين، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض نوعية الخدمات المقدمة للاجئين، ومن ثم ستستمر أزمة الفقر، والمشكلات الاجتماعية النفسية والضغط على البنية التحتيه [٢١].

فقد كان لتدفق اللاجئين السوريين الأثر الأكبر على الاقتصاد الأردنية. و وفقاً لوزارة الخارجية و شؤون المغتربيين [٢٢]، فإن التكلفة التقديرية المباشرة لإستضافة اللاجئين السوريين و الازمة السورية المقدرة لعام ٢٠١٧ قد كلفت الأردن ١,٧ مليار دولار أمريكي .

وفي ضوء لحالة ووضع اللاجئين في الأردن ، فإنه ينظر إلى الحياة في المخيمات وفي المناطق الحضرية على أنها مرحلة انتقالية و وقت محدود؛ حيث لا تزال حياة اللاجئين في المخيمات غير مثبتة و أن هناك حالة ترقب و عدم إستقرار و أن المستقبل بالنسبة لهم غير معروف فأصبحوا غير متأكدين من مستقبلهم . و هذا ما أكدته الأبحاث [٢٣] بأن الأسر السورية في المخيمات تشعر بالعجز، وتفتقر إلى السلطة التي تؤثر سلباً في حياتها .

يستضيف الأردن اللاجئين من خلال نظام تعاوني متداخل يضم منظمات دولية و وكالات حكومية متعددة و الوزارات و البلديات والمؤسسات غير الحكومية . والخدمات المقدمة حساسة من الناحية الثقافية، و تراعي أحوال اللاجئين، وتشمل التدخل المجتمعي الذي يلبي جميع احتياجات اللاجئين؛ جسديا ؛ واقتصادياً وإجتماعياً ؛ وقانونياً ؛ ونفسياً ؛ وخدمات البنية التحتية . غير أن هناك تحديات تواجه مقدمي الخدمات في تلبية احتياجات اللاجئين . هذا وقد وضعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و سهلت بالتعاون مع المنظمات الدولية و المنظمات غير الربحية و الجمعيات التطوعية و الحكومات الدولية جميع الجوانب الحياتية لمساعدة اللاجئين وتسهيل مشاركتهم الإنتاجية في المجتمع الأردني على جميع المستويات [٢٤] .

إذ يواصل الأردن منح اللجوء إلى عدد كبير من اللاجئين بما في ذلك من سورية والعراق . وقد أتاح للاجئين السوريين الحصول على خدمات، مثل الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمعات المضيفة . و تم بناء مخيمي الأزرق والزعتري للاجئين السوريين على أراض قدمتها الدولة الأردنية . وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في الأردن قانون خاص باللاجئين أو إطار قانوني واضح للتعامل مع المسائل القانونية الخاصة باللاجئين أو تغطية جميع الجوانب المتعلقة باللاجئين ، إذ شكلت مذكرة التفاهم المبرمة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والحكومة الأردنية العام ١٩٩٨، والمعدلة جزئياً العام ٢٠١٤، أساس أنشطة المفوضية في الأردن .

و تحدد مذكرة التفاهم معايير التعاون بين المفوضية والحكومة وتحدد الأساس القانوني للاجئين في الأردن[٢٥]. إذ إنها تمنح عدداً من الحقوق منها : حق التقاضي أمام جميع المحاكم القائمة ، و الحق في العمل إذا كانت القوانين واللوائح المعمول بها تسمح بذلك ، إضافه إلى إعفاء اللاجئين من غرامات تجاوز الإقامة وكذلك ضريبة المغادرة ، وتنص على إنشاء آلية مشتركة للطوارئ والتعاون فيما بين أجهزة الحكومة الأردنية المختلفة والمفوضية لتوفير الغذاء والمياه والصرف الصحي والمأوى والرعاية الطبية وتعزيز الأمن الجسدي للاجئين وملتمسي اللجوء. وانطلاقاً من حرصها على تنظيم وتنسيق الجهود في الاستجابة إلى الأزمة

٢١- Ministry of Planning and International Cooperation. The Jordan Response plan for Syria Crisis 2017-2019. http://www.jrpsc.org/
٢٢- United Nations High Commissioner for Refugees. Syria Regional Refugee Response 2015; Available from: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.
٢٣- بيان صادر عن وزارة الخارجية و شؤون المغتربين ٢٠١٧/١٠/٩
٢٤- Özer، S.، Şirin، S.، & Oppedal، B. (2013). Bahçeşehir study of Syrian refugee children in Turkey. Available in www. fhi. no/dokumenter/c83Fb3a78c. pdf.
٢٥- Ministry of Planning and International Cooperation. The Jordan Response plan for Syria Crisis 2017-2019. http://www.jrpsc.org/

السورية ، فقد تبنت الحكومة الأردنية خطةً متكاملة تحت عنوان «خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية» للأعوام ٢٠١٧–٢٠١٩ ، والتي قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتصميمها وتعميمها على الجهات المعنية في المملكة. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الجهود المطلوبة للاستجابة لهذه الأزمة والتخفيف من آثارها السلبية على كل من اللاجئين والمجتمع الأردني المستضيف على حد سوا ء.

وشددت الحكومة الأردنية على أن هذه الخطة تعتبر الوثيقة الوحيدة المعتمدة والجامعة ، والتي تتطلب تقديم المنح الدولية للاستجابة للأزمة السورية من خلالها خلال السنوات الثلاث المذكورة ، وذلك حرصاً على تنسيق الجهود وتنظيم العمل . وتعتمد هذه الخطة تقييماً شاملاً لنقاط الهشاشة لدى اللاجئين والمجتمعات المستضيفة ، بهدف تعزيز المنعة والتخفيف من الضرر الناجم عن الأزمة السورية. ويناط بهذه الخطة توزيع الميزانيات المتاحة على أوجه الإنفاق المطلوبة، حيث خصصت مبالغ ٢,٧ ، ٢,٦ ، و ٢,٤ مليار دولار للأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، و ٢٠١٩ على التوالي [٢٦].

وفيما يختص بالسياسات التعليمية، كان أكثر من ثلث الأطفال السوريين اللاجئين (أو ٣٦ ٪) في سن المدارس في /كانون الثاني (يناير) ٢٠١٦ . منذ بداية النزاع السوري ، منح الأردن اللاجئين الحاملين الأوراق المطلوبة حق إرتياد المدارس العامة مجاناً في المناطق المضيفة للاجئين .

كما افتتح مدارس حكومية معتمدة للاجئين في مخيمات اللاجئين في الزعتري العام ٢٠١٢ و في الازرق العام ٢٠١٤ . مع العلم بوجود العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي لأولئك الأطفال من غير القادرين على الانضمام للتعليم ممن لا تنطبق عليهم الشروط . ويعتمد توفر التعليم للاجئين السوريين في الأردن على البرامج المعتمدة التي تديرها الحكومة، والممولة بشكل كبير من الدعم الإنساني الدولي . إضافة إلى التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، فإن الأردن يوفر رعاية صحية مدعمة للاجئين السوريين ويدعم عدداً من السلع الأساسية المتوفرة لجميع المواطنين في الأردن ، وبينهم اللاجئون ، مثل الخبز والوقود والمياه والكهرباء . بحسب تقدير البنك الدولي العام ٢٠١٦ فإن استضافة اللاجئين كلفت الأردن أكثر من ٥,٢ مليار دولار في سنويا، ما يعادل ٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي و٢٥ بالمائة من العوائد الحكومية السنوية ٢٠١٥ . كما أن تعليم اللاجئين السوريين في المدارس العامة يكلف ١٩٣ مليون دولار سنوياً . ولعب المانحون دوراً مهماً في دعم التعامل مع أزمة تعليم اللاجئين ورعايتهم الصحية [٢٧] .

أهمية الدراسة

يمثل التحقيق في القضايا الاجتماعية والنفسية والبيئية والثقافية المتعلقة بأسرة اللاجئين، أمراً ضرورياً لتحديد الأنماط السائدة من واقع واتجاهات ومواقف وتحديد الأولويات بحسب وجهة نظر تلك الأسر وتحديد التدخلات اعتماداً على مخرجاتها . وتكافح الحكومة الأردنية، بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية، تكافح من أجل تلبية الاحتياجات والمطالب المتزايدة للاجئين في الأردن [٢٧] .

٢٦- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، النداء العالمي 2015.
٢٧- هيومن رايتس ووتش، "نخاف على مستقبلهم"حواجز تعليم الاطفال الأطفال السوريين اللاجئين في الاردنالأردن، 2016.

وقد دعت القيود الاقتصادية والضغط على البنية التحتية إلى المزيد من الاهتمام بنوعية الحياة للاجئين في الأردن[٢٨]. وعلى وجه الخصوص ، خططت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وعززت برامج لتمكين اللاجئين في الأردن ومساعدتهم في نواح عدة و مختلفة، منها اقتصادية وصحية واجتماعية ونفسية. خلال أوقات اللجوء، تقدم المفوضية مساعدات طارئة حاسمة منها المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، فضلاً عن المأوى، و السلع المنزلية، وأحياناً الغذاء .

كما تقوم بترتيب حزم النقل والمساعدة للأشخاص الذين يعودون إلى ديارهم ، و تتولى إنشاء و ابتكار مشاريع مدرة للدخل للأسر وإذ تأتي هذه الدراسة بدعم من من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن ترسيخاً للنهج العلمي في فهم و دراسة واستقصاء أحوال اللاجئين لتبني عليها تدخلاتها، وتكون مرشداً للمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية لتصميم البرامج والسياسات .

وفي العام ٢٠٠٢، قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتنفيذ مسح الأسرة الأردنية من خلال إدراج ثمانية عناصر رئيسية تشمل : الإسكان، والبنية التحتية، والبيئة، والصحة، والتعليم، والوضع الاقتصادي، وسوق العمل، والثقافة ، والترفيه ، والحياة العامة . وأسهمت النتائج في صوغ سياسة المجلس، و وضع الاستراتيجية الوطنية للأسرة الأردنية. وفي وقت لاحق من العام ٢٠١٤ ، أصدر المجلس الوطني لشؤون الأسرة تقريره الوطني عن وضع الأسرة الأردنية ، إذ تضمن التقرير منهجية المسح الميداني على عينة ممثلة من الأسر الأردنية شملت ١٩٠٠ عائلة و ٨١٩ فرداً من أفراد الأسرة .

تضمن التقرير صورة كاملة عن الوضع الأسري ،بما في ذلك المجالات الثمانية المذكورة أعلاه. وقد قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون و دعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بمبادرة هي الأولى من نوعها بشموليتها لدراسة وضع الأسرة اللاجئة في الأردن باستخدام المجالات الرئيسية الثمانية المذكورة أعلاه والذي سيساهم في فهم نوعية الخدمات والاحتياجات و الأولويات لأسر اللاجئين في الأردن . وسيوفر المشروع بيانات أساسية، و يمثل قاعدة بيانات متخصصة في هذا المجال .

أهداف الدراسة

وتتمثل أهداف الدراسة بما يلي :

١. وصف أحوال أسر اللاجئين، والتحقيق في خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والزواجية والسكنية وغيرها من الخصائص المتصلة باللجوء .

٢. توفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة اللاجئة إستنادا إلى الأدلة العلمية .

٣. تحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بقضايا أسر اللاجئين .

٤. اقتراح توصيات تتعلق بالحالات الإنسانية، والتدخلات المطلوبة للاستجابة لأولويات الأسر اللاجئة، والثغرات في الخدمات وفقا لنتائج المسح الميداني .

٢٨- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (الملخص التنفيذي) 2019-2017.

المنهجية

التصميم :

تم استخدام النهج الكمي الاستكشافي لمسح الأسر اللاجئة في الأردن . واستهدفت أسر اللاجئين في جميع المحافظات الأردنية ال ١٢ و أولائك الذين يقيمون ومسجلين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في المخيمات و المناطق الحضرية في الاثنتي عشرة محافظة . وقد جمعت البيانات باستخدام دراسة استقصائية أعدتها اللجنة الفنية في المجلس الوطني لشؤون الأسرة . وقد استخدمت أداه الدراسة في دراسات سابقة أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة وتم تعديلها واختبارها بشكل تجريبي بين الأسر اللاجئة لتتناسب مع وضع اللجوء مع إضافه جانب نفسي متخصص .

أماكن جمع البيانات :

تم جمع البيانات من أسر اللاجئين في المخيمات والمناطق الحضرية من عينة الدراسة من المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في اثنتي عشرة محافظة و في مخيمي الزعتري والأزرق .

مجتمع الدراسة :

ويشمل جميع الأسر اللاجئة و المسجلة لدى المفوضية في الأردن. و من خلال الإحصاءات المتوفرة، فإنه يوجد في الأردن (فترة تنفيذ المسح الميداني) ٦٦٤ ،٠٠٠ لاجئ مسجلين لدى المفوضية ؛ الغالبية العظمى منهم من السوريين (٥١٤٢٢٧) بينما يأتي الآخرون من جنسيات مختلفة (١٤٩٧٠٠) .

طريقة سحب العينة :

تم استخدام تقنية أخذ العينات متعددة المراحل لتعيين العينة المستهدفة في هذه الدراسة . و لأن وحدة العينة هي الأسرة ، وبالتالي تم تقدير العدد الإجمالي للاجئين على أساس متوسط عدد أفراد الأسرة .

حساب حجم العينة :

في هذا المشروع تم تحديد حجم العينة على النحو التالي :

يوجد في الأردن ٦٥٥٣٤٤ لاجىء سوري مسجل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين . ووفقا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦، وفيما يتعلق بعدد اللاجئين السوريين ، كان هناك ٥١٤،٢٧٤ في المناطق الحضرية [٢٩] بالإضافة إلى ٣،٢٦٦ لاجئ يمني و ٣٢٦٦ لاجئ سوري و٧٣٣ صومالي[٣٠] .

٢٩- http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syrian_Refugees_Admn4_Dec2016_A3L_0.pdf
٣٠- UNHCR (JANUARY 2017) UNHCR operational update

- وفقا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ، بلغ متوسط عدد أفراد أسر اللاجئين السوريين ٤،٧ [٣١] ولغايات الدراسة تم تقديرها ب ٤ أفراد يشير إلى أن العدد التقديري لعدد الأسر اللاجئة السورية في الأردن هو ١٢٨٥٠٠ أسرة في المناطق الحضرية و ٣٥٣٠٠ في المخيمات .

- لاحقاً تم إجراء تقدير معادل للاجئين غير السوريين، إذ بلغ مجموع الأسر ١٧،٦٨٣ أسرة (حوالي ١٦٤٠٠٠ أسرة)

- تم حساب حجم العينة من خلال استخدام البرنامج المتخصص لحساب العينات برنامج G. ٣,٠,١٠ (فول و آخرون، ٢٠٠٧). و كان حجم العينة ٨٠٥ أسر .

- تم اختيار العينة لكل محافظة في الأردن بحجم عينة مناسب للكثافة السكانية لتواجد اللاجئين لكل محافظة ، وذلك من إطار العينة المتوفرة لدى المفوضية من المسجلين كلاجئين .
ويبين الجدول التالي (الجدول ا) عدد الأسر لكل محافظة ومخيم .

جدول رقم (ا) : توزيع العينة و عدد الأسر لكل محافظة و مخيم اعتمادا على اطار العينة المتوفر لدى المفوضية

٣١ - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المساعة النقدية للمفوضية : تحسين حياة اللاجئين ودعم الاقتصاد المحلي ٢٠١٦ .

من المسجلين [٣٢].

المحافظة	إحصائيات المفوضية	عدد الأسر	المعامل النسبي	عدد الأسر (حجم العينة)	
المحافظات					
العاصمة					
سوري	١٨٣٧٧٨	٤٥٩٤٤,٥٠	١٦٩,٩٩	١٧٠	٢٤٠
عراقي	٦١٠٠٤	١٥٢٥١,٠٠	٥٦,٤٣	٥٥	
يمني	٥٦٩٧	١٤٢٤,٢٥	٥,٢٧	٥	
سوداني	٣٢٢٦	٨٠٦,٥٠	٢,٩٨	٥	
الصومالي وغيرها	٧٧٣	١٩٣,٢٥	٠,٧٢	٥	
المفرق	١٥٩٩٨٥	٣٩٩٩٦,٢٥	١٤٧,٩٩	١٤٥	
إربد	١٣٧٣١٤	٣٤٣٢٨,٥٠	١٢٧,٠٢	١٢٥	
الزرقاء	١٠٩٣٨٣	٢٧٣٤٥,٧٥	١٠١,١٨	١٠٠	
البلقاء	١٩١٨١	٤٧٩٥,٢٥	١٧,٧٤	١٥	
مادبا	١١٣٩٨	٢٨٤٩,٥٠	١٠,٥٤	١٠	
جرش	٩٦٣٧	٢٤٠٩,٢٥	٨,٩١	١٠	
الكرك	٨٦٥٩	٢١٦٤,٧٥	٨,٠١	١٠	
عجلون	٧٧٠٣	١٩٢٥,٧٥	٧,١٣	١٠	
معان	٧٥٢٢	١٨٨٠,٥٠	٦,٩٦	٥	
العقبة	٣٥٠٧	٨٧٦,٧٥	٣,٢٤	٥	
الطفيلة	١٥٥٥	٣٨٨,٧٥	١,٤٤	٥	
مجموع 1	٧٣١٦٧٣	١٨٢٩١٨,٢٥	٦٧٦,٨٠	٦٨٠	
المخيمات					
الزعتري	٧٩٥٥١	١٩٨٨٧,٧٥	٧٣,٥٨	٧٥	
الأزرق	٥٤٠٧٧	١٣٥١٩,٢٥	٥٠,٠٢	٥٠	
المجموع 2	١٤١٠٧٠	٣٥٢٦٧,٥٠	١٣٠,٤٩	١٢٥	
المجموع 3	٨٦٣٩٩٠	٢١٨١٨٥,٧٥	٨٠٧,٢٩	٨٠٥	

أداة الدراسة:

٣٢- UNHCR (January 2017). UNHCR OPERATIONAL UPDATE. & special request data by UNHCR focal person for distribution of Syrian refugees.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Jordan%20Operational%20Update%20January%202017%20FINAL.pdf

٣٣- It is worth noting that information on the demographics of the household is based on the information obtained from the head of the household,

تم جمع البيانات بإستخدام الأداة الكمية (الإستمارة) المستخدمة في الدراسة المسحية لأحوال الأسر الأردنية التي أعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة سابقا، بعد مراجعتها من قبل اللجنة الفنية للمشروع وتعديلها لتلبية احتياجات هذه الدراسة، وتحقيق أهداف المشروع آخذة بالإعتبار خصوصية أسر اللاجئين في الأردن .

وصف الأداة :

وشملت الأداة جوانب عدّة منها :

١. القسم الأول : يتضمن البيانات الوصفية التي توضح الجوانب الجغرافية من ناحيتي : المحافظة ومكان الإقامة . فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالأفراد الذين جمعت بياناتهم من خلال رب الأسرة من حيث العمر والجنس،والعمل، والتعليم، والتأمين الصحي، وإنتشار المرض، والأنشطة الرياضية، والترفيهية وأنواع الأدوية المستخدمة .

٢. القسم الثاني : يتضمن معلومات عن الخصائص العامة للأسرة من نواحي : أسباب وأنواع اللجوء ونوعه ومتوسط الدخل، والوضع الاقتصادي، والمعيشي، والإسكان، والخدمات، والبنية التحتية، و جوانب ومصادر الإنفاق .

٣. القسم الثالث : ويتعلق بالعنف . وهو يشمل وجود العنف ، وأشكاله ، وممارساته . و يتعلق أيضاً بمسألة الجهات والمؤسسات التي تلجأ إليها الأسرة في حالة تعرض أحد أفرادها للعنف في المنزل أو المدرسة أو الحي .

٤. القسم الرابع : يناقش التسرب المدرسي والتغيب عن المدرسة . وبالمؤسسات التعليمية التي يرتادها أفراد الأسرة، وحصول أفراد الأسرة على التعليم المنزلي والتعليم الخاص والمدارس الخاصة، وأسباب التسرب من المدارس إن وجدت .

٥.القسم الخامس : ويتعلق بالمسائل الخاصة بعمل المرأة أو ربة البيت . ويشمل ذلك العمل وعدد ساعاته والتأثير في بقية الأسرة، والمسائل الأخرى المتعلقة بعمل أفرادها .

٦. القسم السادس : ويتعلق بمسألة التعليم . ويتم تفصيل الوضع التعليمي للأفراد وفقاً للفئة العمرية التي يقع فيها كل فرد، سواء رياض الأطفال، أو المدارس أو الجامعات. والسؤال يور هنا حول خصوصيات كل مرحلة ومتطلباتها، وأسباب التسجيل، وأسباب عدم الالتحاق من وجهة نظر رب الأسرة، و الكلفة الإقتصادية، والمقارنات بين قطاعات التعليم، والخدمات المتاحه في هذا المجال .

٧. القسم السابع : ويهتم بالحياة العامة للأفراد من جهة الأنشطة الإجتماعية والتطوعية ومزاولة أنشطة الرياضة والتسلية .

٨. القسم الثامن : و يتعلق بمواقف الأسرة ومعارفها وأثرها عليها في جوانب عدّة : الاقتصادية، والبنية التحتية، والعمل، والصحة، والعلاقات الأسرية، والحياة العامة، والتنشئة الاجتماعية، والشعور بالرضا عن الحياة . ويحدد رب الأسرة وجهة النظر تجاه هذه القضايا ودرجة موافقته على تأثير هذه المسائل في الأسرة .

٩. القسم التاسع : ويتناول قضايا الأسرة المتعلقة بالحمل و الإنجاب، وحول من الذي يتخذ القرارات المهمة

بهذا الخصوص .

١٠. القسم العاشر : ويتناول الأولويات. وهنا تم سؤال رب الأسرة عن أهم ثلاث أولويات من كل محور من المحاور التالية : السكان، والإسكان، والخدمات، والبيئة، والتعليم، والصحة، وسوق العمل، ومحور شبكة الأمان الاجتماعي، ومركز الثقافة، والترفيه، والمشاركة في الحياة العامة .

صدق الأداة

و للتحقق من صدق الأداة ، تم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة تشكيل لجنة فنية قامت على مراجعة بنود الاستمارة و تحكيمها (باستخدام أسلوب صدق المحتوى، و الصدق المفاهيمي) عبر مراحل عدّة :

١. قام المستشار بإجراء التعديلات على الاستمارة الأصلية المستوحاة من استمارة أحوال الأسرة الأردنية وعرضها على اللجنة الفنية .

٢. قامت اللجنة الفنية باقتراح التعديلات ، والتحقق من سلامة المفاهيم المستخدمة في الاستمارة وتناسبها مع وضع اللجوء وحقوق اللاجئين .

٣. أجريت التعديلات اللازمة ، وعرضت مرة أخرى على اللجنة الفنية المستخدمة .

٤. أجريت دراسة تجريبية للاستمارة للتحقق من فهم و سهولة و قابلية الاستمارة من قبل العينة المستهدفة.

٥. أجريت التعديلات النهائية لتصبح الاستمارة في شكلها النهائي .

٦. ترجمة الاستمارة و عرضها على اللجنة الفنية و خبراء الترجمة للتأكد من صحة الترجمة المقدمة والخروج بنسخة نهائية (باللغة الإنجليزية) عن الاستمارة .

إجراءات جمع البيانات

مرحلة التدريب :

تم إعداد برنامج تدريبي خاص (دورة تدريبية مكثفة) لجميع الباحثين الميدانيين لمدة يومين متتاليين، للتدريب على أداة الدراسة، والجوانب المتعلقه باللجوء، تضمن محاضرة قانونية قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) .

مرحلة التجريب والبرمجة :

أجري سحب العينة وفقا للخطة المعدة لذلك، وأعدت الاستمارة النهائية إستناداً إلى آلية الموافقة والسلوك الأخلاقي للبحوث العلمية، وجمع البيانات المحفوظة، بما في ذلك استخدام نموذج الموافقة والحفاظ على السرية والخصوصية .

وتم إجراء مسح تجريبي على خمس أسر من الأسر اللاجئة للتعرف على صدق الأداة، و أي مسائل تحتاج للتعديل قبل مرحلة جمع البيانات . ومن ثم جهّز برنامج الـ (CSPRO) المخصّص لإدخال البيانات .

مرحلة جمع البيانات :

شُكّلت في هذه المرحلة فرق البحث لمسح المحافظات والمخيمات بشكل متزامن خلال الفترة الزمنية المحدّدة ، و أدخلت البيانات مباشرة عبر أجهزة الحاسوب اللوحي (التابلت) على البرنامج المخصص، ونقلها من قرص إلى ذاكرة خارجية وتخزينها يومياً. عند الإنتهاء من مرحلة جمع البيانات .

المرحلة الخامسة : مرحلة إعداد التقارير

تمّ تحليل البيانات التي أجريت وفقاً لخطة تحليل البيانات المعدّة مسبقاً ، ولاحقاً تشكلت مجموعات عمل تحليل السببية من المؤسسات الدولية والوطنية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقضايا التي شملت أربع مجموعات عمل كالتالي : مجموعة الخصائص الديموغرافية والصحية ، والخصائص الاقتصادية ومسكن الأسرة، والخصائص التعليمية ، والعلاقات الأسرية والمشاركة في الحياة العامة ، وتكونت من (٤٩) شريكاً . وجرى إعداد المسودة الأولى باللغة الإنجليزية، وعرضها على اللجنة الفنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمجلس الوطني لشؤون الأسرة . وبعد الأخذ بالإعتبار الملاحظات التي أبدتها هذه الجهات، تم تقديم التقرير بشكله النهائي .

خطة التحليل الإحصائي

اعتمدت عملية إدخال البيانات بإستخدام برنامج The Census and Survey Processing System (CS–Pro) و هو برنامج إدخال عالي التنظيم ، و يستخدم للتحقق من دخول كل متغير .

وضبط مدى المتغيرات والقفزات من متغير إلى آخر . و بعد الانتهاء من تجهيز CS–Pro، لكل فرد في مجموعة الملفات، أعدت نسخة أصيلة احتياطية . وكان التبويب والتحليل باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 21.0 والذي تضمن التحليل الوصفي، وجرى تناول جميع بنود المسح من ناحية التكرار والنسب المئوية ومقارنتها ببعضها بعضاً . واستخدم الرسم البياني ، و المدرج التكراري أو الرسم البياني و القطاعات الدائرية لتمثيل البيانات لكل متغير . وكانت الإحصاءات الاستنتاجية من خلال مقارنة عناصر محددة باستخدام التبويب (CROSS TABULATION) عبر التحليل الإحصائي الملائم لنوع المتغير، و الهدف المرجو منه، واعتماداً على مستوى القياس لكل بند .

الفصل الثاني :

محاور التقرير

ويتألف هذا الفصل من خمسة مجالات تتناول نتائج هذا المسح لأسر اللاجئين في الأردن، ضمن السياق الوطني الأردني ويشتمل على عرض الخصائص الديموغرافية للعينة، ومقارنتها بالإحصاءات الوطنية المتوفرة، وتقديم لمحة عن العلاقات الأسرية والقضايا الاجتماعية، والمشاركة في الحياة العامة لإلقاء الضوء على الواقع والاتجاهات للقضايا المتعلقة بها، ومن ثم بيان الواقع المتعلق بالصحة البدنية والنفسية والبيئية . والخصائص التعليمية، و الخصائص المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وفي كل مجال من المجالات الخمسة ، وسيتبع وصف نتائج الاستقصاء وصف موجز للسياق الوطني ذي الصلة، ونتائج الإحصاءات والتقارير السابقة .

وعلاوة على ذلك، يظهر قسم المناقشة مدخلات جلسات تحليل السببية والتي نفذت بوجود مجموعة من الخبراء وأصحاب المصلحة لكل موضوع، لدراسة القضايا الأسرية وأسبابها المباشرة والكامنة ، فضلاً عن جذورها، في محاولة لفهم أفضل لكل مشكلة، واقتراح توصيات لحلها .

المحور الأول : الخصائص الديموغرافية

خصائص العينة

لتمثيل اللاجئين المسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، صممت عينة من هذا المسح بطريقة ملائمة ، إذ مثلت الأسر اللاجئة في جميع المناطق الجغرافية الأردنية داخل المخيمات وخارجها ،

وكذلك من الجنسيات الخمس المسجلة الأعلى تواجداً من اللاجئين في الأردن وفقاً للمفوضية . وتّم مسح ما مجموعه ٨٠٥ أسر لاجئة ، تضم ٣٢٠٩ أفراد في جميع محافظات المملكة الأردنية الإثنتي عشرة .

وجرى وصف طريقة سحب العينات بمزيد من التفصيل في الفصل الأول . ومن أصل ٨٠٥ أسر من اللاجئين ، كان حوالي ٩١٪ (أسرة ٧٣٠) سورية ، يليها ٧٪ عراقية (٥٧ أسرة) و ١٪ يمنية (٧ أسر) و ٠,٥٪ سوادانية (٦ أسر) و ٠,٥ صومالية (٥ أسر) . الشكل رقم (١) .

الشكل رقم (١) : عدد الأسر في العينة موزعة حسب البلد الأصلي

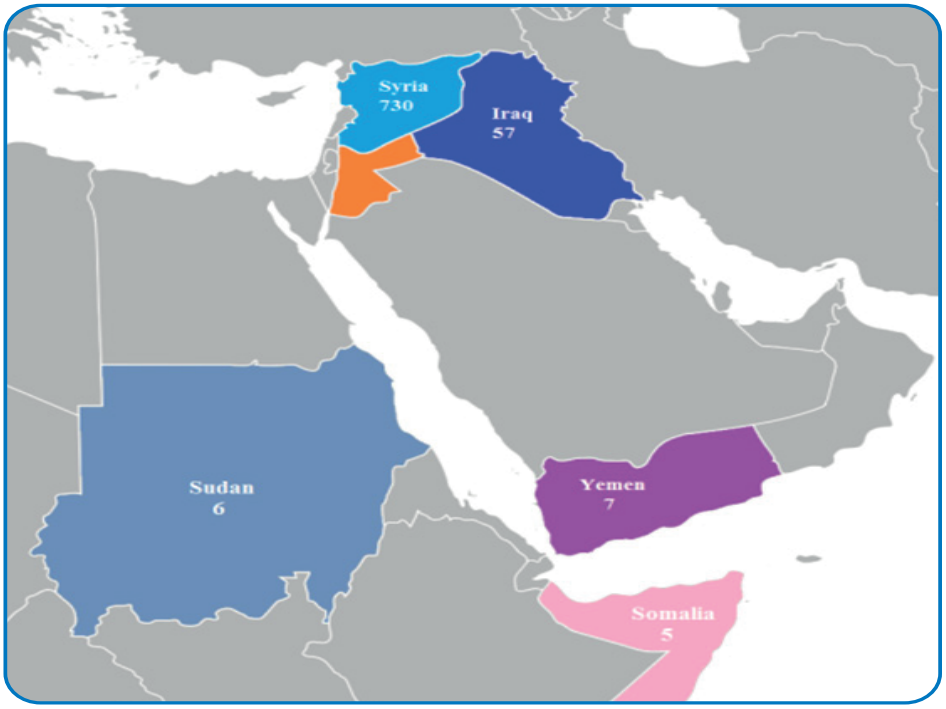

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

تظهر الإحصاءات الرسمية أن أكبر نسبة للاجئين في الأردن هم القادمون من سورية، و بلغوا ٧٣٪ من مجموع اللاجئين، و٩.٪ من فلسطين، و ٣٪ من العراق . و الجدير بالذكر أن هناك حولي ١٣٪ من اللاجئين مولودون في الأردن . منهم حوالي ٩٥٪ مسجلون لدى الجهات الرسمية، ويحملون وثيقة لجوء[٣٤]. الشكل رقم (٢)

الشكل رقم (٢) : التوزيع النسبي للسكان اللاجئين في الأردن بحسب الدولة التي قدموا منها

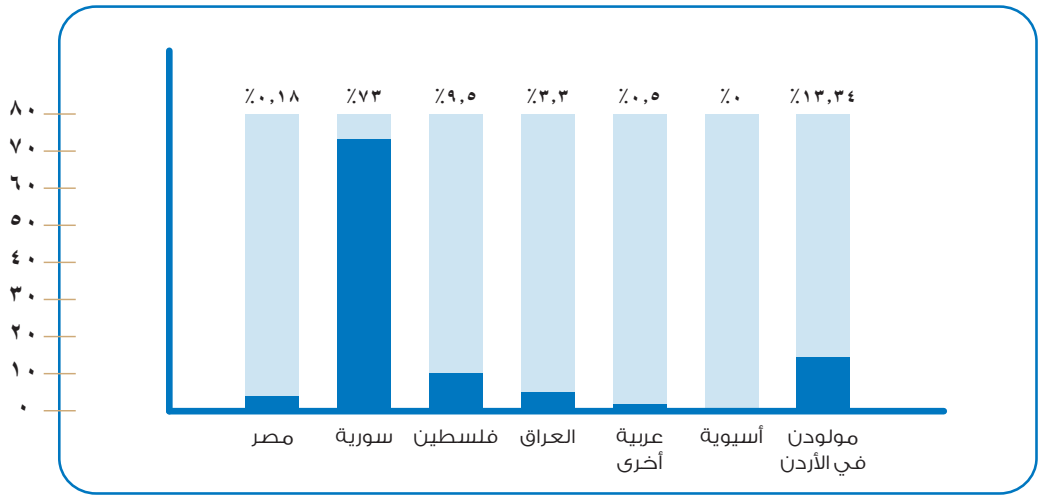

المصدر : التعداد العام للسكان و المساكن، دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥

٣٤- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

الجنس

من بين الأسر التي شملتها الدراسة، كان هناك ٤٨,٨٪ (١٥٠٨ أفرد) من الذكور و ٥١,٢٪ (١٥٨٤ فردا) من الإناث.
و بالمقارنة مع إحصائية اللاجئين في الأردن[٣٥] والذي تبين أن ٥٠,٦٪ منهم كانوا ذكوراً و ٤٩,٤٪ إناثاً.

التركيب العمري

بلغ متوسط عمر أفراد الأسرة في هذا المسح ٢٢,١ سنة (انحراف معياري = ١٧,٢) .
و أظهرت النتائج أن ٢٥,١٪ (٧٧٧ فردا) من أفراد الأسرة هم من الفئة العمرية (٢٥–٤٠) سنة، و ١٥,٥٪ (٤٨٠ فردا) من الفئة العمرية (٠–٤) سنوات، و ١١,٤٪ (٣٥٤ فردا) من الفئة العمرية (٧–١٠) سنوات .

وكانت أقل الفئات العمرية شيوعاً (٦١–٦٦) بنسبة ١,٥٪، و (أكثر من ٦٦) بنسبة ١,٦٪. وتبين في هذا المسح أن ٥٩٪ هم ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً .

وقد يفسر ذلك بأوجه التشابه العميقة في الخصائص الثقافية و الاجتماعية لمجتمعات اللاجئين والمجتمع المضيف في الأردن ، من ناحية تفضيلات الإنجاب والعلاقات الاجتماعية، إذ إنهما يشتركان في الثقافة العربية الإسلامية والشرق الأوسطية ونظام القيم نفسها . الشكل رقم (٣)

الشكل رقم (٣) : التوزيع النسبي للاجئين بحسب الفئات العمرية

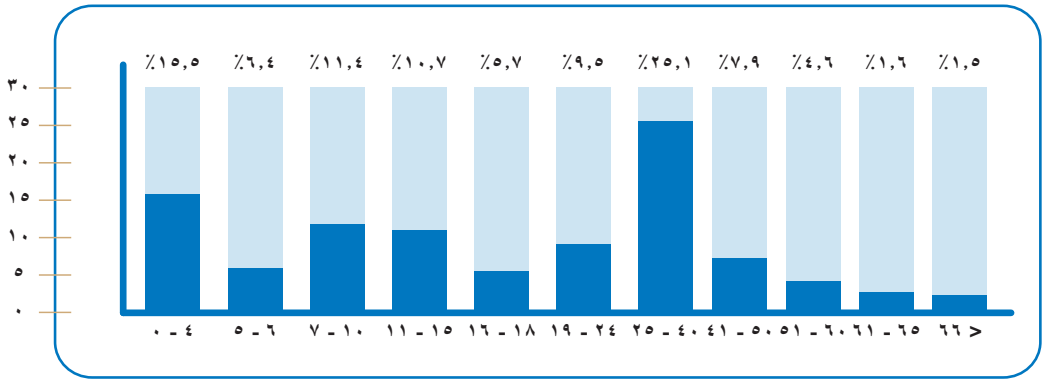

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و بالمقارنة مع السكان الأردنيين ، يعد الأردن مجتمعاً شاباً إلى حد ما، إذ تُمثّل ما نسبته ٣٥٪ من المجتمع الأردني الفئة العمرية من ١٤ سنة أو أقل، و ٢٠٪ تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وهذا يعني أن ما مجموعه ٥٥٪ من سكان الأردن هم الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً . وبالمثل، تشير الإحصائيات الوطنية إلى أن مجتمعات اللاجئين في الأردن شابة . و بالمقارنة مع الإحصائيات الوطنية ، و المتعلقة بأعمار اللاجئين في الأردن، تبين أن ٢,٨١٪ من مجموع اللاجئين في الأردن يبلغون من العمر ٦٠ سنة فما فوق (منهم ١,٤٢٪ من عمر ٦٤ سنة فأكثر). و كذلك تبين أن ٣٨,٨٪ من اللاجئين هم من الفئة العمرية بين ٥– ١٩ سنة و أن ١٥,٤٪ هم أقل من ٤ سنوات من العمر . و عليه فإن نسبة الذين تتراوح أعمارهم ١٩ سنة فما دون هي ٥٤,٢٪ من مجموع الأفراد اللاجئين[٣٦] . الشكل رقم (٤) .

٣٥- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.
٣٦- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

الشكل رقم (٤) :التوزيع النسبي لأعمار اللاجئين في الأردن

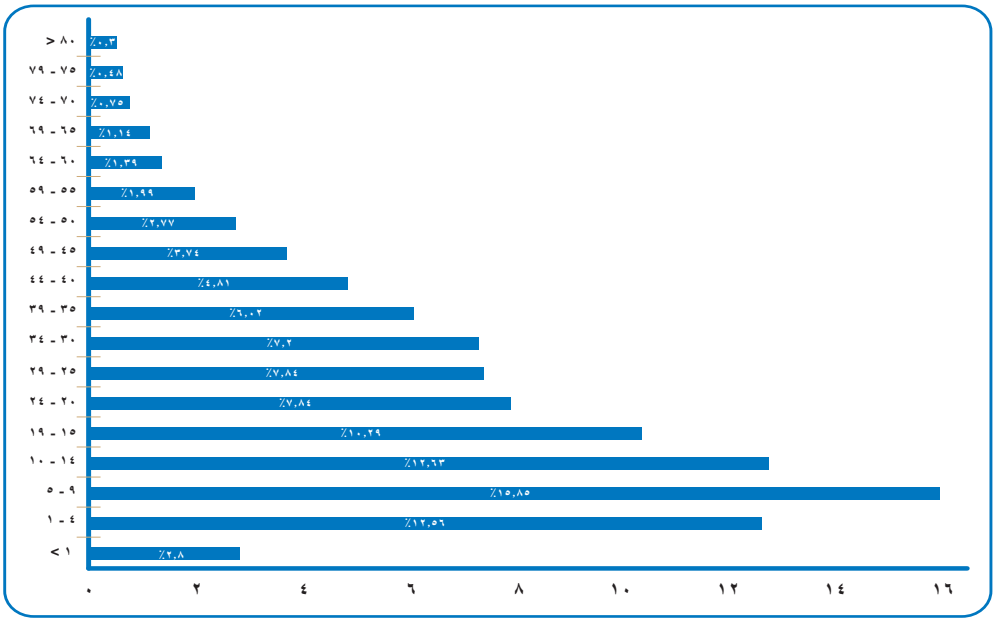

المصدر: التعداد العام السكان و المساكن دائرة الإحصاءات العامة،٢٠١٥

أسباب اللجوء

بحث المسح أسباب اللجوء ووجهته اللجوء إذ أشارت غالبية الأسر اللاجئة ٩٣,٣٪ (٧٥١ أسرة) أن الأردن يعد أول بلد لجوء لهم، و ٣,٦٪ (٢٩ اسرة) لجأت إلى بلدان أخرى قبل أن ينتهي بها المطاف في الأردن . إلا أن قلة من أرباب الأسر اختارت عدم الإجابة عن هذا السؤال ، أو لم تكن تعرف الإجابة .

من الجدير بالذكر أن معظم الأسر الصومالية اللاجئة (٨٠٪) أشارت إلى أن الأردن ليس البلد الأول الذي لجأت اليه ، في حين أن معظم السوريين (٩٤٪) والعراقيين (٨٨٪) والسودانيين (٨٣٪) وجميع اليمنيين (١٠٠٪) اعتبروا الأردن أول بلد للجوء لهم .

وفي ما يتعلق بسبب طلب اللجوء إلى الأردن ، أفادت غالبية الأسر اللاجئة ٩٢٪ (٧٤١ أسرة) أن طلب اللجوء جاء لأسباب تتعلق بالسلامة ، تلتها أسباب سياسية (٦٪) بينما كشفت تسع أسر فقط (١.١٪) أن اللجوء كان لأسباب اقتصادية . إذ إن ٩٣٪ (٩٧٧ أسرة) من السوريين ، و ٨٨٪ (٥٠ أسرة) من العراقيين وجميع السودانيين (٦ أسر) و جميع الصوماليين (٥ أسر) طلبوا اللجوء من أجل السلامة و الأمن أو للهروب من الحرب.

في حين أفادت ٤٢٪ (٣ أسر) من الأسر اليمنية أن الأمن و السلامة هي من دفعتهم إلى طلب اللجوء إلى الأردن ، وأفادت بقية الأسر اليمنية بأن الأسباب الاقتصادية (٢٩٪) و السياسية (٢٩٪) هي من دفعتهم إلى طلب اللجوء .

ويجدر بالذكر أن حوالي ٤٠٪ من اليمنيين قد لجأوا للأردن قبل وقوع الصراع في شهر آذار ٢٠١٥ ولكنهم الآن غير قادرين على العودة لبلادهم لأن الأوضاع قد تفاقمت. كما أنهم على الأغلب قدموا للحصول على الخدمات الطبية أو للتعليم. واستنادا للإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمقيمين في الأردن من غير الأردنيين يبلغ ٢٧١٢٩٩٢ منهم ٥٥,١٪ قدموا للأردن طلباً للأمن و نتيجة للنزاع المسلح في البلد الأصلي (٨٦٪ ذكوراً و ١٤٪ اناثاً) [٣٧].

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قرار الأسر بطلب اللجوءإلى الأردن ، وأفادت غالبية أرباب الأسر التي شملها الاستطلاع (٨٠٪، ٦٤٢ أسرة) أنها اضطرت قسرياً إلى اتخاذ هذا القرار، في حين أفاد حوالي ١٨٪ (١٤٧ أسرة) من عائلات اللاجئين بأنهم اختاروا طلب اللجوء اختيارياً.

ومن بين اللاجئين الذين يقيمون حاليا في المخيمات، أفاد ٨٥٪ أنهم أقدموا قسرياً على طلب اللجوء، بالمقارنة مع ٧٩٪ من اللاجئين المقيمين خارج المخيمات. وثمة نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام هي أن جميع السودانيين، وجميع الصوماليين، و٨٤٪ من العراقيين و ٨٣٪ من اليمنيين أفادوا أنهم اتخذوا قرار اللجوء قسرياً. في حين أفاد ٧٩٪ من السوريين أنهم اتخذوا القرار قسرياً ، على الرغم من الوضع الأمني الحرج في سورية . ويبدو أن أرباب الأسر يفسرون كلمة «اختيارية» بعدم تعرضهم لحالة تهدد الحياة مباشرة عند اتخاذ قرارهم بالفرار من بلدهم .

التوزيع جغرافي

أشارت أحدث إحصائيات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UHNCR (٢٠١٧) [٣٨] إلى أن ٢٠٪ من جميع اللاجئين المسجلين في المفوضية في الأردن يقيمون داخل المخيمات الرسمية ، وأن ٨٠٪ منهم يقيمون في خارج المخيمات في المناطق الحضرية . و في المناطق الشمالية والوسطى على وجه التحديد .

وقدحاولت هذه الدراسة تمثيل اللاجئين داخل المخيمات واللاجئين في المجتمعات المضيفه من المسجلين في المفوضية من ناحية أماكن معيشتهم إذ ضمت ١٥٪ (١٢٥ أسرة) تقطن داخل المخيمات قابل ٨٥٪ خارجها (٦٨٠ اسرة) .
وعند تصميم عينه الدراسة، حاول المسح أن يكون ممثلا للأسر اللاجئة المسجلة في المفوضية في جميع المحافظات.

مع العلم بأنه قد تبين لاحقا أن الأسر المسجلة تتنقل بين المحافظات، وهو ما وجده الباحثون عند الاتصال بالأسر والتنسيق لغايات المقابلات . وتظهر الخارطة أدناه التوزيع الجغرافي لعينة الأسر حسب المحافظة التي يقيمون بها.، إذ توزعت العينه كالتالي : ٢٩,٨٪ في عمان، و ٢٦,٦٪ في المفرق، و ١٩,٣٪ في الزرقاء، و١٥,٤٪ في إربد، و١,٨٪ في البلقاء، (الشكل رقم ٥) .

٣٧- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.
٣٨- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٧

الشكل رقم (٥) : توزيع الأسر اللاجئة في العينة وفقا للمحافظات

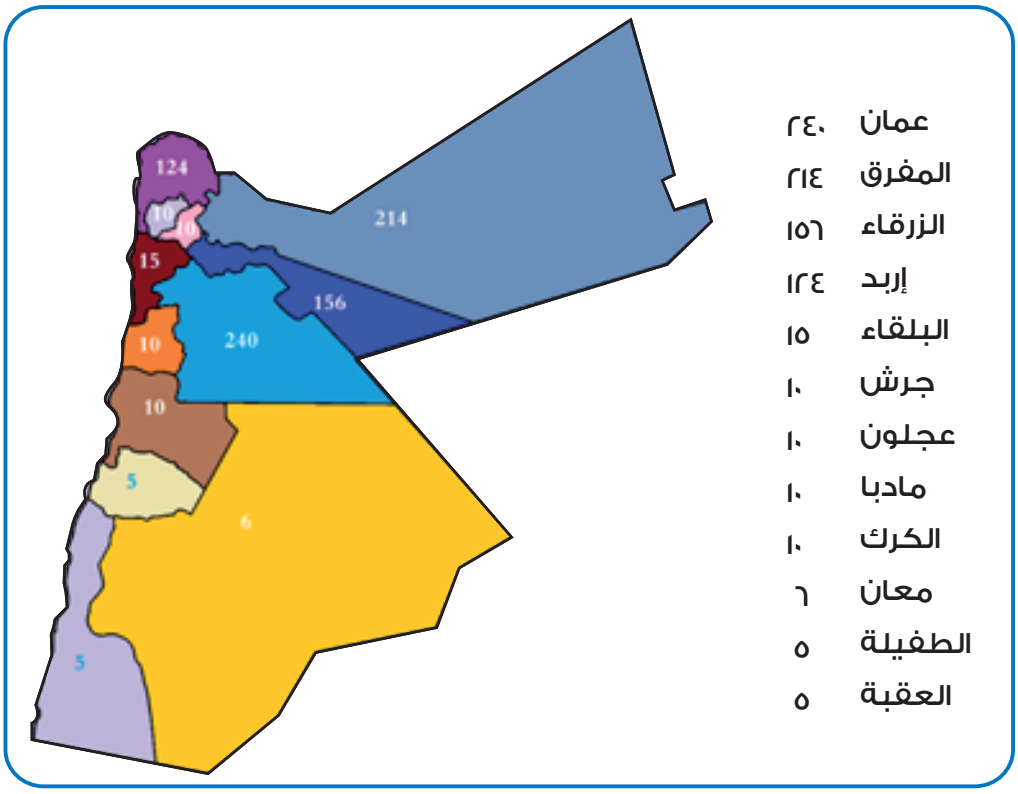

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

ومن الجدير ذكرة، أن العينة شملت السورين الذين هم الأكثر انتشاراً و تواجدا في المملكة ، وقد تم مسح الأسر السورية في جميع المحافظات الإثنتي عشر، في حين كان مسح الأسر العراقية في خمسة محافظات (عمان، والزرقاء، والمفرق، وإربد، ومادبا) واليمنية في ثلاثة محافظات (عمان، والزرقاء ،ومادبا) والسودانيين في محافظتي (عمان، وإربد). و جرى مسح جميع الأسر الصومالية (العدد = ٥) في العاصمة عمان .

ويمكن تفسير تركّز وجود أسر اللاجئين في العاصمة عمان، والمفرق، والزرقاء، وإربد لقربها من الحدود الأردنية السورية في شمال المملكة ، فضلاً عن تركز خدمات الإغاثة والخدمات الصحية والتعليمية في المدن الكبيرة .

المحور الثاني :

العلاقات الأسرية والمشاركة في الحياة العامة

يتناول هذا المحور القضايا المتعلقة بالخصائص الأسرية والعلاقات الأسرية والنظم الاجتماعية. وتشمل الموضوعات : تركيب الأسرة ، وديناميكية الأسرة والعلاقات بين أفرادها ، والعنف ، وقضايا عمل المرأة، واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي ، فضلاً عن مشاركة أفراد الأسرة في الحياة العامة. إذ تشير ديناميكية الأسرة إلى أنماط الصلة أو التفاعل بين أفرادها ، لكل أسرة نظامها و وديناميكياتها الفريدة من نوعها، إلا أن هناك بعض الأنماط المشتركة والشائعة. وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض هذه الأنماط في أسر اللاجئين، من خلال طرح أسئلة حول عملية صنع القرار، وأساليب تربية الأطفال، إضافة إلى بعض القضايا الأسرية، مثل : حالة الزواج، وسن الزواج لرصد الاتجاهات والواقع .

حجم الأسرة

أشارت الدراسة إلى أن متوسط حجم الأسر اللاجئة هو ٣,٨ فرد. وكانت الأسر التي تتألف من عضوين هي الأكثر انتشاراً في العينة بنسبة ١٩,٥٪، ثم الأسر ذات ثلاثة أعضاء ١٩,٤٪ ، فالأسر التي تضم أربعة أعضاء ١٧,٦٪ ، بينما كانت أحجام الأسرة الأقل تواتراً هي تلك التي تضم ثلاثة عشر عضواً، ٠,١٪، وأحد عشر عضوا ٠,٢٪ .(الشكل رقم ٦)

الشكل رقم (٦) : التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسرة

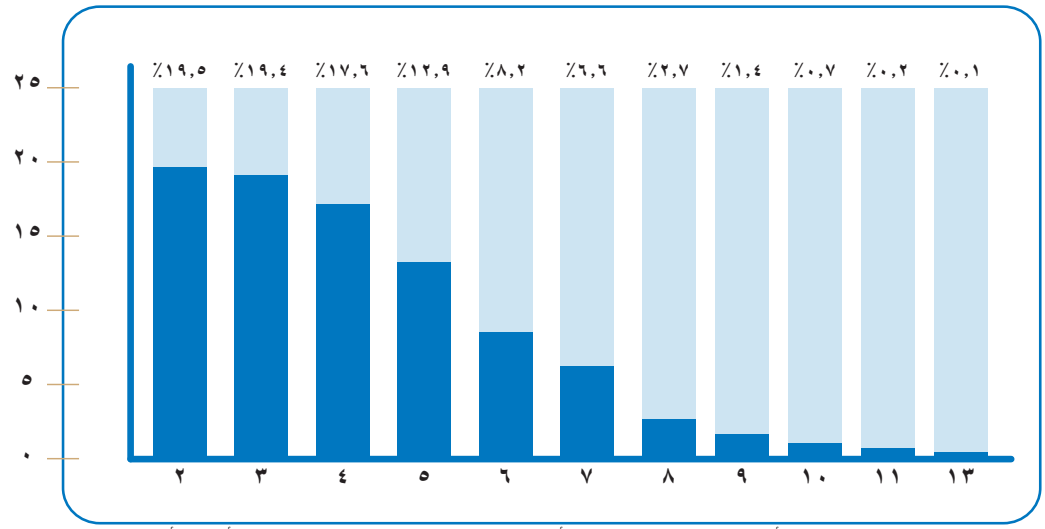

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

وبالمقارنة بين حجم الأسرة اللاجئة مع حجم الأسرة الأردنية، تبين أن متوسط حجم الأسرة اللاجئة أقل من متوسط حجم نظيرتها الأردنية ، إذ يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية ٤,٨ فرد[٣٩] مقابل ٣,٨ فرد للاجئة بحسب الدراسة .

٣٩- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2016.

ومع ذلك ، عند مقارنة حجم الأسرة بين اللاجئين في المخيمات واللاجئين في المجتمعات الحضرية المضيفة ، كانت الأسر في المخيمات أكبر بمتوسط حجم الأسرة البالغ ٤,٤ عضو مقارنة ب ٣,٧ فرداً في أسر اللاجئين في المجتمعات الحضرية المضيفة خارج المخيمات .

رب الأسرة

إن غالبية الأسر كان يرأسها الذكور ٨٣٪ (٦٦٨) ، و ١٧٪ (١٣٧) من الأسر ترأسها سيدات . وقد تم الوصول إلى هذه الأسر عبر المفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بحيث تغطي العينة كلاً من الأسر التي يرأسها رجال أو نساء. وأشارت الدراسة إلى أن ١٧٪ من أفراد الأسر هم زوج/زوجة رب الأسرة، و ٥٤٪ هم ابن/ابنة رب الأسرة. وتفيد النتائج بأن نسبة ٣٪ تتراوح بين الأجداد والأحفاد ووالدي الزوج أو الزوجة والأشقاء والأقارب الآخرين وحتى الأعضاء غير الأقارب الذين يقل عددهم عن ا في المائة. الشكل رقم (٧)

الشكل رقم (٧) : التوزيع النسبي لأفراد الأسرة بحسب العلاقة برب الأسرة

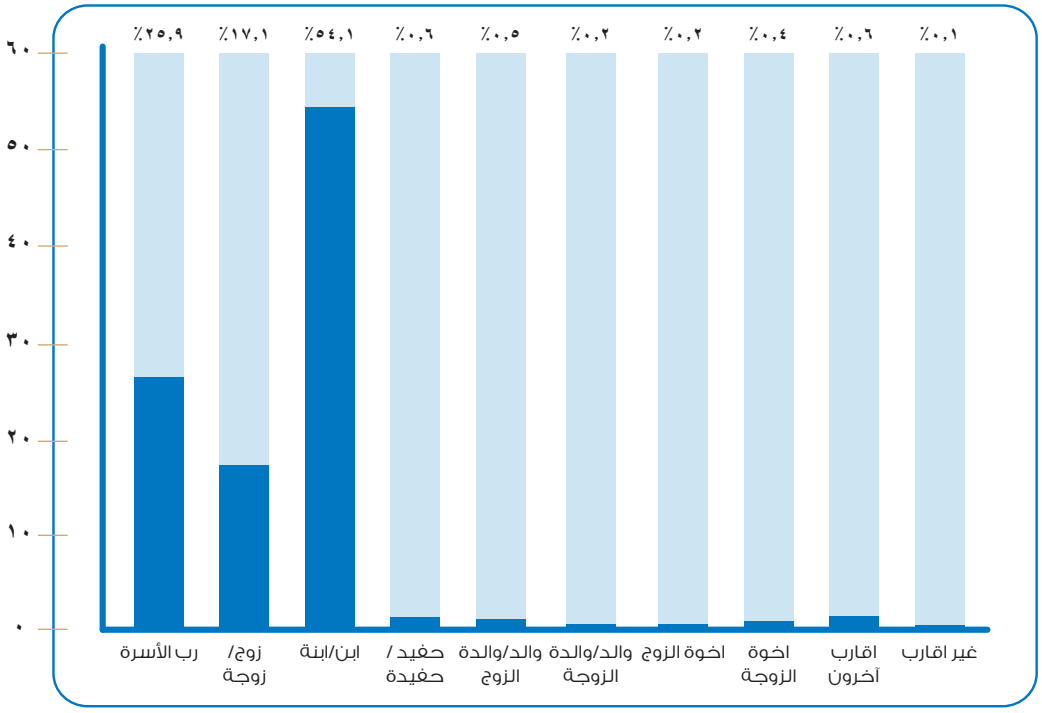

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

نوع الأسرة

من حيث نوع الأسرة، أظهرت النتائج أن ٥٢٪ من الأسر تتألف من كلا الوالدين وأطفالهم ، في حين كانت ١٧,٥٪ أماً وحيدة وأطفالها ، أو بمعنى آخر أسرة ترأسها امراة ، ١٢٪ كانت أسر لزوجين يعيشان وحدهما، ٩٪ كانت لأسرة يعيش فيها الوالد لوحده ، ٢٪ فقط وصفوا أسرهم بأنها عائلات ممتدة مع أحفاد و / أو أجداد وأقارب آخرين .

وجاء الآباء الوحيدون مع أطفالهم في المرتبة الثانية في حوالي ٢% ، كما شكل الأزواج الذين لديهم أكثر من زوجة (تعدد الزوجات) حوالي ٢ في المائة من الأسر التي شملتها الدراسة . وعند المقارنة مع الإحصاءات الوطنية ، تبين أن عدد الأسر اللاجئة في الأردن والتي ترأسها سيدة يقارب ١٧٪[٤٠] وهو ما يتوافق مع خصائص الأسر التي ظهرت في الدراسة ، مع الإشارة الى أن العينة للأسر التي ترأسها امراة كانت قصدية.(جدول رقم ٢).

الجدول رقم (٢) : التوزيع النسبي للأسر بحسب نوع الأسرة

نوع الاسرة	%
عائلة تتألف من زوج وزوجة وأطفالهما	٥١,٨
أسرة ترأسها امرأة	١٧,٥
عائلة تتكون من زوج وزوجة	١٢
الوالد يعيش وحده	٩,٤
العائلة الممتدة	٢,٤
أسرة مكونة من زوج وأكثر من زوجة وأولادها	١,٧
أسرة تتألف من زوج وأولاده	١,٧

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧.

خلال حالات الطوارئ ، يواجه الأطفال في كثير من الأحيان مشاغل حماية شديدة ، بما في ذلك التعرض للتهديدات أو العنف أو الاستغلال أو الإساءة. الأطفال المعرضون للنزوح معرضون بشكل كبير لخطر الانفصال عن آبائهم أو مقدمي الرعاية؛ فبعضهم يفصل أو يفقد بسبب النزاع في بلدانهم الأصلية ، ويفقد آخرون والديهم أو أسرهم بأكملها خلال الرحلات الطويلة والخطرة أثناء الطيران. لا يزال الآخرون يرسلون بمفردهم من قبل عائلاتهم على أمل العثور على الأمان أو الأمل في مستقبل أفضل ، لكنهم يقعون في أيدي مهربي أو مهربين مستغلين أو خطرين. وكنتيجة للانفصال ، غالباً ما يكون الأطفال عرضة لخطر الإساءة والاستغلال والأذى ، ويواجه الكثير منهم الصدمة والفقدان وغير ذلك من أشكال الأذى.

بهدف الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب لحالات الحماية المعقدة في مراكز UASCs ، تقوم المفوضية والشركاء بتنفيذ أنشطة حماية الطفل من خلال نظام شامل لحماية الطفل يشمل ، في جملة أمور ، خدمات إدارة الحالات المتخصصة والتنسيق وبناء القدرات ورصد الطفل أنظمة الحماية وكذلك الدعوة. بسبب المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ، تعلق المفوضية والشركاء أهمية خاصة على التحديد المبكر والتسجيل والتقييم للمركز العربي لتحديد الأطفال (UASCs) لتحديد المخاطر والاحتياجات الخاصة للطفل وتطوير استجابة في الوقت المناسب ، بما في ذلك تحديد هوية مناسبة ترتيب الرعاية بالإضافة إلى البدء في تقييم التتبع أو التجميع. يتم تنفيذ جميع التدخلات نيابةً عن UASCs وفقًا لمصالح الطفل الفضلى المضمنة في نظام شامل لحماية الطفل. بالنسبة للحالات المعقدة بشكل خاص ، بما في ذلك أولئك الذين يحتاجون إلى حل دائم ، يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالطفل من قبل لجنة تحديد المصالح الفضلى ، ممثلة بأصحاب المصلحة الرئيسيين في حماية الأطفال في الأردن ، بما في ذلك إدارة حماية الأسرة ، وزارة التنمية الاجتماعية ، واليونيسف بالإضافة إلى حماية الطفل المنظمات غير الحكومية

٤٠- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

وترأسها المفوضية في جميع أنحاء البلاد. تهتم الشراكات النوعية بحالة الحماية الخاصة والاستجابة لها فيما يخص UASCs ، والتي تشمل ترتيبات الحضانة ، وزيادة الوعي ، ومهارات رعاية الأبناء ، والدعم النفسي والدعم المادي.

خلال الأزمة السورية ، لجأ أكثر من ٣،٠٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم إلى الأردن وحمايتهم. ومن بين هؤلاء ، تم لم شمل ٩٥٪ بعد ذلك مع الآباء أو أفراد الأسرة الآخرين من خلال جهود الحكومة الأردنية والمنظمات الإنسانية ، في حين تم وضع الباقي في ترتيبات الرعاية البديلة ، بما في ذلك رعاية الأطفال الصغار ووضعهم مع مرشدين للمراهقين الأكبر سنا.

القرارات الأسرية

فيما يتعلق بالقرارات الأسرية ، كشفت النتائج أن القرارات الصحية المتعلقة بتوقيت الحمل والولادة في معظم الأسر يتخذ من قبل الأب والأم معاً (٦٤,٧٪) أو يتخذه الأب منفرداً في ١٦٪ من الأسر ، أو تتخذه الأم منفردةً في ١١٪ من الأسر . وقد إتخذ الأب والأم معاً قرار إستخدام وسائل تنظيم الأسرة في معظم الأسر (٦٦٪) ، وإتخذته الأم منفردة في ١٤٪ من الأسر .

كما أظهرت النتائج أنه يتم إتخاذ قرار التدخلات الطبية والجراحية لأحد أفراد العائلة من قبل الأب والأم معاً (٣٨٪) . أما عن القرارات الإقتصادية ، فكان أفراد الأسرة المسؤولون عن إدارة نفقات الأسر المعيشية هم الأب والأم معاً (٤٣,٧ ٪)، بينما تولى الأب منفرداً هذه المهمة في ١٢٪ من الأسر، وكذلك تولتها الأم منفردةً في ١٢٪ من الأسر .

وعن القرارات المتعلقة بالحالة التعليمية ، فان الإبن/الابنة نفسه يقوم بإختيار قرار التخصص : (الثانوي ، والجامعي ، والكليات ، والدراسات العليا) في (٣٤,٤٪) من الأسر ويتم التخطيط لمشاريع وأنشطة الأسرة من قبل الأب والأم معا في (٣٤٪).

الخلافات الأسرية

من جهة، أخرى تفاوتت إتجاهات الأسر بخصوص الخلافات الزوجية، إذ أشارت ٣٧٪ من الأسر الى أنه قليلاً ما تحدث خلافات بين الزوجين ، و ٢٦٪ من الأسر أن الخلافات لا تحدث أبداً ، مقابل ٣١٪ من الأسر أشارت إلى أن الخلافات تحدث أحياناً . و ٣٥٪ أن الخلافات بين الأبوين وأبنائهم تحدث قليلاً ، أو لا تحدث أبداً (٣٠٪)، مقابل ٣٢٪ من الأسر أشارت إلى أنها تحدث أحياناً . بخصوص إتباع أسلوب الحوار بين الأبوين لحل الخلافات، ذكرت ١٠ ٪ من الأسر أنه يتم التحاور بينهما بشكل دائم ، مقابل ٢٦٪ من الأسر لا يجري التحاور فيها بين الأبوين أبداً لحل الخلافات . وعن إتباع الحوار بين الآباء وأبنائهم لحل المشكلات ، فقد أفاد ٩٪ من الأسر أنه يحدث دائماً، مقابل ٢٥٪ قالوا إن هذا الحوار لا يحدث أبداً. وكذلك أفاد ٣٩٪ من الأسر فيها أن الأمهات يجدن دائما الوقت الكافي لقضائه مع أفراد الأسرة، مقابل ٧٪ من الأسر يقضي فيها الآباء دائماً الوقت الكافي مع أفرادها . ومن اللافت للإنتباه أن نسب الأسر التي أشارت إلى قضاء الوقت الكافي سواء مع الأم أو الأب والتي بلغت على التوالي : ١٤٪ و٢٦٪ للأب و الأم . الأمر الذي يثير الإنتباه، و بخاصة أن معظم الأمهات هن من غير العاملات .(الشكل رقم ٨)

الشكل رقم (٨) : التوزيع النسبي للأسر بحسب مواقفها نحو قضاء الوقت الكافي مع أفرادها .

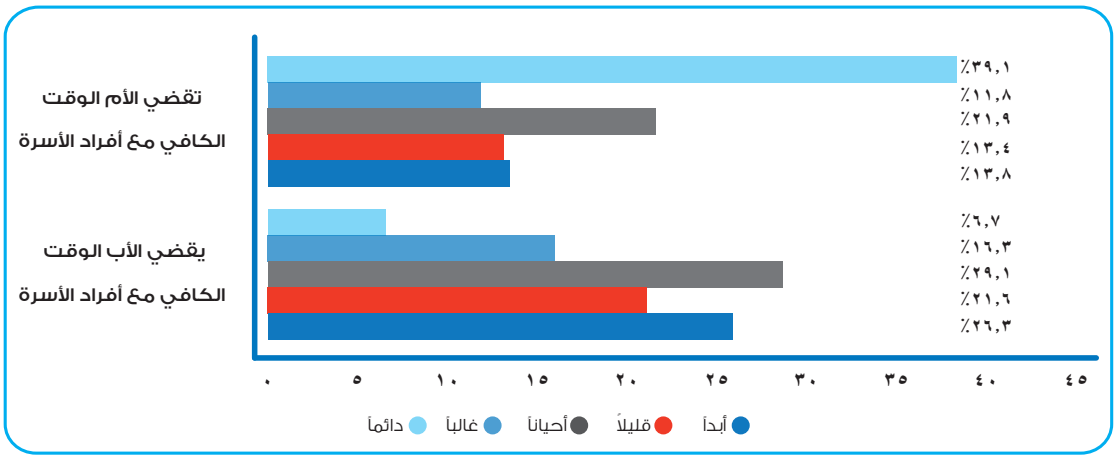

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

إنما يزيد على نصف الأسر (٥٢٪) تجد أن الإرشاد الزواجي ضروري للإناث قبل الزواج ، مقابل ١٤٪ لا تجده مهماً ٥٣٪ من الأسر تجده مهماً للذكور قبل الزواج، مقابل ١٣٪ من الأسر لا تعتبره مهماً . و٥٦٪ من الأسر تجد أن خدمات الإرشاد الأسري والزواجي مهمة للأسرة وأفرادها، مقابل ٨٪ لا تجدها مهمة. ولكن ٤٨٪ من الأسر فقط أشارت الى أنها ستلجأ اليها إن توافرت على مستوى مهني . أما على أرض الواقع، فتبين أن (٥٣٪) من الأسر لم تتلقى هذه الخدمه مسبقاً، مقابل ٢٪ أشارت إلى أنها تلجأ إليها دائماً و١٧٪ أحياناً. وأفادت مجموعات تحليل السببية مع مجموعة من الخبراء فيما يخص الخدمات الاجتماعية وخدمات الإرشاد الأسري، بضعف الإقبال على الخدمات الإجتماعية القائمة من قبل أسر اللاجئين ، أو عدم معرفة بوجود هذه الخدمات . وإن الأسباب المباشرة تكمن في ضعف إمكانية الوصول إليها، بسبب نقص وسائل النقل والمسافات الطويلة. أما عن الأسباب الكامنة ، فتمت الإشارة إلى الضعف في نوعية الخدمات الإجتماعية والحواجز النفسية الإجتماعية. وكان السبب الجذري هو عدم وجود مطابقة بين الخدمات وإحتياجات الأسرة كسبب جذري للمشكلة. ورأت أيضاً ضعف التنسيق بين مختلف قطاعات الخدمات الإجتماعية بإعتباره تهديداً.

أساليب التربية

وفيما يتعلق بأساليب تربية الأطفال ، تبين أن الأسر اللاجئة تتنوع في الأساليب التي تستخدمها في تربية الأبناء، وأنه ليس لديها نهج محدد للتربية، فهي تتحاور وتشجع وتحفز وفي الوقت نفسه تلجأ للضرب، و إستخدام الألفاظ النابية، والتهديد و الوعيد .

وقد جاء كل من الحوار والتشجيع والتحفيز بالمرتبة الأولى من ناحية الإستخدام لدى الأمهات ، فيما جاء كل من الحبس في المنزل والطرد من المنزل في المرتبتين الآخيرتين من ناحية الإستخدام لدى الأمهات . وبشئن الأمهات، فقد تشابه ترتيب الأساليب من ناحية الإستخدام مع ترتيب الأمهات، ولكن النسب تفاوتت.

ومن الجدير بالذكر أن الأمهات يلجأن إلى التهديد والوعيد أكثر من الأباء، بينما يلجأ الآباء للضرب أكثر من

الأمهات قليلاً (الجدول رقم ٣)

جدول رقم (٣) : التوزيع النسبي للأسر بحسب الأساليب المتبعة من الأباء والأمهات في تربية الأبناء

الأسلوب التربوي	الأباء			الأمهات		
	أبداً %	أحياناً %	دائماً %	أبداً %	أحياناً %	دائماً %
الحوار	١٧	٤٦	٢٤	١١	٤٦	٢٩
الحزم	٢٧	٥٢	٧	٢٦	٥٢	٨
التساهل	٢٩	٥٢	٦	٣٤	٥٨	٦
التشجيع والتحفيز	٢٢	٤٦	١٩	١٩	٤٧	٢٢
التهديد والوعيد	٣٨	٤٥	٤	٣٣	٤١	٥
الضرب	٤٤	٣٨	٣	٤٠	٣٥	٢
الحرمان	٥٠	٣٥	١	٤٣	٣٣	٢
الصراخ والألفاظ النابية	٤٧	٣٧	٢	٤٨	٣٧	٢
الطرد من المنزل	٧١	١٣	١	٧٠	١٥	١
الحبس في المنزل	٦٣	١٩	٢	٦٥	١٨	٢

* النسب في الجدول لا تساوي ١٠٠٪ لوجود بنود لا أعرف ورفض الإجابة .

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

وتشير ٤٠٪ من الأسر إلى تخوفها على بناء الأسرة والعلاقات الأسرية بشكل عام،مقابل فقط ٢٠٪ لا تحمل هذه المخاوف .

الزواج

وفيما يتعلق بالزواج والعمر المناسب للزواج من وجهة نظر الأسرة ، أظهرت النتائج أن ٦٦,١٪ من أفراد الأسرة في الفئة العمرية (١٦ سنة فأكثر) كانوا متزوجين،

في حين أن ٢٢,١٪ كانوا عازبين و٧,٩٪ أرامل، و ١,٨٪ من المطلقات أو المطلقين . وأشارت إلى أن نسبة الذين كانوا منفصلين هي الأقل بين أفراد الأسرة في الفئة العمرية (١٦ سنة فأكثر) بواقع ٠,٩٪. (الشكل رقم ٩)

الشكل رقم (٩) : التوزيع النسبي لأفراد الأسرة البالغين ١٦ سنة أو أكثر بحسب الحالة الزواجية

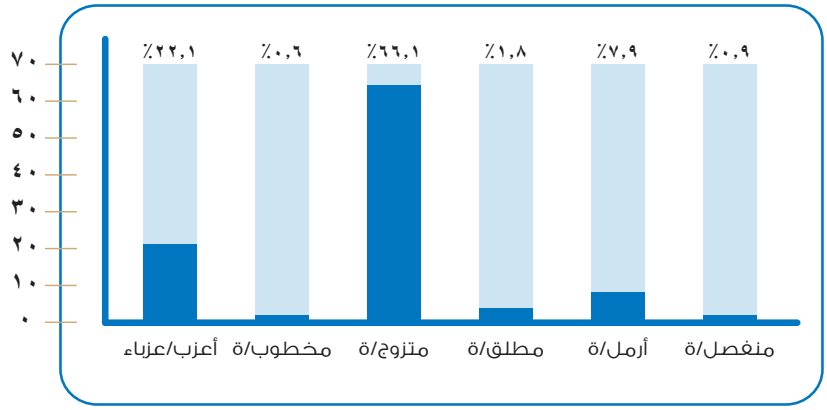

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

أما الاتجاهات نحو قضايا الزواج ، فقد أظهرت النتائج ، أن متوسط السن المناسب للزواج للإناث يبلغ ٢٣,٥ سنة ، في حين أنه بلغ للذكور ٢٧,٣ سنة. وقد أشار حوالي ٤٨٪ من الأسر أن (١٩–٢٢) سنة هي سن الزواج المناسبة للإناث ، ثم ٣٣٪ اختارت (١٦–١٨) سنة للإناث.

في حين أن الفئة العمرية المناسبة للذكور لدى ٤٥,٧٪ من الأسر كانت (٢٥–٢٩) سنة، ثم حوالي ٣٥,٣٪ من الأسر التي تفضل العمر ما بين (١٨–٢٤) سنة بإعتبار العمر المناسب للذكور . ومع ذلك، كانت أعمار الزواج الفعلية للأمهات أو الزوجات تظهر أن معظمهن تزوجن في أعمار تقل عن العمر المفضل للزواج، وأن ما يقارب ٥٠٪ تزوجن وهن أقل من ١٨ عام . وفي ما يتعلق بإتجاهات الأسرة نحو الزواج، تبين أن ٣١٪ من الأسر تجد بأن تزويج إحدى بنات الأسرة من أهم المشاريع التي تنجزها، مقابل ٢٦٪ لا تجد ذلك ، و ٢٩٪ من الأسر تجد بأن تزويج أحد أبناء الأسرة الذكور من أهم المشاريع التي تنجزها الأسرة، مقابل ٢٨٪ لا تجد ذلك .

كما تبين أن ٦٣٪ من الأسر تجد بأن الأسرة لا تعاني أبداً من فسخ الخطبة قبل عقد القرآن الفعلي و وأن ١٦٪ تعاني قليلاً ، و١٩٪ أحياناً وأقل من ١٪ دائماً. و٣٪ من الأسر تفضل زواج الأقارب دائماً و١٩٪ لا تفضله أبداً مقابل ٣٥٪ تفضله أحياناً. هذا ولا تمانع ١٠٪ من الأسر فقط زواج أفرادها زواج حماية، مقابل ٥٢٪ تمانعه. كما أن ٩٪ من الأسر لا تمانع الزواج العرفي لأحد أفرادها مقابل ٦٤٪ تمانع ذلك .

وقد أصدرت دائرة قاضي القضاه تعليمات منح الإذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة سنة ٢٠١٧ والذي قيّد وبشكل ملحوظ شروط منح الإذن للتخفيف من نسب زواج القاصرات .

منها ما يتعلق بالمهر وربطه بمهر المثل وإجتياز دورة المقبلين على الزواج، والنظر في الطلبات من قبل مكتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري ، وموافقه شؤون القاصرين في الدائرة وشروط آخرة بحيث لا يكون الزوج متزوج أو لا يكون الزواج سبباً في الإنقطاع عن التعليم وأثبات القدرة المالية، وأن لا يتجاوز فرق السن خمسة عشر عاماً، وأن يتحقق القاضي من الرضا والإختيار . ومن الجدير بالذكر إزدياد عدد حالات الزواج المبكر بشكل ملحوظ منذ بداية أزمة اللجوء في سورية، أن غالبية اللاجئين من الأطفال ، الأمر الذي يتطلب حمايتهم

الشكل رقم (١٠) : العمر الفعلي لزواج الأمهات مقابل العمر المفضل للزواج عند الأسر

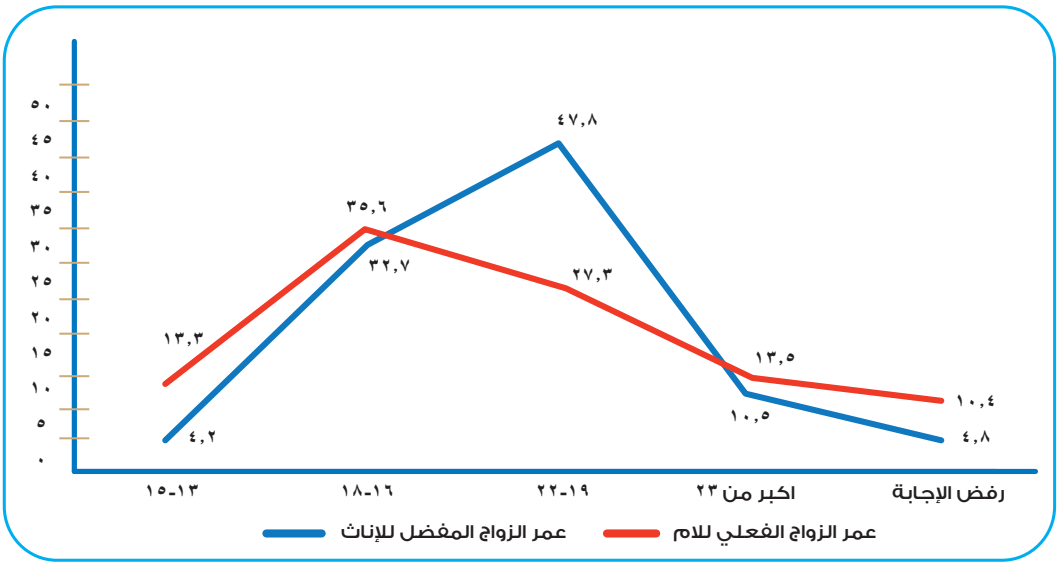

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

كما أشارت الأسرة بأن للأبناء الذكور الحرية دائماً في إختيار شريك الحياة بنسبة ١٤٪، مقابل ١٢٪ للبنات الاناث . بينما أشارت ١٨٪ من الأسر أن الأبناء الذكور ليس لهم الحرية أبداً في إختيار الشريكة ، مقابل ٢١٪ للبنات الإناث في إختيار شريك الحياة. الشكل رقم (١١) : التوزيع النسبي للأسر بحسب مواقفها إتجاه حرية إختيار الشريك بحسب جنس الفرد

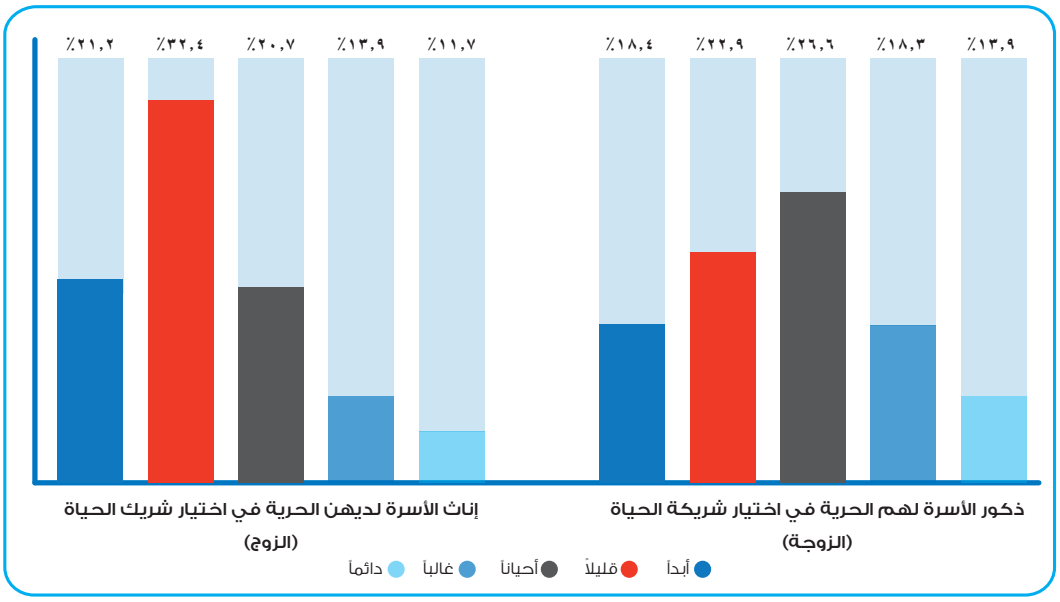

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

لابد من الإشارة، على وجه الخصوص، لبيانات زواج السوريين في الأردن، أن النسبة المئوية للإناث السوريات المتزوجات اللواتي أعمارهن أقل من ١٨ فقد تضاعفت حوالي ثلاثة مرات خلال الأعوام من ٢٠١١–٢٠١٥ ، فقد إرتفعت النسبة من ١٢ ٪من مجموع عدد حالات الزواج المسجلة لعام ٢٠١١ إلى ١٨,٤٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٢٥ ٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٣٢,٣ ٪ في العام ٢٠١٤ واستمر الإرتفاع إلى العام ٢٠١٥، فبلغت نسبتهن ٣٤,٤٪ . وهذا يعني أن ثلث النساء السوريات اللواتي تزوجن في العام ٢٠١٥ كانت أعمارهن دون الثامنة عشرة في حين بلغت هذه النسبة ١٣,٤ ٪على المستوى الوطني في الأردن .

اما عن اتجاهات الزواج المبكر قبل ١٨ عام تبين أن ٤٥٪ من الأسر تجد بأن للزواج المبكر أثاراً سلبية على الذكور مقابل ١٨٪ لا توافق على ذلك ، و٢٣٪ من الأسر تجد بأن له تأثيراً سلبية على بناتهم، مقابل ٢٧٪ لا تجد أن له أثار سلبية. هذا وتفضل ٤٣٪ من الأسر زواج الإناث قبل ١٨ سنة ، في حين ٢٠٪ لا تفضل ذلك . بنسبة بنفسها لزواج الذكور .

ومن الجدير بالذكر وجود العديد من المبادرات التي تمت لمساعدة الأسر اللاجئة لتسجيل الزواج عبر المحاكم الشرعية المتخصصة منها قرار مجلس الوزراء بالإعفاء من الغرامات التي رتبها قانون الأحوال الشخصية على المتأخرين في التسجيل وذلك تشجيعاً على إجراء توثيق عقود الزواج والطلاق لدى اللاجئين، حفاظاً على حقوق الطفل و الزوجين، أيضاً افتتح مكتب للمحكمة الشرعية في مخيم الزعتري . وفي جلسة تحليل السببية مع مجموعة من الخبراء، وصفت المجموعة الزواج المبكر بأنه مشكلة لزواج الفتيات اللاجئات دون سن ١٨ عاما هو مصدر قلق بالغ ينبغي معالجته على الوجه الصحيح . وتضمنت الأسباب المباشرة تردي الوضع الإقتصادي لهذه الأسر، عدم النجاح في التعليم ، الرغبة في تحمل المسؤولية لحماية (الشرف) ، العادات والتقاليد ، التربية الإجتماعية، تأثير الإصدقاء ، ووسائل الإعلام والدراما، إضافه إلى الإكتظاظ السكاني في التجمعات السكانية و بخاصة داخل المخيمات [٤١] .

ومن الأسباب الكامنة : الثقافة التي تقوم على مبدئ تفضيل زواج الفتاة مبكراً و حمايتها من المخاطر المحتملة من اللجوء و فقدان أفراد الأسرة و الدعم الأسري، من ناحيت الأسباب الجذرية ، أدرجت المجموعة العوامل القانونية، وتتيح الزواج قبل سن الثامنة عشر والتعليمية من تدني مستويات التعليم بوجة عام والثقافية من حيث القبول الاجتماعي للزواج المبكر للفتيات دون سن الثامنة عشر في الثقافة الريفية للاجئين التي تؤدي إلى هذه الظاهرة .

العنف الأسري والمجتمعي

كثيراً ما تواجه الأسر المهجرة ظروف حياة قاسية مع إختلاف البيئة السكنية والتغيرات التي تصاحبها في البيئات الإجتماعية، وقد تكون منها العنف بأشكاله كافة .

لكن النتائج أظهرت أن العنف لم يكن جزءاً مما تعانيه هذه الأسر، أن ٦٪ من الأسر فقط أشارت الى إنتشار العنف في مكان سكنها، و٨٪ من الأسر أكدت بأنه منتشر في البيئة المدرسية .
أما عن العنف في الجامعات، فأشارت ٥٪ فقط من الأسر الى أنها منتشر فيها، وكانت النسبة الأقل ٣٪ من الأسر أشارت الى أنه منتشر داخل أسرها (الشكل رقم ١٢)

٤١- المجل الأعلى للسكان ٢٠١٧ - الزواج المبكر في الأردن

الشكل رقم (١٢) : التوزيع النسبي لاتجاهات الأسر نحو انتشار العنف في البيئات المحيطة فيها

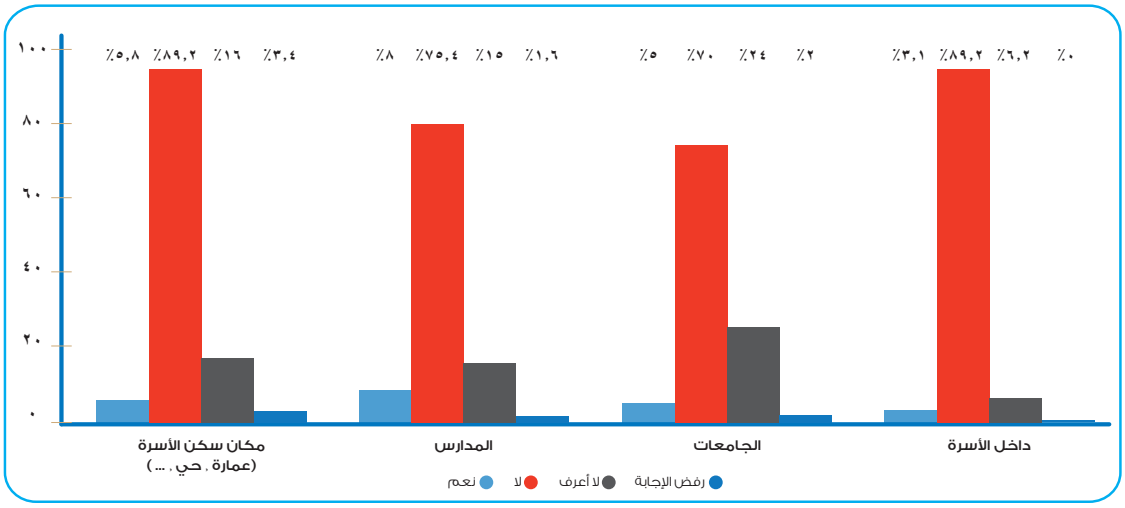

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

أما عن الأسر التي أشارت الى إنتشار العنف في مكان سكن الأسرة ، فتبين أن العنف الجسدي (٤٥٪) كان الأكثر إنتشاراً ، ثم النفسي (٣٧٪)، ثم الجنسي (١١,٤٪) فضلاً عن العنف الإقتصادي والإهمال بنسبة ٣٪ لكل منهما.

و عن الجهات التي تلجأ إليها الأسرة في حال حدث عنف أسري داخلها، فإن ٤٣٪ تلجأ لجهة ما و١٩٪ دائما تلجأ لأحد و٣٤٪ أحيانا يطلبون المساعدة من أي شخص أو وكالة سواء كانت حكومية أو غير حكومية .

في حين أفادت الأسر بأن (٤٥٪) منهم يطلبون المساعدة من أقارب الزوجة لحل مشكلة العنف، مقابل (٤١٪) من أقارب الزوج (٤٠٪) وكانت أقلها اللجوء للمنظمات المحلية/أهلية (١٣٪) والشرطة المجتمعية .(١٤٪). هذا وأشارت ٣٢٪ من الأسر بأن العنف الأسري شأن خاص، ولا يجوز أن تلجأ الأسرة للمؤسسات الرسمية بهذا الخصوص، مقابل ٢٣٪ لم توافق على ذلك .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ٣٢٪ من الأسر فقط على معرفة بأن القوانين تعاقب من يرتكب العنف الأسري ، مقابل ٢١٪ لا توافق ذلك، أي انها لا تعي هذه المعلومة. مقابل ٥٠٪ تجد أنه لا بد من تطبيق العقوبة على من يرتكب العنف الأسري و١٤٪ غير موافقه على ذلك . وهناك حاجة إلى مزيد من البحوث النوعية للتحقق من الأسباب الكامنة وراء تردد الأسر في الإبلاغ عن حالات العنف ولا سيما للسلطات.

وفي جلسة تحليل السببية بعد عرض النتائج ، إجتمعت مجموعة من الخبراء في قضايا العنف لمناقشة مشكلة التردد في الإبلاغ عن حالات العنف. وذكرت المجموعة أن عدم وجود قنوات مناسبة للإبلاغ عن حوادث العنف مشكلة خطرة . وقد أدرجت المجموعة ثلاثة أسباب مباشرة لهذه المشكلة ؛ إنعدام الثقة في آليات تقديم الشكاوى والإبلاغ ، والإفتقار إلى الوعي بمسؤوليات الأسرة فيما يتعلق بالعنف ، والعواقب غير المرغوبة للإبلاغ عن العنف . ووفقاً للمجموعة، فإن السبب الكامن هو المحددات الإجتماعية لمجتمع اللاجئين والثقافة والعادات الموروثة.

وفي سياق متصل ، فقد أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبالتعاون مع منظمة إنقاذ الطفل، والمفوضية الساميه للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وثيقةً تحدد الإجراءات الرامية إلى تعزيز حماية أطفال اللاجئين ومنع العنف ضدهم ، مع التركيز بوجه خاص على مكان سكناهم ، سواءً كانوا من قاطني مخيمات أو التجمعات الحضرية في الأردن [٤٢].

والوثيقة هي نتيجة مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة : الوطنيين، والدوليين ، شارك فيها أكثر من ٤٠ وزارة ومؤسسة ذات صلة. وقد هدف المجلس من خلال هذا الجهد إلى مواءمة المعايير والإجراءات الخاصة بالاستجابة للعنف الواقع على اللاجئين لاسيما منهم الأطفال ، وكذلك المجتمعات المضيفة في الأردن ، وضمن الإطار الوطني لحماية الأسرة .

وقد حددت هذه الإجراءات أيضاً المنظمات المسؤولة عن العمل في قطاعات الاستجابة الرئيسية الأربعة : الصحة ، والدعم النفسي والاجتماعي ، والجانب القانوني ، والجانب الأمني [٣٨]. ويتم العمل حاليا على تحديث هذه الإجراءات ودمج الإجراءات الوطنية والإجراءات الدولية للاجئين لتصبح و ثيقة موحدة و طنية تشمل جميع ضحايا العنف الأسري في الأردن .

عمل المرأة

من المرجح أن يكون هناك ضغط إضافي على المرأة اللاجئة بسبب الضغوطات غير العادية الناجمة عن فقدان منزل الأسرة وممتلكاتها في بلد المنشأ ، إضافه إلى الصعوبات النفسية التي تعاني منها النساء اللاجئات.
وفي بعض الحالات تفقد النساء أزواجهن ويتحملن المسؤولية في تأمين إحتياجات البيت .
وفي حالات أخرى ، تعاني النساء اللاتي يعملن خارج المنزل من ظروف عمل أدنى بسبب ضعفهن ، وربما يضطررن إلى العمل لعدد أكبر من الساعات والتضحية بالعلاقات الأسرية لهذا الغرض . فضلاً عن عدم المساواة في الأجور بين النساء و الرجال ، الأمر الذي لا يتضح بين مجتمعات اللاجئين فحسب ، بل أيضاً في مجتمعات عدة في جميع أنحاء العالم .

وقد تم تناول قضية عمل المرأة لدراسة الواقع والإتجاهات لهذه القضايا . إذ أظهر التحليل أن ٩٤٪ من الأسر لم يكن لديها أم تعمل خارج المنزل ، في حين أن ٥٪ من الأسر تعمل فيها الأم من داخل المنزل ، و ١٪ فقط خارج المنزل . ووفقاً للدراسة ، فإن القطاع الرئيسي الذي تعمل فيه الأمهات هو مؤسسات خيرية ، ثم في القطاع الحكومي أو الخاص أو المنظمات غير الحكومية . (الشكل رقم ١٣) .

وفيما يتعلق بقطاعات العمل ، فإن النتائج أشارت الى أنهن يعملن في القطاع الزراعي ، وقطاع الحرف اليدوية والقطاع الخاص ، إذ شغلت امرأتان في كل قطاع ، في حين أن ثلاث نساء عملن في القطاع التجاري .

وأظهرت الدراسة أن خمس أمهات يعملن أقل من ٦ ساعات يومياً ، بينما يعمل الأخريات ما بين ٦ إلى ٨ ساعات يومياً . أما عن إتجاهات الأسرة نحو عمل المرأة، فيتضح أن ٣٠٪ فقط من الأسر تفضل عمل المرأة، مقابل ٣٣٪ لا تفضله، وأن ٢٧٪ من الأسر تفضل زواج أبنائها من نساء عاملات مقابل ٣٠٪ لا يفضلن ذلك. كما تجد ٥٢٪ من الأسر بأن عمل المرأة يسهم في زيادة دخل الأسرة ، مقابل ١٨٪ لا تجد ذلك. كما أن ٦٥٪ من الأسر تمانع عمل

٤٢- Inter-Agency emergency standard operating procedures for prevention of and response to gender-based violence and child protection in Jordan. UNHCR, National Council for Family Affairs and partners (2013). Accessed through: https://resourcecentre.savethechildren.net/node/7666/pdf/sops_english-soft_copy1.pdf

المرأة ليلاً مقابل ٨٪ لا تمانع ذلك ، و٦٢٪ تمانع عمل المراة في محافظة أخرى بينما ٩٪ لا تمانع ذلك .

الشكل رقم (١٣) : التوزيع النسبي للنساء بحسب العمل

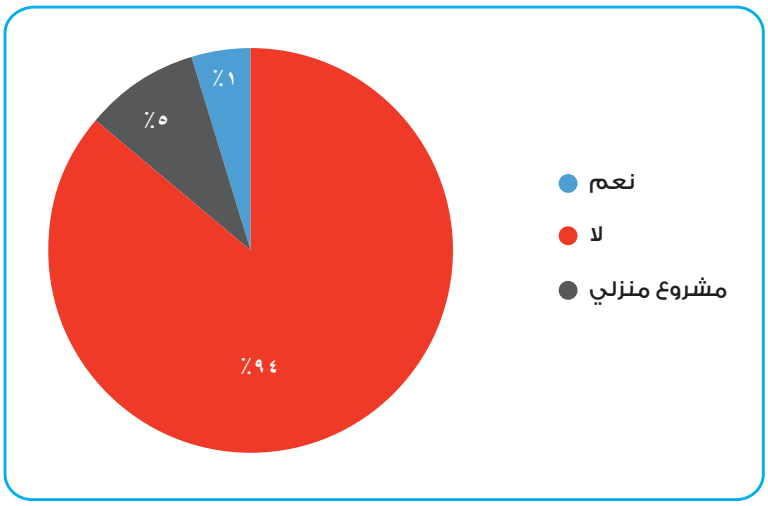

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

استخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعية

أصبحت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأسر في معظم ثقافة العالم . ويذكر على نطاق واسع إستخدام الإنترنت وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعية في المجتمعات النازحة ، بوصفها وسيلة للحفاظ على الإتصالات مع أفراد الأسرة والأقارب في الخارج ، وكذلك الحصول على التحديثات والأخبار بشأن الأحداث العسكرية والسياسية للبلدان الأصلية .

وقد تم في هذه الدراسة رصد إستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعي ، والأسباب وراء إستخدامها، وعدد الساعات التي يمضيها أفراد الأسرة يومياً في هذه التطبيقات . إذ أفادت ٢٥ ٪ من الأسر بأن الأم فيها منضمة إلى إحدى شبكات التواصل الإجتماعي ، وبنسبة مماثله للآباء، أما الأبناء الذكور (١٣٪) و(٩٪) للإناث . أما عن عدد ساعات الإستخدام للأب، فكانت إستخدام الإنترنت لساعتين هو الغالب (٢٩٪) ومن ثم ساعه ٢٩٪ و ثلاث ساعات ٢٦٪، أما للأم ، فإن ٣٨٪ يستخدمون الإنترنت لمدة ساعتين تليها المستخدمات لمدة ثلاثة ساعات (٢٨٪) فالمستخدمات لمدة ساعه (١٨٪) ، مع العلم بأن معظم الأسر تستخدم هذه الوسائل من داخل المنزل ٩٤٪ للأب و٩٥٪ للأم و٩٠٪ للأبناء الذكور، و٨٤٪ للبنات الإناث .

وكانت أكثر المواقع التي تستخدمها الأسرة بشكل عام، هما، « الفيسبوك والواتس آب » ، أما عن أسباب إستخدام مواقع التواصل، فكانت للأب كالتالي ؛ ٦٥٪ للترفيه ، و٣٪ للعمل، للأم ؛ ٦٥٪ للترفيه مقابل ٣٢٪ لمتابعه الأخبار ، بينما استخدام الأم ٨٢٪ للترفيه ، ١٨٪ للأخبار ، أما إستخدام البنات الإناث فكانت ٩٥٪ للترفيه و٥٪ لمتابعة الأخبار وللأبناء الذكور: ٩٧٪ للترفيه و٣٪ لمتابعة الأخبار . ولابد من الإشارة إلى أن جميع هذه

النتائج جاءت من أرباب الأسر وليس من أفراد الأسرة الآخرين أنفسهم، فقد لا تعكس واقع الحال بالنسبة للأبناء . هذا وتجد ٢٥٪ من الأسر بأن الإنترنت وشبكات التواصل أصبحتا شريكاتين في التربية مقابل ٢٥٪ لا تجدها كذلك . مع العلم بأن ١٧٪ من الأسر تمتلك جهاز حاسوب أو جهازاً لوحياً و٥٩٪ من الأسر يتوفر لها شبكات الإنترنت من خلال الهاتف ، و٦٦٪ يتوفر لديها هاتف ذكي .

المشاركة في الحياة العامة

فيما يتعلق بمشاركة أفراد الأسرة في الحياة العامة وإنخراطهم في الأنشطة المختلفة ، أجرت الدراسة قياساً لإتجاهات الأسرة بشأنها، فقد تبين أن ٤٨٪ من الأسر تشجع أفرادها الذكور على التطوع في خدمة المجتمع ، وأجابت ٦٪ بعدم الموافقة وإختارت البقية الحياد . مقابل تشجيع أفرادها الإناث على التطوع، فقد أشارت ٤٢٪ من الأسر الى أنها تشجعهم على العمل التطوعي في خدمة المجتمع مقابل ١٠٪ لا توافق على ذلك، والبقية محايدون .

وعلى أرض الواقع أجابت غالبية الأسر (٩٢٪) بأنه لا يوجد أي فرد من أفرادها من المتطوعين بلا، فيما أجاب ٨٪ فقط بنعم . ولدى هؤلاء الذين يتطوعون ، إنقسمت أنواع العمل التطوعي إلى العمل الخيري (٥٧٪)، العمل الاجتماعي (٤٨٪) الثقافة (٢٩٪)، العمل الديني (٢٣٪)، الرياضة (٢١٪) الصحة (١٠٪) . فيما لم يحدد ٤٪ الباقون طبيعة العمل التطوعي الذي يمارسه أفراد أسرهم .

الشعور بالأمان

وحين سئلوا ما إذا كانوا يشعرون بالأمان على أبنائهم الذكور في المدارس، فقد وافقت ٤١٪ على ذلك وعارضته ١٠٪ . أما عن شعورهم بالأمان على بناتهم في المدارس، فوافقت ٤٠٪ وعارضته ١٢٪، واختار البقية الإجابة بالحياد. كذلك وافقت ٤١٪ من الأسر على الشعور بالأمان على أبنائهم الذكور في الشارع وعارضت ١٤٪، مقابل ٣٦٪ شعرت بالأمان على بناتهم الإناث في الشارع ١٧٪ معترضون، والبقية محايدون . أما عن الأمان في الجامعات ، فإن ٢٨٪ من الأسر تشعر بالأمان وعارضت ذلك ١١٪ . أما عن شعورهم بالأمان على بناتهم في الجامعات فقد أشارت ٢٧٪ بأنها تشعر بالأمان وعارضت ١١٪ واختار البقية الإجابة بالحياد أو بلا أعرف . أما عن شعورهم بالأمان على أبنائهم الذكور في السوق فقد وافقت ٣٩٪ وعارضت ١٥٪ ، وعلى بناتهم الإناث في السوق وافقت ٣٦٪ وعارضت ١٩٪. وحول شعورهم بالأمان على أبائهم : ذكوراً وإناثاً في الحضانة فقد أشارت ٣٠٪ من الأسر بأنهم يشعرون بالأمان عليهم وأعترضت ١١٪ وأجابت ٢٨٪ بلا أعرف، وإكتفت البقية بالاجابة المحايدة .

الواسطة والمحسوبية

الواسطة أحد أشكال الفساد، وتتبعت هذه الدراسة عدداً من أشكال الواسطة والمحسوبية للتحقق منها. فأجاب ٢٩٪ من الأسر بأنها قد عانت من الواسطة مرة واحدة على الأقل . ومن هؤلاء الذين عانوا من الواسطة ، توزعت القطاعات التي عانوا فيها من الواسطة على : الصحة (٤٤٪) التعليم (١٦٪)، الغذاء (١٤٪)، الكهرباء (١١٪)، الخدمات الحكومية (٨٪)، العمل (٥٪)، و أخيراً البنية التحتية والمياه ١٪ لكل منهما . هذا و أشارت ١٣٪ من الأسر الى أن أحد الأسرة الإناث قد تعرضت للإستغلال من قبل أحد الموظفين العاملين مقابل تلقيها خدمة معينة

، وإرتفعت النسبة للذكور الذين تعرضوا للإستغلال من قبل أحد الموظفين العاملين مقابل تلقيهم خدمة معينة لتصل إلى ٢٣٪.

الأسرة الممتدة

أما عن العلاقة مع الأسرة الممتدة، فتشير إتجاهات الأسر إلى أنها على الأغلب، قد فقدت علاقاتها من أسرها الممتدة، إذ أن ٥٦٪ من الأسر لا تقوم فيها الأسرة الممتدة بتوفير الدعم المالي أبداً، مقابل ١٩٪ من الأسر أفادت ب قليل و أحياناً لكل منهما، و٤٢٪ من الأسر أفادت أن الأسرة الممتدة لم تقدم الدعم المعنوي والشعور بالأمان والإستقرار أبداً، مقابل ٢٨٪ ذكرت أن الأسر الممتدة قدمتة بشكل قليل، و٢١٪ احياناً. و٥٠٪ من الأسر أفادت أن الأسر الممتدة لا تعمل على المساهمة في رعاية الابناء، مقابل ٢٢٪ من الأسر أفادت بقليل و أحياناً لكل منهما . لعله مرتبط باللجوء وحيثياته الذي فرق الأسر وشتتها وبدد العلاقات بينها .

أولويات الأسر

وبخصوص أولويات الأسر لقضايا الترفيه والثقافة والاستجمام، كانت أهم الأولويات بين الأسرة هي التلفزيونات الفضائية ٤٥٪ ، ومن ثم قنوات التلفزيون في البلد الأصلي ٣٥٪ ، وخدمات الإنترنت ٣٢٪. في حين كانت أقلها أهمية هي المكتبات ١٪ ، (الصحف والمجلات) و (المراكز الرياضية) ٢٪ .
أما عن الأولويات المتعلقة بالمشاركة في الحياة العامة. فأظهرت الإجابات أن أهم الأولويات هي :
الهجرة ٣٦,٩ ٪،والعودة إلى الوطن ٢٩,٨٪ ، في حين كانت أقل الأولويات أهمية : التطرف، والعمل التطوعي .

وبشأن أولويات الأسرة الخاصة بقضايا العلاقات الأسرية كانت الأولويات الأكثر أهمية هي العلاقات الأسرية ٤٥,١٪،والأسرة الممتدة ١٥,٤٪، واتخاذ القرارات الأسرية ١٧ ٪، في حين كانت أقل الأولويات أهمية هي : جنوح الأحداث، وخدمات المساندة القانونية . (الشكل رقم ١٤) .

الشكل رقم (١٤) : التوزيع النسبي لأولويات الأسرة بحسب قضايا المشاركة في الحياة العامة

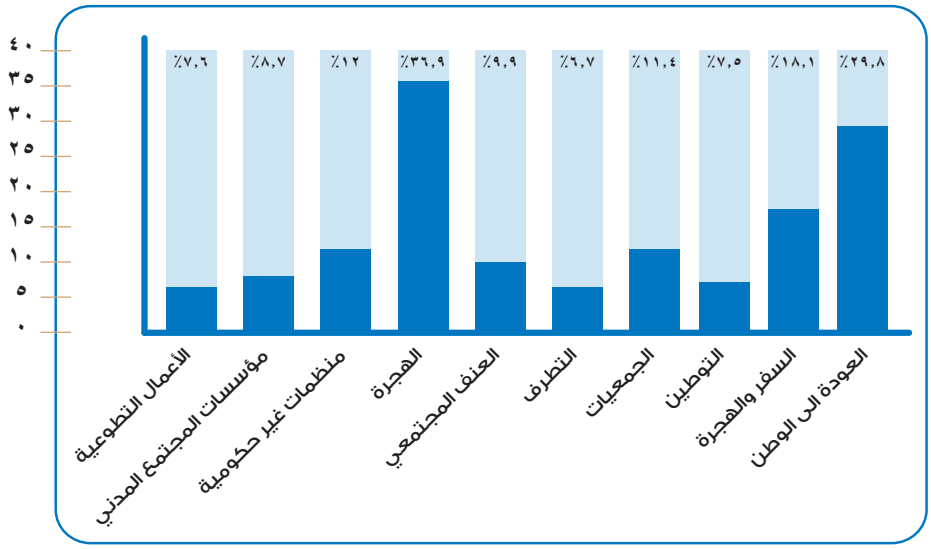

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

المحور الثالث : الخصائص الصحية

إن صحة أفراد الأسرة تعتبر واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في نوعية حياة الأسرة . وحيث أن مفهوم الصحة تبعا لمنظمة الصحة العالمية (WHO) لا يعني فقط غياب المرض، وإنما هي حالة من المعافاة الجسدية والعقلية والاجتماعية المتكاملة. ويفرض هذا التعريف النهج الشامل للصحة كمفهوم .

وجرى في هذه الدراسة التعرف على الحالة الصحية لأفراد الأسرة . من خلال التعرف على التاريخ الصحي لكل فرد ،والمشكلات الطبية التي يعاني منها الأفراد والأدوية التي يتناولونها ، ووجود أي شكل من أشكال الإعاقة، ووضعهم الرياضي . إضافة إلى ذلك، تم السؤال عن المسائل المتصلة بالصحة الإنجابية والرضاعة الطبيعية والتأمين الصحي ذات الصلة. وسيتم مناقشة النتائج المتعلقة بالصحة تحت أربعة محاور فرعية : الخدمات الصحية ، والبنية التحتية، والصحة البدنية، والصحة البيئية النفسية ، والصحة البيئية، لرصد الواقع والاتجاهات .

الخدمات الصحية والبنية التحتية

وبحسب منظمة الصحة العالمية (WHO) للعام ١٩٤٨ فإن كل إنسان له الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية . تبعاً لذلك، فإن العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وجدت لتؤكد وتضمن حقوق أسر اللاجئين ، بما في ذلك حقهم في الحصول على الخدمات الصحية وتوفير البنية التحتية المرتبطة بالصحة بمعايير مثلى .ومع ذلك ، كثيراً ما يفتقر اللاجئون إلى الخدمات الصحية والتأمين الصحي . وبما أن الأردن يعدّ بلداً متوسط الدخل ويعتمد على المعونات الخارجية ، فإن مسألة ضمان المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية لجميع سكان الأردن (بمن فيهم اللاجئون) ما تزال تشكل تحدياً.

وعلى الرغم من موارده المحدودة، فإن الأردن وأصدقاءه وشركاءه الدوليين ملتزمون بتمكين اللاجئين من

الوصول إلى المرافق الصحية كافة ، جنبا إلى جنب مع السكان الأصليين للبلد . وهذا يزيد من الضغط على المرافق والموارد الصحية في الأردن . في ١٨ فبراير ٢٠١٨ ، تلقت المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ومراكز الرعاية الصحية الأولية توجيهاً من الوزارة للبدء في فرض رسوم بنسبة ٨٠٪ على الخدمات الصحية المقدمة للاجئين السوريين المقيمين في المناطق الحضرية. وبما أن اللاجئين لديهم موارد وفرص أقل لتلبية احتياجاتهم الأساسية بما في ذلك الاحتياجات الصحية ، فإن المعدل الجديد زاد بمقدار ٢-٥ مرات مقارنة بالمعدل غير المؤمن عليه. لن يتمكن اللاجئون من تحمل الأسعار الجديدة. بغض النظر عن مستوى ضعفهم (على سبيل المثال ، ارتفعت تكلفة التسليم العادي من ٥٠ دينارًا إلى ٢٥٠ ين ياباني في حين زادت عمليات قسم السيزرية من ٣٠٠ دينار إلى ٧٠٠ دينار أردني). وسيكون المعدل الجديد صعوبات إضافية للاجئين وسوف يدفع نسبة أعلى لاستخدام الخدمات الطبية غير الآمنة مثل تعاطي المخدرات غير العقلاني والممارسات غير المأمونة مثل الولادات المنزلية غير الماهرة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن دفع اللاجئين بعيدًا عن نظام الرعاية الصحية العامة ينطوي على مخاطر على استقرار الصحة العامة ، بما في ذلك الوصول إلى الأمراض المعدية التي تثير مخاوف الصحة العامة. وكشفت الدراسة الحالية أن معظم الأسر اللاجئة (٥٧٪) تستفيد من المرافق الصحية التابعة للحكومة الأردنية ، في حين أن ١٧٪ منها تستفيد من المرافق التابعة للمنظمات ، و١٦٪ تستفيد من المرافق الصحية التابعة للمنظمات الدولية على وجه التحديد . وتراوحت النسبة الباقية البالغة ١٠ ٪ بين الأسر اللاجئة التي تستفيد من الخدمات الصحية في القطاع الخاص والقطاعات الأخرى التي تقدم خدمات صحية . ويعزى ذلك لسياسات الأردن التي سمحت للاجئين المسجلين رسمياً بالحصول على الخدمات الصحية من المرافق الصحية التابعة للحكومة الأردنية بكلف وأسعار معقولة ، فضلا عن الدعم الصحي الذي يتلقاه اللاجئون من المنظمات المختلفة . و تبين من التحليل أن اللاجئين القاطنين خارج المخيمات هم أكثر استخداماً للخدمات الصحية الحكومية والمنظمات المحلية و الدولية و الجمعيات الخيرية، بينما كان القاطنون من اللاجئين داخل المخيمات أكثر استخداماً للعون الطبي والمستشفيات التابعة للمنظمات الدولية (الشكل رقم ١٥) .

الشكل رقم (١٥) : التوزيع النسبي للأسر بحسب المرافق الصحية التي يلجأ اليها اللاجئون في العادة داخل المخيمات وخارجها .

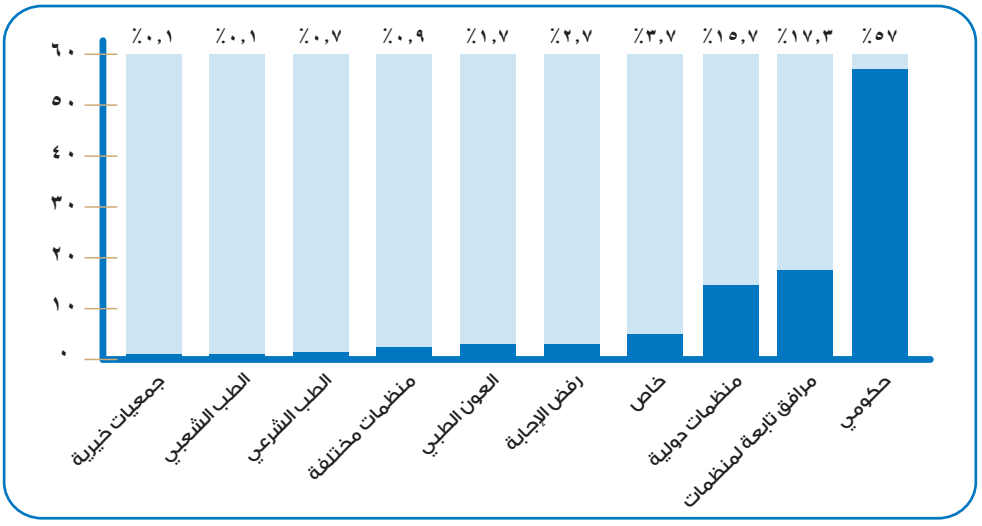

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وفيما يتعلق بتوافر هذه الخدمات ، أظهرت النتائج أن المراكز الصحية الحكومية هي الأكثر انتشاراً، و الحاجة

إليها أيضاً أكثر من الخاصة (٧٢٪ مقابل ٣٢٪). بينما كان هتاك طلب على توافر الصيدليات حيث الحاجة لها أكبر من توافرها، وكذلك الأمر بالنسبة للمستشفيات الحكومية. بينما كانت المستشفيات الخاصة الأقل توافرا (٢٢٪) و الحاجة لتوافرها أقل من ذلك (١٦٪) ما يدل على عزوف اللاجئين عن تلقي الخدمة من المستشفيات و المراكز الخاصة، وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقاً ، و تتضمن انخفاض مستوى الدخل الأسري و الوضع الاقتصادي الصعب لمعظم اللاجئين . (الجدول رقم ٤) .

الجدول رقم (٤) : توزيع نسبي للأسر حسب توفر الاحتياجات للخدمات الصحية

المرافق الصحية	توافر المرافق		الحاجة الى المرافق		المسافة/م	
	نعم	لا	نعم	لا	متوسط المسافة	الانحراف المعياري
مركز صحي ، عيادة - حكومية	٧٢,٩٪	٢٦,٣٪	٧٢,٤٪	٢١,٩٪	١٦٦٦,٣	٢٥٣١.٧
مركز صحي ، عيادة - خاصة	٤٤,٨٪	٤٩,٧٪	٣١,٧٪	٥٩,٩٪	٢٥٠١,١	٣٢٧٥.١
صيدلية	٦٨,٩٪	٢٦,٣٪	٧١,٨٪	٢٠,٧٪	١٤٢٣,٤	٢٦٨٤.٢
مستشفى حكومي	٥٢,٧٪	٤٣٪	٦٥,٢٪	٢٧,٨٪	٣١٠١,١	٣٣٧٤.٦
مستشفى خاص	٢١,٥٪	٧١,٢٪	١٥,٧٪	٧٢,٩٪	٤٣٢٩	٤٢١٣.٩

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

كما تم استكشاف مدى سهولة أو صعوبة الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية. وفيما يلي جدول يوضح الصعوبات التي تواجهها الأسر اللاجئة في الوصول إلى المرافق الصحية . و هذا بدل أيضاً على أن أرباب الأسر يربطون توافر الخدمات مع المسافة للوصول للخدمة،إذ كان الوصول للمستشفيات و المراكز الخاصة هو الأكثر صعوبة على الاطلاق، بينما كانت المستشفيات الحكومية و المراكز الصحية الحكومية أكثر سهولة، و بنسبة تصل إلى ٤٠٪ و ٢٥٪، مقابل ٦٠٪ و ٤٠٪ من الأسر التي عبرت عن صعوبة الوصول للخدمات الصحية الحكومية.

الجدول رقم (٥) : سهولة الوصول إلى البنية التحتية الصحية: مقارنة بين المقيمين داخل المخيمات و خارجها .

المنشأة الصحية	مكان الإقامة	سهل	تقريباً سهل	صعب	صعب جداً	رفض الإجابة
مركز صحي حكومي	خارج المخيمات	٢٥,١٪	٣٦,٨٪	٢٣,٧٪	٩,٩٪	٤,٦٪
	داخل المخيمات	٢٤,٨٪	٣٩,٢٪	١٤,٤٪	١٩,٢٪	٢,٤٪
مركز صحي خاص	خارج المخيمات	١٨,٧٪	٢٩,٤٪	٢٦,٩٪	٨,٧٪	١٦,٣٪
	داخل المخيمات	٨,٨٪	٤,٨٪	٢٢,٤٪	٢٤,٠٪	٤٠٪
مستشفى حكومي	خارج المخيمات	١٣,٨٪	٢٣,٢٪	٣٥,٠٪	٢٠,٩٪	٧,١٪
	داخل المخيمات	١٦,٨٪	٤٠,٨٪	١٠,٤٪	١٧,٩٪	١٤,٤٪
مستشفى خاص	خارج المخيمات	١٠,٠٪	١٤,٧٪	٢٣,٧٪	٣٢,٩٪	١٦,٤٪
	داخل المخيمات	٢,٤٪	٢,٤٪	٢٢,٤٪	٣١,٢٪	٤١,٦٪

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و بخصوص اتجاهات الأسر اللاجئة نحو بعض القضايا المتعلقة بالصحة، أظهر المسح أن هناك معرفة متوسطة بالخدمات الصحية المقدمة داخل المخيم . فقد تبين أن ٤٤٪ فقط من أرباب الأسر يعرفون عن هذه الخدمات. إضافة لذلك بين المسح أن الرضا عن الخدمات يتفاوت نسبياً بين راض و غير راض و محايد. فمثلاً ٣٣٪ من أرباب الأسر كانوا راضين عن مستوى الخدمة المقدمة، مقابل ٣٣٪ غير راضين ، بينما اعتبرت ٣٤٪ من أرباب الأسر أن مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات والعيادات التي تراجعها في العادة ممتازة مقابل ٢٢٪ . و هنا لابد من الاعتبار إلى أن أكبر النسب في الاستجابات كانت تميل في الحقيقة للحياد ما يثير التساؤل حول حقيقة رضا و عدم رضا أرباب الأسر، والعوامل التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية، و كذلك مستوى رضى الأسر اللاجئة عن الخدمات الصحية .إذ يتضح من خلال المسح أن المقيمين خارج المخيمات و هم الأكثرية (٨٥٪) هم أقل معرفة بالخدمات (٤١٪ مقيمون خارج المخيمات، مقابل ٦٢٪ للمقيمين داخل المخيمات) واتضح أن هنالك تقارباً بسيطاً في رضاهم عن مستوى الخدمات (٣٢٪ مقابل ٣٥٪)، وأن المقيمين خارج المخيمات يرون الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات التي يراجعونها في العادة ممتازة بنسبة أعلى (٥٣٪) ممن هم داخل المخيمات (٤٤٪) .أما عن كلفة الخدمات الصحية ، فيتضح من خلال مقارنة اللاجئين المقيمين في المخيمات و خارجها بالقضايا المتعلقة بالخدمات الصحية أن ٣٥٪ من الأسر خارج المخيمات تعتبر أن كلفة الخدمات الصحية تشكل عبئاً اقتصادياً متوسطاً على الأسرة مقابل ١١٪ للقاطنين داخل المخيمات، في حين اعتبر ٢٢٪ من الأسر أن الخدمات الصحية لا تشكل عبئاً، مقابل ٦٠٪ للاجئين القاطنين داخل المخيمات، و أن ١٩٪ داخل المخيمات يرون أن الخدمات الصحية تشكل عبئاً كبيراً، مقابل ٢٪ للقاطنين داخل المخيمات . و هو تفاوت واضح في النسب، ما يستدعي إعادة النظر بماهية الخدمات الصحية المقدمة لاسر اللاجئين خارج المخيمات، ونوع التأمين الصحي، والكلف العلاجية و الخدمية . علماً بأن اللاجئين السوريين، هم الغالبية العظمى من اللاجئين في المسح، يتم معاملتهم بالمثل مع الأردنيين خارج المخيمات . الجدول رقم (٦) وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بحسب الإحصائيات الوطنية فإن فقط ٣٢٪ من اللاجئين هم مؤمنون صحياً [٤٣] .

الجدول رقم (٦) : التوزيع النسبي للأسر بحسب اتجاهاتها نحو العبء الاقتصادي للخدمات الصحية في المخيمات و خارجها .

البند	مكان السكن	عبء كبير	عبء متوسط	عبء قليل	لا يشكل عبئا
كلفة الخدمات الصحية تشكل عبئا اقتصاديا على الأسرة	خارج المخيم	١٩,٠٪	٣٥,١٪	٢٤,٤٪	٢١,٥٪
	داخل المخيم	٢,٤٪	١١,٢٪	٢٦,٤٪	٦٠,٠٪
الرضا و المعرفة بالخدمات الصحية		موافق	محايد	غير موافق	لا أعرف
لدى الأسرة معرفة بالخدمات الصحية المقدمة في مكان السكن /المخيم	خارج المخيم	٤٠,٧٪	٣٥,٣٪	١٨,٨٪	٥,١٪
	داخل المخيم	٦٢,٤٪	١٦,٠٪	١٣,٦٪	٨,٠٪
لدى الأسرة رضا عن الخدمات الصحية المقدمة من قبل المنظمات داخل المخيم أو خارجه	خارج المخيم	٣٢,٤٪	٤٢,٥٪	٢٠,٩٪	٤,٣٪
	داخل المخيم	٣٥,٢٪	٢٤,٠٪	٣٣,٦٪	٧,٢٪
ترى الأسرة مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات التي تراجعها في العادة ممتازة	خارج المخيم	٤٣,٨٪	٣٤,٦٪	١٤,١٪	٧,٥٪
	داخل المخيم	٥٢,٨٪	١٦,٨٪	١٦,٠٪	١٤,٤٪

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و علاوة على ذلك : تبين أن ٥٣٪ من الأسر ترى بأن مرض أحد أفراد الأسرة مرضاً مزمناً يشكل عبئاً على أفراد الأسرة . و ٥٢٪ من الأسر ترى أن مرض أحد أفراد الأسرة العاملين يشكل عبئاً اقتصادياً على الأسرة .

٤٣- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015.

وفي جلسة تحليل السببية مع مجموعة من الخبراء، لمناقشة قضية التفاوت في وفرة المرافق الصحية في مجتمعات اللاجئين داخل المخيم وخارجه، و الأولويات الصحية لدى الأسر . أشارت المجموعة إلى أن الوضع الاقتصادي للأسر اللاجئة ، ونقص التنسيق بين القطاعات المختلفة التي توفر الخدمات الصحية من الأسباب المؤثرة في مستوى الخدمة المقدم . ومن حيث الأسباب الجذرية ، أدرجت المجموعة اثنين منهم أيضاً ؛ العامل الإداري من حيث أن التنسيق بين قطاعات الخدمات الصحية المختلفة غير كاف أو غائب، وفقر الأردن وندرة الموارد فيه، إضافة إلى المشكلات في الخدمات الصحية التي يعاني منها البلد المضيف .

الصحة الجسدية

أما في ما يتعلق بانتشار الأمراض بين الأسر اللاجئة، أظهرت النتائج أن غالبية أفراد الأسرة في هذه الدراسة لم يكن لديهم أي نوع من الأمراض المزمنة بنسبة ٨٣,٢٪ بشكل عام حسب أرباب الأسر، بينما كانت ما نسبته ١٥,١٪ من أفراد الأسر اللاجئة يعانون من أنواع مختلفة من الأمراض . وكانت الأمراض الأكثر شيوعاً هي ارتفاع ضغط الدم ٥,٦٪ ، يليه السكري ٣,١٪ ، ثم الربو والحساسية الصدرية ٢,٩٪ . بينما كانت الثلاسيميا أقل الأمراض المزمنة شيوعاً بين أفراد الأسرة في هذه الدراسة ٠,١ ٪ ، ثم مرض الزهايمر، ومرض الانسداد الرئوي المزمن، والسمنة بنسب متقاربة تصل إلى ٠,٢٪. (الشكل رقم ١٦)

الشكل رقم (١٦) : التوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب انتشار الأمراض المزمنة

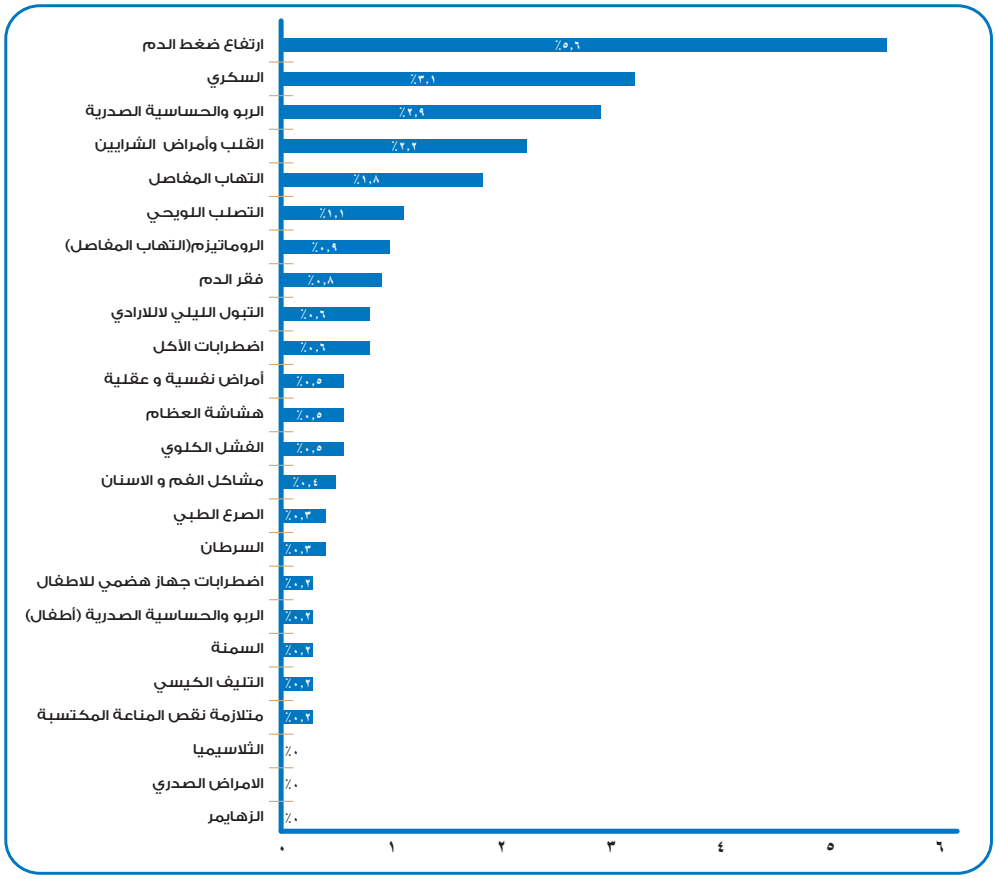

*مجموع النسب لا يساوي ١٠٠٪ إذ إن هذه النسب تمثل ١٥,١٪ وهم المصابون بالأمراض المزمنة.

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و يجب الأخذ بالاعتبار نقطة هامة جداً عند تفسير النتائج، وهي أن معظم اللاجئين في الأردن في هذا المسح (٦٠٪) هم دون سن ٢٤ سنة . وهو أمر مهم عند الحديث عن الأمراض المزمنة، وبخاصة السكري، و القلب، و الروماتيزم، التي تعتبر مزمنة و تصيب من هم أكبر سنا، و لها علاقة بالتقدم بالعمر .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن غالبية أفراد الأسرة لم يستخدموا أي نوع من الأدوية ٨١,٧٪ ، وأن ما نسبته ١٦,٤٪ فقط كانوا يستخدمون نوعاً واحداً على الأقل من الأدوية . وكانت أدوية علاج الألم هي الأكثر انتشاراً بين أفراد الأسرة ٥,٨٪، يليها الأدوية الخاصة بعلاج أمراض الدورة الدموية ٤,٧٪ .

في حين أن أقل الأدوية استخداماً بين أفراد الأسرة كانت الأدوية المتعلقة بالأمراض الوبائية (العدوى) والأدوية والعقاقير المتعلقة بمشكلات النمو والتطور عند الأطفال بنسبة متقاربة تصل إلى ١٪، ثم الأدوية التي تتعلق بمشكلات الجلدية وأدوية العلاج الكيميائي بنسبة متقاربة تصل إلى ٠,٢٪ . (الشكل رقم ١٧)

الشكل رقم (١٧) : التوزيع النسبي للأفراد بحسب نوع الدواء المستخدم

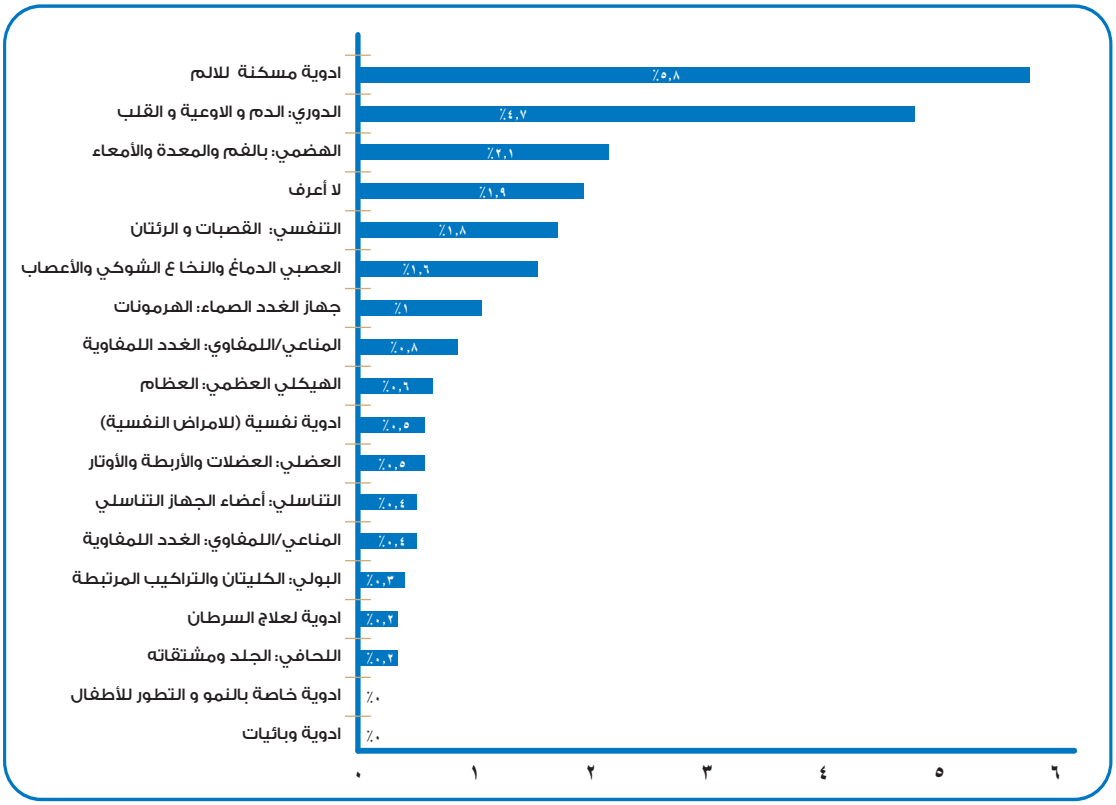

*مجموع النسب لا يساوي ١٠٠٪ إذ إن هذه النسب تمثل ١٦,٤٪ وهم الذين يتناولون الأدوية .

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

الإعاقات

أظهرت النتائج أن معظم أفراد الأسرة ليس لديهم أي نوع من الإعاقة بنسبة ٨٩,٩٪، مقابل ١١,١٪ من الأسر التي أفادت أن لديها فرداً واحداً على الأقل لديه إعاقة واحدة على الأقل . و من بين الذين أفادوا بوجود إعاقات لدى أفراد أسرهم ، بين المسح أن أكثر الإعاقات تكرارا بين أفراد الأسرة اللاجئة من ذوي الإعاقة هي الإعاقات الحركية ١,٨ ٪،ثم الاعاقات البصرية ١,٧٪،تليها الإعاقات السمعية ٠,٨٪ .

في حين أن مشكلات الذاكرة ، وإعاقات الجزء العلوي من الجسم (الحركية) و الأمراض النفسية كانت هي الأقل تكراراً بين أفراد الأسرة بنسب متقاربة تصل إلى ٠,٣٪ . كما أظهرت نتائج هذا المسح أيضا أن غالبية أفراد الأسرة لم يستخدموا أي نوع من المعينات الصحية بنسبة ٩٦,٤٪ بينما كان ما نسبته ٣,٦٪ فقط يستخدمون نوعاً واحداً على الأقل من المعينات الصحية .

وعن المعينات الصحية لأفراد الأسرة اللاجئة . تبين أن المعينات الصحية الأكثر استخداماً بين أفراد الأسرة هي النظارات الطبية ١,٩٪ من مجموع الأفراد، تليها السماعات الطبية ٠,٥٪، ثم العكازات الطبية ٠,٤٪ و٠,٣٪ للكرسي المتحرك . و بالمقارنة مع الأسر الأردنية ، أفادت دائرة الإحصاءات العامة [٤٤] أن الأسر الأردنية التي لديها فرد واحد، على الأقل من ذوي الإعاقة وصل إلى ١١,١ ٪ العام ٢٠١٥ و هي النسبة نفسها التي تم رصدها في هذا المسح، و بلغت ١١,١٪ والذي يتوافق مع نتائج هذا المسح التي كانت فيها الإعاقة الحركية ثم البصرية فالسمعية هي الأعلى .

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من الأسر اللاجئة (٩٢ ٪) لا تمتلك في مسكنها ما يسهل إستخدامه من قبل ذوي الإعاقات والإحتياجات الخاصة .

الرضاعة الطبيعية

وبخصوص الرضاعة الطبيعية، أظهرت نتائج الدراسة أن حوالي ٥٧,٩٪ من الأسر تفضل الرضاعة الطبيعية على الرضاعة الصناعية ، وأن ٥٩,٥٪ من الأسر تشجع بناتها على الرضاعة الطبيعية . و أن ٥٩٪ من الأسر تعتقد أن الرضاعة الطبيعية ستعزز العلاقة بين الطفل والأم .

أنماط الحياة الصحية

التدخين

خلُصت نتائج المسح إلى أن معظم أفراد الأسرة اللاجئة كانوا غير مدخنين ٨٥,٨٪، وأن ما نسبته ٨,٢٪ منهم كانوا يدخنون السجائر فقط، ٠,٨٪ كانوا يدخنون النارجيلة ، بينما كان ما نسبته فقط ٠,٤٪ منهم السجائر والنارجيلة، بينما أجاب ٤,٨٪ من أرباب الأسر بعدم معرفتهم فيما إذا كان أحد أفارد الأسرة يدخن السجائر أو النارجيلة .
أما عن إتجاهات الأسر نحو تفشي التدخين بين المراهقين و الأطفال حيث أفاد ٣٢,٤٪ منهم أن التدخين متفشي

٤٤- دائرةالإحصاءات العامة، واقع الإعاقة استناداً لبيانات التعداد العام للمساكن والسكان ، 2016 .

مقابل ٢٦٪ لا يعتقدون ذلك . ويجب الانتباه إلى نقطة مهمة جداً عند تفسير النتائج، وهي أن معظم اللاجئين في الأردن في هذا المسح (٦٠٪) هم دون سن ٢٤ عاماً و أن ٢٤٪ منهم دون سن ال ٥ سنوات، وهو أمر مهم عند الحديث عن التدخين و أشكاله المختلفة .

الرياضة

و في ما يتعلق بالرياضة : ممارسة و اتجاهات ، تبين أن ٥,٣٪ من الأفراد يمارسون الرياضة ، مع أن اتجاهات الأسر كانت أكثر إيجابية نحو أهمية الرياضة للصحة ، وأن ٥٠٪ يقرون أهميتها . و من بين النسبة الضئيلة التي تمارس الرياضة (٥,٣٪) تبين أن أكثر الأفراد يمارسون الرياضة في المدرسة (٣٢,٢٪) و المنزل (٣١,١٪) و الأماكن العامة (١٢,٤٪) و(٨,٧٪) في الحي، و(٢,٥٪) في صالات بناء أجسام و٤,٣٪ في صالات داخلية .

المخدرات

و بخصوص المخدرات أشارت النتائج إلى أن ٢٤,٧٪ من الأسر اللاجئة تجد أن المخدرات متفشية بين طلاب الجامعات مقابل ٢٣٪ لا يجدون ذلك، و٢٤٪ من الأسر تجد أن المخدرات متفشية بين المراهقين والأطفال . ومن الجدير بالاهتمام النسبة العالية للمحايدين للإجابة عن هذا السؤال فهو قد يدل على عدم وعي الأسرة لهذه القضية أو عدم رغبتها الإشارة إليها .

الصحة النفسية

يُعدّ مجتمع اللاجئين مجتمعاً معرضاً بشكل كبير للمشكلات النفسية بسبب الظروف القاسية التي مرت عليهم والمتمثلة في فقدانهم لمنازلهم وممتلكاتهم وخلل في النظام الاجتماعي . وفيما يختص بالبيانات المتعلقة بالصحة النفسية لأفراد أسرهم .

فقد بينت الدراسة أن ٣١٪ من الأسر لديها فرد يتلقى العلاج النفسي بسبب اللجوء ، و أن ٣٢٪ من الأسر تعاني مشكلات نفسية بسبب اللجوء .

و أظهرت النتائج أن معظم الأسر (٤٨٪) أكدت أنها لن تتردد في طلب المساعدة النفسية المهنية في حالة ظهور أي أعراض نفسية بين أفراد الأسرة. وقد أفاد ٣١ ٪ من الأسر بأن أحد أفراد أسرتهم يتلقى حالياً علاجاً نفسياً مهنياً نتيجة لتجربة اللجوء أو العنف .

أما بالنسبة للرضا الأسر اللاجئة عن الخدمات النفسية، فأعرب ثلث أرباب الأسر عن رضاهم عن مستوى ونوعية خدمات الصحة النفسية المتاحة، في حين أعرب ثلثهم عن عدم رضاهم عنها، أما ثلثهم الأخير، فاختار الحيادية ، ومن الممكن أن يكون موقفهم هذا نتيجة عدم حاجة أي فرد منهم لأي من الخدمات النفسية في الماضي . و علاوة على ذلك، تقاربت الأسر في رأيها فيما يتعلق بمستوى الخدمات النفسية المقدمة . و فيما إذا كانت تختلف عن البلد الأصلي فقط، تراوحت الآراء ٣٣٪ بين موافق، و غير موافق،و محايد . و بين ٥٢٪ من أرباب الأسر أن مرض أحد أفراد الأسرة مرضاً نفسياً يشكل عبئاً اقتصادياً على الأسرة .

الحالة النفسية و الاجتماعية

و بشأن الحالة النفسية و الاجتماعية لأرباب الأسر كفرد ممثل من أفراد الأسرة، تبين من خلال المسح أن أرباب الأسر لا يعانون من مشكلات في التوتر النفسي المتعلق بحالة اللجوء، إذ أن معظم الاستجابات (باستخدام النسب المئوية) تركزت في عدم الشعور بالاطلاق، و قليل إلى نوع ما (تزيد على ٧٠٪) . واتضح أن حوالي ٧٢٪ لم يفكروا بالانتحار مقابل (٢٨٪) لأولئك الذين فكروا بشكل قليل إلى كثير جداً، رغم أن ٧٣٪ منهم يشعرون بالاكتئاب بشكل قليل إلى كثير جداً و أن ٧٣٪ منهم أفادوا أن صور الأحداث قبل اللجوء ما زالت تطاردهم في احلامهم و يقظتهم . و في الوقت نفسه عبر أرباب الأسر عن وجود دعم اجتماعي من الأصدقاء و الأسرة، إذ تبين أن أكثر من ٦٠٪ من الاستجابات كانت بعدم الحصول على دعم من الأسرة و الأصدقاء . وهو ما كان متوافقاً مع ما تم ذكره سابقاً عن العلاقة مع الأسرة الممتدة . و كذلك الحال بالنسبة للتكيف، فقد تبين أن ٨٣٪ من أرباب الأسر لا يلجأون على الاطلاق للمخدرات و الكحول للتكيف و الخروج من الحالة النفسية التي يعانون منها، مقابل ١٧٪ للذين يستخدمون الكحول و المخدرات للخروج من الوضع النفسي و الحالة النفسية التي يعانون . و وجد المسح أن ٧٧.٥٪ من أرباب الأسر يستطيعون النظر إلى الأحداث بشكل إيجابي و أن ٧٨٪ منهم تفاعلوا اجتماعياً مع المجتمع المحيط ليبدو طبيعيين، و أن ٦٤٪ لم يطلبوا أي مساعدة نفسية تساعدهم على التكيف مع ما يعانون بسبب حالة اللجوء. (الشكل رقم ١٨)

الشكل رقم (١٨) : التوزيع النسبي لأرباب الأسر بحسب الحالة النفسية – الاجتماعية و التكيف

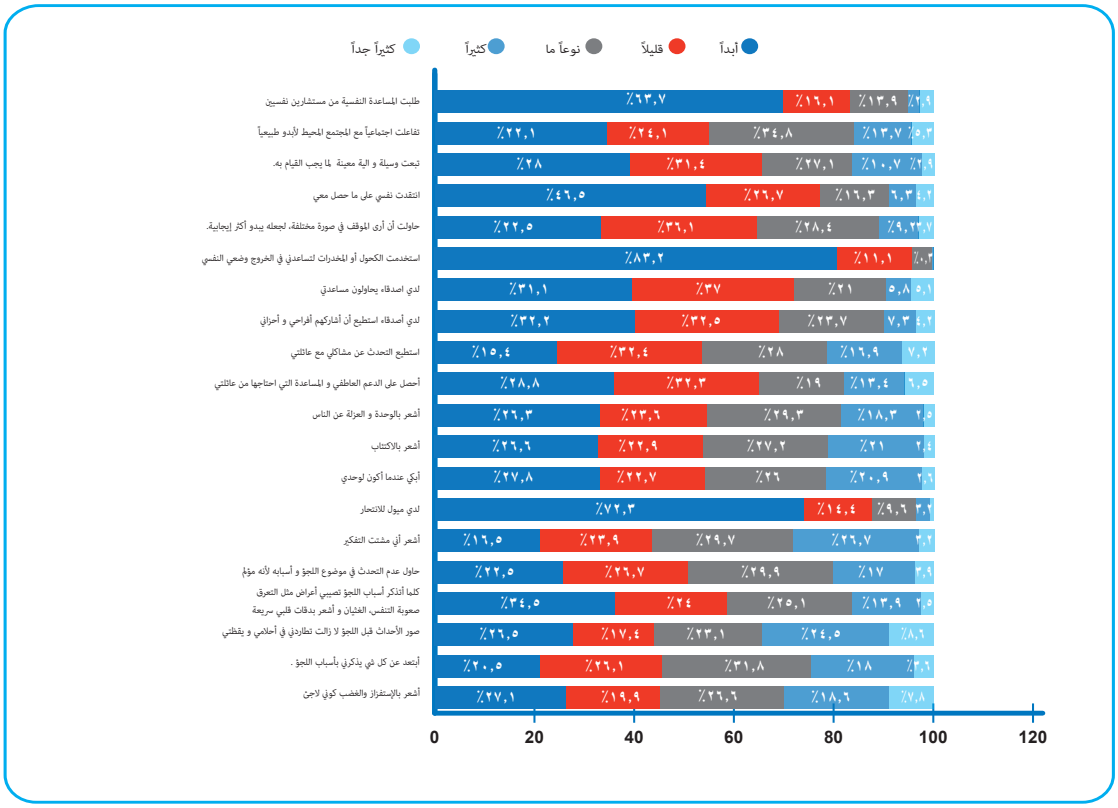

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة ، ٢٠١٧ .

الشعور بالسعادة و الرضا و التفاعل مع المجتمع المضيف

تناولت هذه الدراسة قضية السعادة والرضا عن الحياة . وقد تبين من خلال النتائج أن (٣٦٪) من الأسر اللاجئة عبرت عن سعادتها بشكل عام ، في حين أن ٣٣٪ لا يعتبرون أن أسرتهم سعيدة .

وأقر حوالي ٣٦٪ من أرباب الأسر اللاجئة أن حياتهم ليست قريبة من المثالية ، في حين أقر ٣٥٪ أن حياتهم قريبة من المثالية. أما في ما يتعلق بالرضا العام عن الحياة، فان نتائج هذه الدراسة أوضحت أن ١٩٪ فقط من أرباب الأسر اللاجئة أعربوا عن رضاهم عن الحياة ، في حين أن الغالب ٣٣,٥٪ كانوا غير راضين .

و بشأن التكيف الاجتماعي و التفاعل مع المجتمع المضيف و الرغبة في العودة للوطن، بين المسح أن ٣٥٪ من أرباب الأسر اللاجئة أعربوا عن عدم طموحهم للعودة إلى بلدهم الأصلي ، بينما ٣٢٪ منهم أعربوا عن طموحهم للعودة إلى بلدهم الأصلي ، و بين المسح أن ٣٧٪ من الأسرة اللاجئة أنهم نجحوا في التفاعل مع المجتمع المضيف، بينما أفاد ٣٣٪ منهم بأنهم لم ينجحوا في التفاعل مع المجتمع المضيف .

ويبدو أن الأسر اللاجئة يشغلها كفافها عن تكوين العلاقات الاجتماعية والصداقات، إذ إن ٣٥٪ فقط من الأسر لهم علاقات إيجابية مع أسر المجتمع المضيف، مقابل ٣٢٪ ليست لديهم علاقات و٣٣٪ من الأسر فقط لديها علاقات إيجابية مع أسر لاجئة أخرى ، كمان و أن ٣٢٪من الأسر تشعر بالتمييز ضدها من المجتمع المضيف . واللافت للانتباه أن الأسر المحايدة التي كانت تقع حول ٣٠٪ لهذه الإجابات . (الشكل رقم ١٩)

الشكل رقم (١٩) : التوزيع النسبي للأسر بحسب اتجاهاتها نحو السعادة والرضا عن الحياة

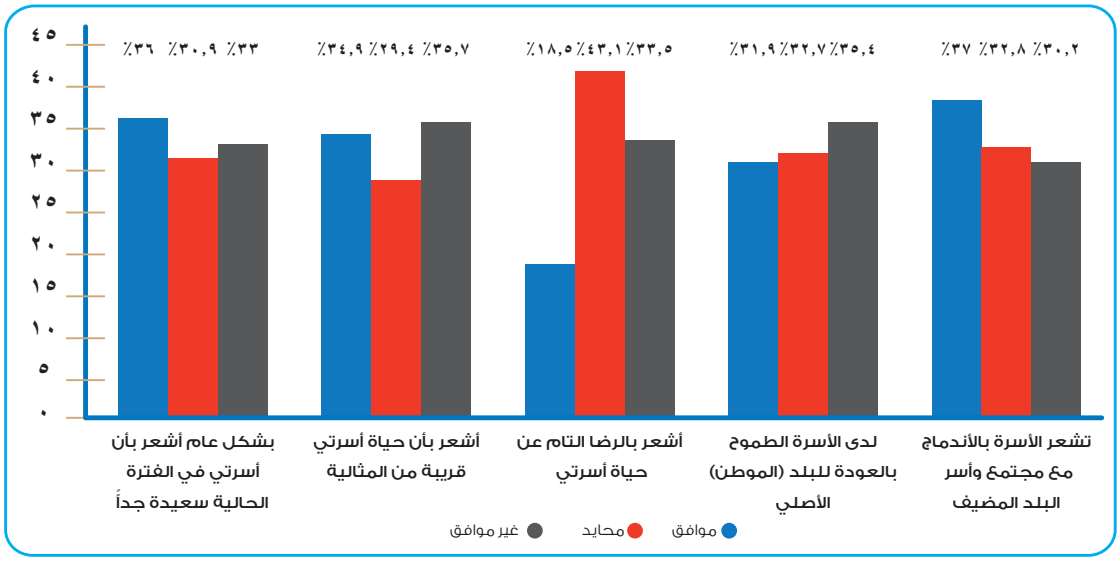

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وفي جلسة تحليل السببية مع مجموعة من خبراء الصحة ناقشت مشكلة الخدمات الصحية النفسية المقدمة لمجتمعات اللاجئين . وصفت المجموعة المشكلة النفسية بأنها مشكلة ضعف وعدم كفاية في خدمات الصحية النفسية المقدمة في مجتمعات اللاجئين .

وكان السبب المباشر وفقاً للمجموعة، هو العامل الثقافي، إذ إن مجتمعات اللاجئين إضافة إلى القطاعات الصحية لا تعطي الصحة النفسية الأولوية اللازمة . وقد تم أيضاً مناقشة الأسباب الكامنة خلف هذه المشكلة والتي تلخصت في وجود فجوة عمرية داخل الأسر اللاجئة والمشكلات العلاقاتية، كما وصفته المجموعة . و في حين أن الأسباب الجذرية للمشكلة، كما وصفتها المجموعة، تشمل الحواجز الثقافية والتعليمية .

هذا وأشارت المجموعة إلى مجموعة من التهديدات التي تؤثر في هذه الجوانب، منها ارتفاع الكلف، ونقص تمويل البرامج القائمة على الأدلة النفسية.

فضلاً عن الافتقار إلى السياسات التي تكفل تدريب وتأهيل المرضى المصابين بأمراض عقلية لتحسين فرصهم وإنتاجيتهم،ما يؤثر سلباً في الخدمات الصحية النفسية المقدمة لمجتمعات اللاجئين . ونقص الوعي بأهمية الصحة العقلية بين مجتمعات اللاجئين ، ووصمة العار التي ترافق الأشخاص الذين يعانون من أي مرض نفسي إضافة إلى حالة عدم الثقة في مقدمي الرعاية الصحية النفسية .

و ضعف تأهيل المستشارين النفسيين الاجتماعيين في المدارس ، وعدم تفعيل دور هؤلاء المستشارين في العملية التعليمية بشكل كاف .

أولويات الأسرة

تمّ من خلال هذه الدراسة رصد الأولويات المتعلقة بالصحة لدى اللاجئين، إذ أشار أرباب الأسر إلى أن المستشفيات تعدّ أكثر أولوية وتكراراً في الأسر اللاجئة بنسبة ٥١٪ .

من ثم أولوية تكاليف الرعاية الصحية ٤٢٪ والمراكز الصحية ٣٩٪ كأولويات قصوى ، في حين كانت أولويتا : الصحة المدرسية ٣٪، والكشف المبكر ٣٪ أقل الأولويات تكراراً في الأسر اللاجئة .

مسكن الأسرة

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ٤٢٪ من الأسر اللاجئة تعيش في منازل ملائمة ولا تحتاج إلى صيانة ، و أن ٤١ ٪ من الأسر اللاجئة تعيش في بيوت ملائمة ولكنها تحتاج إلى صيانة ،

بينما كان ١٢,٥٪ يعيشون في منازل غير ملائمة ولكن يمكن صيانتها، في حين أن حوالي ٥٪ يعيشون في منازل غير ملائمة ولا يمكن صيانتها .

كما وأشارت النتائج إلى أن ٨,٦٪ من الأسر تمتلك المساكن التي تقطنها، مقابل ٧٣٪ مستأجرة لسكنها و٣,١٪ حصلت على السكن دون مقابل، و١٣,٩٪ تقطن في مسكن يمتلكة أحد أقاربها . (الشكل رقم ٢٠) .

الشكل رقم (٢٠) : التوزيع النسبي للأسر بحسب جودة المسكن

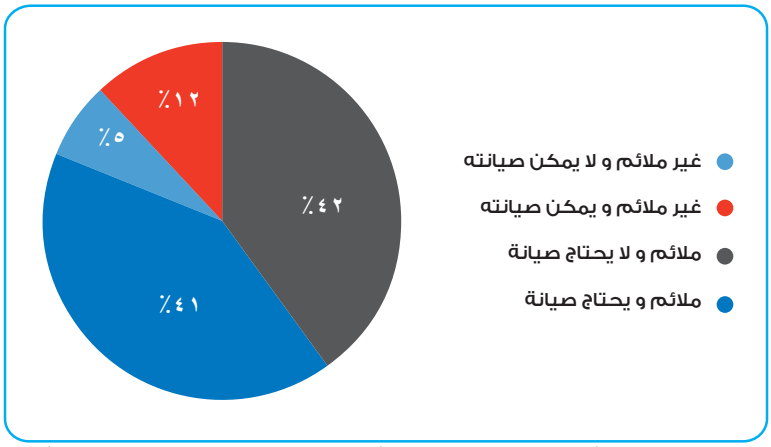

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و بالمقارنة بين القاطنين في المخيمات وخارجها، تبين أن النسبة العظمى من القاطنين خارج المخيم (٤٤,٧٪ و ٤١,٢٪) يرون أن مسكنهم ملائم للسكن و لا يحتاج صيانة، و ملائم للسكن و يحتاج صيانه. بينما يرى القاطنون داخل المخيم يتفاوت بين غير ملائم ويمكن صيانته (٢٤٪) وملائم و لا يحتاج إلى صيانة (٢٧,٢٪) و النسبة العظمى كانت ترى أن مسكنها ملائم و يحتاج صيانة (٣٨,٤٪) كما أن ٥١٪ من الأسر تجد أن مكان السكن يوفر لها الخصوصية، مقابل ١٣٪ لا تجد بأنه يوفر الخصوصية . و٤٨٪ من الأسر تجد أن المنزل يوفر الخصوصية، مقابل ٢١٪ لا تجد ذلك .

وقد أفادت نتائج الدراسة أن ٤٢,٢٪ من منازل الأسر اللاجئة تتألف من غرفتين، وأن حوالي ٢٧,٥٪ من منازل الأسر اللاجئة تتألف من ثلاث غرف، في حين أن ١٧٪ من منازل الأسر اللاجئة تحتوي على غرفة واحدة فقط ، وثلاث عائلات فقط لديها منزل من ست غرف . إضافة إلى ذلك ، أظهر التحليل أن مساحة مساكن الأسر اللاجئة مقسمة إلى أربع فئات على النحو التالي : ٣٥٪ من الأسر تعيش في (٩١–١٢٠) م٢، و٣٤٪ يعيشون في (٥١–٩٠) م٢، وحوالي ٢٢٪ يعيشون في (٢٠–٥٠) م٢، و٩٪ فقط يعيشون في (١٢١ وما فوق) م٢ . و تبين أيضاً من التحليل الإحصائي أن متوسط المساحة لكل فرد مقيم في المخيمات تبلغ ١٠,٨ م٢، مقابل ٣٤,٤ م٢ لكل فرد من اللاجئين المقيمين خارج المخيمات، و بمتوسط عام لكل أفراد الأسر اللاجئة وصل حتى ٣٠,٧م٢ لكل فرد .

خدمات المسكن

أما من ناحية مصادر مياه الشرب، فقد أظهرت نتائج التحليل أن المياه من محطات تنقية المياه هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب عند ٣٦٪ من الأسر اللاجئة ، تليها المياه المعدنية ٢٩٪، ثم شبكة المياه العامة ٢٧٪ ، فصهاريج توزيع المياه (٧٪) في حين أفادت ست عائلات فقط بأنها تعتمد على مياه الأمطار بوصفها مصدراً أساسياً للشرب . و تبين أيضاً أن ١٤,٥٪ من الأسر ترى أن كلفة المياه ليست عبئاً مقابل ٣٥,٥٪ و ١٧,٤٪ ترى أنها عبئ متوسط إلى عبئ كبير على التوالي . خلصت النتائج كذلك إلى أن ١٥٪ من الأسر راضية عن نوعية المياه من البلدية، مقابل ٤١,٩٪ غير راضية، و أن ٢٣,٦٪ من الأسر لا تعتبر كمية المياه كافية، مقابل ٣٧,٠٪ تعتبرها كافية .

وأشارت النتائج إلى أن القاطنين داخل المخيم من اللاجئين يعتمدون في أكثر الوقت على مصدر المياه القادم من شبكة المياه العامة و المياه المعدنية المعبأة (٣٨٪) بينما كانت المياه المعبأة من محطات تنقية مياه هي الأكثر عند اللاجئين القاطنين خارج المخيم (٤١٪) مع وجود نسبة منهم تصل حتى ٢٥٪ و ٢٧٪ تعتمد في أكثر الوقت على مصدر المياه القادم من شبكة المياه العامة و المياه المعدنية المعبأة ، على التوالي . و كانت الصهاريج تمثل ما نسبته ١٧٪ للقاطنين داخل المخيم، مقابل ٥,٦٪ للقاطنين خارج المخيم . (الجدول رقم ٧)

الجدول رقم (٧) : التوزيع النسبي للأسر اللاجئة بحسب مصدر مياه الشرب : داخل المخيم وخارجه

مصدر مياه الشرب	مكان السكن	
	داخل المخيم	خارج المخيم
شبكة المياه العامة	٣٨,٤	٢٥,١
مياه معدنية معبأة	٣٨,٤	٢٧,١
مياه معبأة من محطات تنقية مياه	٦,٤	٤١,٠
مياه الأمطار	٠	٠,٩
صهاريج توزيع المياه	١٦,٨	٥,٦

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

أظهرت النتائج أيضا أن المصدر الرئيسي للتدفئة داخل المنزل هو صوبة الغاز لدى ٥٢,٥٪ من الأسر اللاجئة، ثم صوبة الكاز ٢٥٪، تليها صوبة التدفئة الكهربائية ٨,٢٪، في حين أفادت ١٠,٣ من الأسر بأنه ليس لديها أي مصدر للتدفئة داخل المنزل . (الشكل رقم ٢١)

الشكل رقم (٢١) : التوزيع النسبي للأسر بحسب مصادر التدفئة

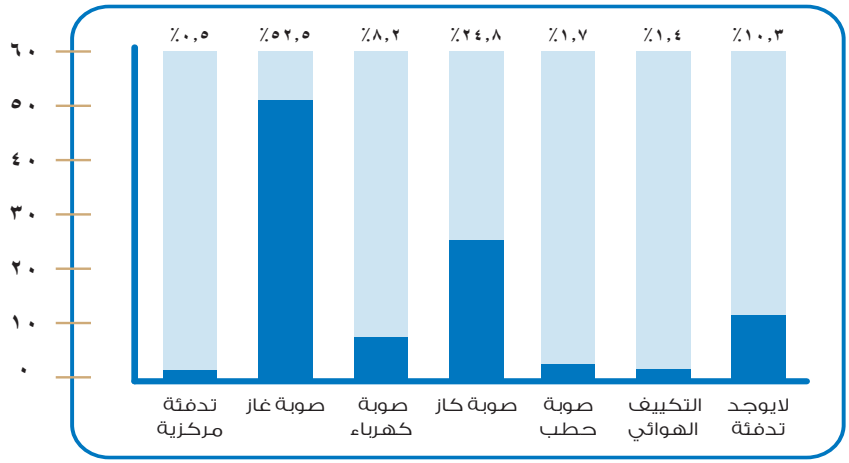

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و تبين أن القاطنين داخل المخيم و خارجه من اللاجئين يعتمدون في أكثر الوقت كمصدر رئيس للتدفئة على صوبة الغاز (٧٨٪ مقابل ٤٨٪) و صوبة الكاز في المقام الثاني (١٤,٤٪ مقابل ٢٧٪) ، و يتبين أن صوبة الكاز أكثر انتشاراً عند القاطنين خارج المخيم منه عند القاطنين داخل المخيم، و أظهر المسح أن ٤٪ من اللاجئين داخل المخيم و ١١,٥٪ خارج المخيم لا يوجد لديهم أي مصدر تدفئة على الاطلاق .

وفيما يتعلق بالمصدر الرئيسي لتكييف الهواء داخل المنزل، أظهرت الدراسة أن المروحة كانت المصدر الرئيسي للتبريد لغالبية الأسر اللاجئة ٨١,٥٪ ، تلتها مكيفات الهواء ٢,٤٪، في حين أفادت ١٥,٤٪ من الأسر بأنه ليس لديها أي مصدر للتكييف داخل المنزل، و يتضح أيضاً أن اللاجئين المقيمين داخل المخيم و خارجه يستخدمون المروحة على الأغلب بوصفها وسيلة تبريد (٧٤٪ مقابل ٨٣٪) بينما عبر ٢٤٪ من القاطنين داخل المخيم عن عدم وجود أي وسيلة تبريد اطلاقاً، مقابل ١٤٪ من القاطنين خارج المخيم . كما أشارت ١٩٪ من الأسر إلى أن المسكن يعاني من انقطاعات الكهرباء بشكل متكرر، مقابل ٤٣٪ لم تعاني منه . وعن استخدامات الطاقة البديله، تبين أن ٢٨٪ من الأسر تفضل استخدام الطاقة البديله لتوفير الطاقة الكهربائية، مقابل ٢٢٪ لا تفضل ذلك، كما أن على الواقع تستخدم ٥٠٪ من الأسر أدوات توفير الطاقه (ألواح أو سخانات شمسية أو لمبات توفير) في مساكنها، ووفقاً لنتائج الدراسة، أفاد حوالي ٩١,٢٪ من الأسر اللاجئة بأنها لا تملك حديقة في المنزل ، في حين أن ٣٪ من الأسر اللاجئة فقط لديها حديقة خاصة ، وأن ٤٪ منها كانت تتشارك حديقة مع الجيران . أما عن المواصلات فأشارت فقط ٢٦٪ من الأسر بأن شبكة المواصلات العامة تلبي احتياجاتها، مقابل ٣٠٪ لا تلبي هذه الشبكة احتياجاتها. و٤٢٪ من الأسر تفضل استخدام شبكة المواصلات العامة إن توفرت بجودة ممتازة، عن استخدام وسيله نقل خاصة ، مقابل ١٥٪ لا تفضل ذلك. و٨٦٪ من الأسر بتوافر وسيلة نقل عام عند مسكنها، مقابل ٣١٪ لا تتوافر .

أولويات الأسرة

وفقاً لنتائج الدراسة، فقد تبين أن الأولويات الأكثر تكراراً بين الأسر اللاجئة الخاصة بمسكن الأسرة تبعاً لآراء أرباب الأسر هي : الكهرباء ٣٠,٣٪، تليها أولوية الماء (١٦٪) ثم الصرف الصحي . في حين كانت أقل الأولويات أهمية أولوية مكيفات الهواء (٦٪)، و تلوث الهواء (٦٪) . (الشكل رقم ٢٢) .

الشكل رقم (٢٢) : التوزيع النسبي للاسر بحسب أولوياتها الخاصة بمسكن الأسرة

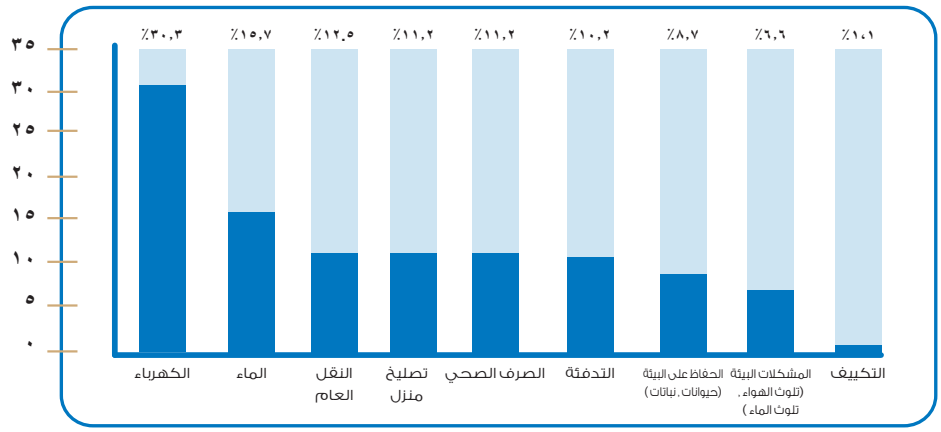

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

المحور الرابع : الخصائص التعليمية

أشارت نتائج الدراسة إلى أن حوالي ٥١٪ من الأفراد اللاجئين هم دون سن الثامنة عشرة . ما يضع مطالب كبيرة على القدرات التعليمية. ومع ازدياد ازدحام المدارس الحكومية، يعاني قطاع التعليم الأردني من قصر الحصة الدراسية، واكتظاظ في الفصول الدراسية ، و وجود فترتين مدرسيتين ، و العديد من المخاوف الأخرى .

في هذا المحور نحاول معالجة هذه القضايا وغيرها من القضايا المتعلقة بالتعليم بين مجتمعات اللاجئين في الأردن . ويتم وصف موضوع التعليم ومناقشته في هذا المجال من خلال المراحل المدرسية الخمس ، التعليم قبل المدرسي (الحضانة و رياض الأطفال)، والتعليم المدرسي الأساسي و الثانوي، والتعليم العالي، والبنية التحتية التعليمية، والتسرب من المدرسة وعمل الأطفال .

وبين المسح تمتع مجتمع اللاجئين في الأردن بمستوى تعليمي منخفض نسبياً. لقد تم دراسة مستوى تعليم اللاجئين البالغين من العمر ١٦ عاما أو أكثر في هذا المسح . وأظهرت النتائج أن ٥٦٪ من أفراد الأسرة الذين شملهم الاستطلاع تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاما أو أكثر . من هؤلاء، ٢٧,٥٪ كان تحصيلهم الثانوي، و ٢٠,٤٪ كان تحصيلهم الإبتدائي (المرحلة الأساسية)، و ١٠,٧٪ كانوا قادرين على القراءة والكتابة ، إضافة إلى ذلك, ٣,٥٪ يحملون درجة البكالوريوس، و ٢,٤٪ يحملون درجة الدبلوم . في حين أن ١٣,٥٪ لا يقرأون و لا يكتبون . (الشكل رقم ٢٣) .

الشكل رقم (٢٣) :التوزيع النسبي للأفراد من عمر ١٦ سنة فما فوق بحسب الحالة التعليمية

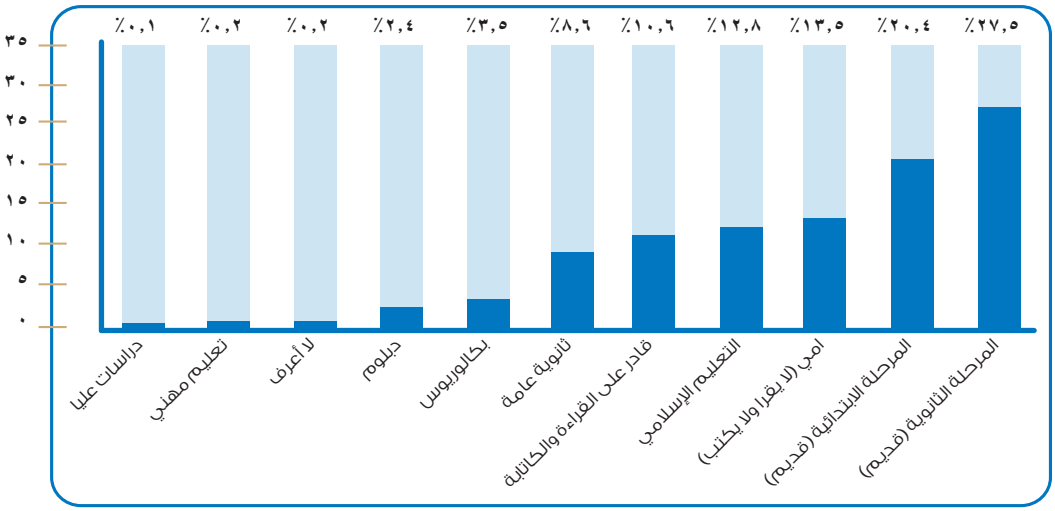

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

تشير الدراسات الدولية الخاصة باللاجئين السوريين إلى أن ١٦٪ فقط من اللاجئين فوق ١٥ عاماً قد أنهوا المرحلة الثانوية [٤٥]. وعند المقارنة مع هذه الدراسة، يتضح أن هناك زيادة في حصة اللاجئين الذين أنهوا التعليم الثانوي بين الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٧ . وبالمقارنة مع السكان الأردنيين المضيفين ، هناك ارتفاع لنسبة الأمية بين اللاجئين عند مقارنتهم بالأردنيين . إذ تشير الإحصاءات [٤٦] إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الأردن يصل إلى٪ ٩٨. وقد يفسر ذلك ضعف الخدمات التعليمية في البلدان الأصلية للاجئين مقارنة بالأردن، و قد يعود ذلك لوضع اللاجئين الذي يجبرهم على إيلاء الأولوية للمسكن و الملاذ الآمن قبل التعليم و غيره من الأمور الحياتية.

٤٥ - منظمة العمل الدولية للاجئين السوريين .
٤٦ - دائرة الإحصاءات العامه، التقرير الإحصائي السنوي،2016.

الحضانة و رياض الأطفال

أفادت الغالبية العظمى (٨٩٪) بأن أطفالهم دون سن السادسة غير مسجلين في أي مؤسسة تعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة، في حين أفاد ٥٪ بأنهم أرسلوا أطفالهم إلى مرحلة التمهيدي، و ٤٪ إلى البستان، و ٢٪ بإرسال أطفالهم الصغار إلى دور الحضانة .

وهذا يعني أن نسبة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي للاجئين الصغار تصل إلى ١١ ٪، و بالمقارنة مع التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة في الأردن، يمكن ملاحظة وجود فرق واضح في تعليم الأطفال الصغار في مرحلة ما قبل المدرسة . ووفقاً للإحصاءات الرسمية [٤٧] فإن الالتحاق الإجمالي بالروضة بلغت نسبته ٣٣٪ . (الشكل رقم ٢٤)

الشكل رقم (٢٤) : التوزيع النسبي للأفراد ما بين (٠-٤ سنوات) بحسب التحاقهم بالتعليم ما قبل المدرسة

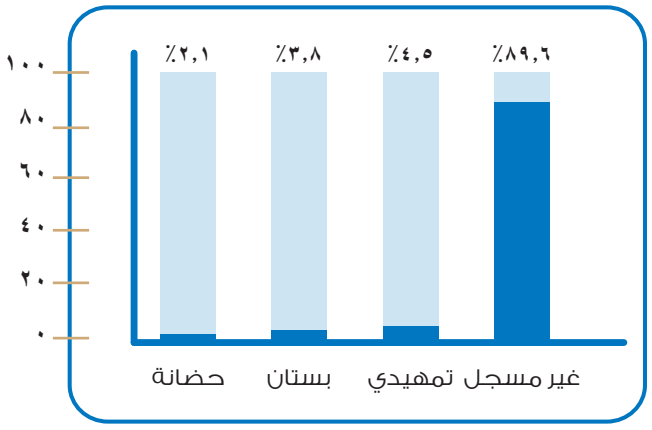

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

التعليم المدرسي

إن نسبة الالتحاق الإجمالي بالمؤسسات التعليمية الوطنية وصلت إلى ٩٧٪ للأساسي و٧٥٪ للثانوي [٤٨] . أما عن الأطفال اللاجئين، فبحسب المسح تبين أن ٥٢,٥٪ (٤٢٣ أسرة) تضم أطفالاً تتراوح اعمارهم بين ٦ إلى ١٨ سنة. منهم ٧٠٪ مسجلون في مؤسسة تعليمية، في حين أن ٣٠٪ لم يكونوا مسجلين وغير المسجلين في داخل المخيم أقل من خارج المخيم و بين المسح إلى أن ٢٨٪ من السوريين غير مسجلين، مقابل ٣٦٪ للعراقيين، و ٢٠٪ لليمنيين، أما الصوماليون و السودانيون، فكلهم (١٠٠٪) مسجلون بمؤسسات تعليمية (الجدول رقم ٨) .

وفيما يتعلق بنوع المدرسة التي درس فيها الطفل، أظهرت النتائج أن ٩٥٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ عاماً كانوا مسجلين في مؤسسة حكومية، في حين أن ٤٪ مسجلين في التعليم غير النظامي من خلال المؤسسات، وطفل واحد فقط لديه تعليم منزلي . ولم ترسل أي من الأسر التي شملتها الدراسة أطفالها إلى المدارس الخاصة . وقد يكون ذلك بسبب التكاليف المرتفعة نسبياً للتعليم الخاص في المجتمع

٤٧ - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2015/2016.
٤٨ - وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2015/2016.

المضيف في الأردن، و بينما في الأردن يلتحق ٤٤٪ من الطلاب الأردنيين بالمدارس الخاصة [٤٩]. إذ تشير الإحصاءات الوطنية [٥٠]، إلى أن ٢٨٪ من الأفراد اللاجئين من عمر ٤ سنوات فأكثر هم من الملتحقين حالياً بالمؤسسات التعليمية، و٤٩٪ سبق لهم الالتحاق، و٢٣٪ لم يلتحقوا .

الجدول رقم (٨) : التوزيع النسبي لأفراد الأسرة من عمر ٦-١٨ سنة حسب الجنسية وحسب الالتحاق بالتعليم

الجنسية	نعم	لا	رفض الإجابة
سورية	٧٠,٦	٢٨,٠	١,٤
عراقية	٦٣,٦	٣٦,٤	٠
سودانية	١٠٠,٠	٠	٠
يمينية	٨٠,٠	٢٠,٠	٠
صومالية	١٠٠,٠	٠	٠

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و بين المسح أيضاً أن هناك تفاوتاً في مستوى رضا أرباب الأسر عن الخدمات التعليمية المتوفرة، إذ عبر فقط ٣٥٪ عن رضاهم، مقابل النسبة نفسها لعدم الرضا. فيما أفاد ٣٦٪ من أراب الأسر أن طريقة التدريس تختلف عن البلد الأصلي و أن ٢٩٪ منهم يعتقدون أن المناهج التدريسية تختلف بشكل كبير، عن البلد الأصلي مع الإشارة إلى أن ٢٨٪ فقط من الأسر تجد أن المناهج تتناسب مع ثقافة المجتمع واتجاه الأسرة الإيجابي نحو تناسب المناهج مع مستوى و قدرات طلاب المدارس كل في مرحلته (٤٨٪) . كما أن الأسر تشجع الأفراد على التعليم المهني اذا ما فضلو ذلك (٤٦٪) و يعتقدون أن التعليم المهني أكثر جدوى اقتصادياً من التعليم الأكاديمي ٣٦٪ .

التعليم العالي

بخصوص الأسر التي تضم أفراداً من عمر ١٨ سنة فما فوق، أظهرت النتائج أن ٩٩,٨٪ (٨٠٣ أسرة) من الأسر تضم أفراداً فوق سن ١٨ عاماً . ومع ذلك، لم يسجيل سوى ٣٪ من الأفراد فوق سن ١٨ عاماً في مؤسسة تعليمية، في حين أن ٩٧٪ لم يكونوا مسجلين . وفي ما يتعلق بنوع الكلية أو الجامعة التي يدرس فيها الفرد، أظهرت النتائج أن ٧٥,٥٪ من الأفراد فوق سن ١٨ عاما الملتحقين بالجامعة كانوا مسجلين في كلية حكومية أو جامعة حكومية، و١٥,٥٪ من الأفراد فوق سن ١٨ عاما كانوا مسجلين في كلية أو جامعة خاصة. وبشأن الجهة التي تسدد الرسوم الدراسية ، أظهرت النتائج أن ٦٢,٢٪ من الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة يسدد عنهم أقرباؤهم الرسوم الدراسية، و٢٠٪ من الأفراد فوق سن ١٨ سنة كانت مغطاة بالدفع الحكومي، في حين أن ٦,٧٪ كانت مغطاة من قبل وكالة خيرية ونفس النسبة تسدد نفقاتها ذاتيا، وحالتين فقط مغطاة من قبل وكالة خاصة. (الشكل ر قم ٢٥)

٤٩ - دائرة الإحصاءات العامه، التقرير الإحصائي السنوي،2016.
٥٠ - دائرة الإحصاءات العامه، تعداد السكاني والمساكن ،2015.

الشكل رقم (٢٥): التوزيع النسبي للأفراد الملتحقين بالدراسات العليا بحسب الجهات التي تسديد الرسوم الجامعية

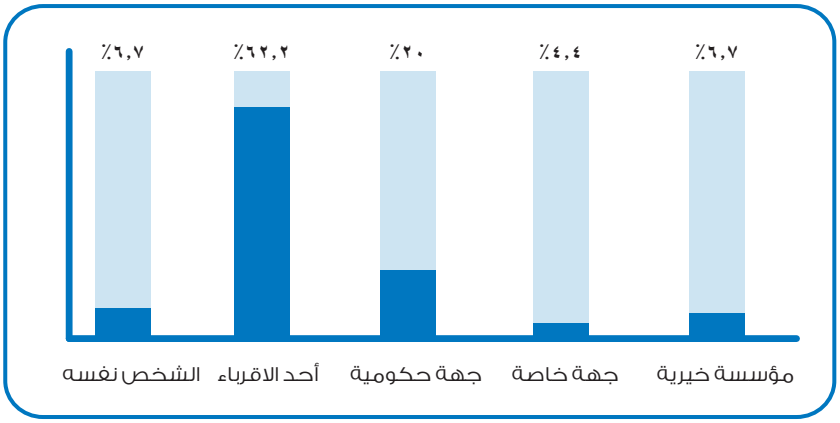

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧

الخدمات التعليمية

تمّ في هذا المسح أيضاً التعرف على المرافق التعليمية وتوافرها والحاجة إليها. وتفاوتت الأجوبة إذ كانت المرافق العامة متاحة أكثر من غيرها، وكانت هناك حاجة ماسة إلى المرافق الخاصة .

ولكن في معظمها كانت الحاجة ملباة وأحياناً تزيد على الحاجة على توافر الخدمة للجامعات الحكومية فالحاجة تزيد على توافر هذه المرافق الأكاديمية من وجهة نظر الأسرة . ومن اللافت للانتباه ارتفاع حاجة الأسر لكليات المجتمع مقابل الحاجة للجامعات .

وتبين كذلك من خلال المسح أن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات لا تتوافر لهم الخدمات التعليمية أسوة بمن هم داخل المخيمات . فقد عبر ٥٨٪ من أرباب الأسر المقيمين خارج المخيمات عن أن المدرسة الحكومية الأساسية متوافرة مقابل ٨٢٪ لمن هم داخل المخيم و أن الحاجة لها أيضاً أقل بكثير إذ أفاد ٤٠٪ من أرباب الأسر المقيمين خارج المخيمات أنهم بحاجة للمدرسة الحكومية الأساسية مقابل ٦٣٪ لمن هم داخل المخيم . و كذلك الحال بالنسبة لرياض الأطفال حين أعرب ٢٢٪ من أرباب الأسر المقيمين خارج المخيمات أن رياض الأطفال الحكومية متوافرة و أن ٢٠٪ أيضاً يرون الحاجة لها مقابل ٦٦٪ لمن هم داخل المخيمات و أن ٥٠٪ منهم يرون أنهم بحاجة لرياض الأطفال الحكومية . و تختلف الصورة تماماً عند الحديث عن المدارس الثانوية الحكومية إذ بيّن ٥١٪ من أرباب الأسر المقيمين خارج المخيمات أن المدرسة الحكومية الثانوية متوافرة مقابل ٣٥ ٪ لمن هم داخل المخيم . و أفاد ٣٥٪ منهم أنهم بحاجة لمدارس ثانوية حكومية مقابل ٤٢٪ لمن هم داخل المخيم. (الجدول رقم ٩)

الجدول رقم (٩) : التوزيع النسبي للاسر بحسب اتجاهاتها نحو توافر الخدمات التعليمية مقابل الحاجه لها داخل المخيمات وخارجها .

	الخدمات التعليمية	خارج المخيم		داخل المخيم	
		متوفر/ة	بحاجة له/لها	متوفر/ة	بحاجة له/لها
١	مدرسة أساسية - حكومية	٪٥٧,٨	٪ ٣٩,٧	٪٨٢,٤	٪٦٣,٢
٢	مدرسة ثانوية - حكومية	٪٥١,٢	٪ ٢٨,٧	٪٣٥,٠	٪٤٢,٤
٣	مدرسة أساسية - خاصة	٪٣٠,٧	٪ ٥,٦	٪٠,٨	٪٦,٤
٤	مدرسة ثانوية - خاصة	٪٢٤,٠	٪ ٤,١	٪٠,٨	٪٦,٤
٥	مركز تدريب مهني	٪١٣,٢	٪ ١٣,٤	٪٤٥,٦	٪٤٤,٠
٦	روضة أطفال/ خاصة	٪٣٣,٤	٪ ٦,٨	٪٩,٦	٪١٢,٨
٧	روضة أطفال / حكومية	٪٢١,٥	٪ ١٩,٣	٪٦٥,٦	٪٤٩,٦
٨	حضانة	٪١٦,٣	٪ ٤,٣	٪١٨,٤	٪١٤,٤

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و حول سهولة الوصول إلى المرافق التعليمية المختلفة، وجد المسح أنه يصعب الوصول إلى الجامعات وكليات المجتمع، في حين كان من السهل الوصول للمدارس العامة ومدارس الثانوية العامة . ومن اللافت للإنتباه أن الأسر لم تجد من السهولة الوصول لمعظم الخدمات الأمر الذي يحتاج دراسة متعمقه لمعرفة الأسباب . (الشكل رقم ٢٦)

الشكل رقم (٢٦) : التوزيع النسبي للأسر بحسب اتجاهاتها نحو سهولة الوصول للخدمات و المؤسسات التعليمية

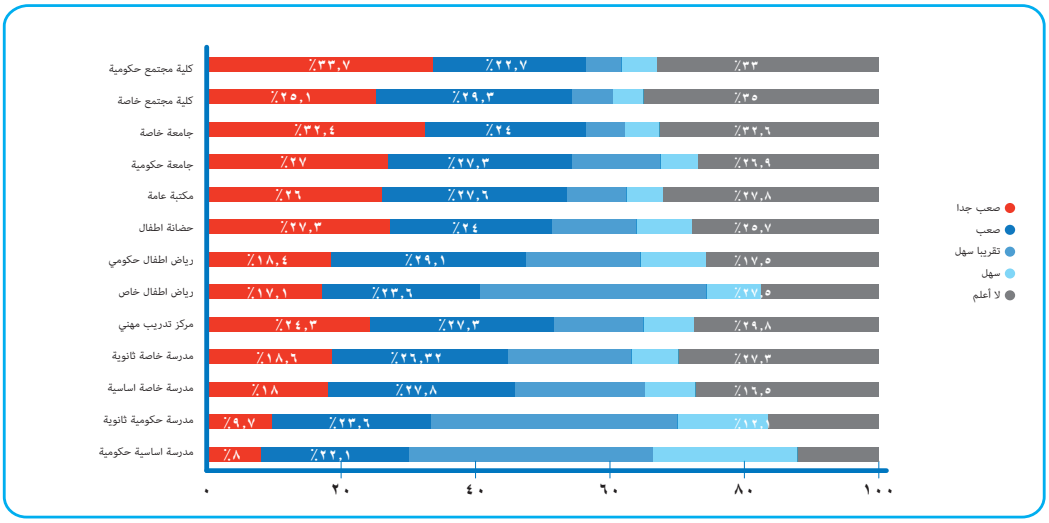

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

و للمقارنة بين صعوبة الوصول للخدمات التعليمية بين المقيمين داخل و خارج المخيمات، تبين أن المقيمين

٤٧- CARE International (June 2017). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan Survey.
٤٨ - مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الأردنية، منظمة العمل الدولية، دائرة الاحصاءات العامه، المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن، 2016
٤٩ - مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الأردنية، منظمة العمل الدولية، دائرة الإحصاءات العامة، المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن، 2016.

داخل المخيمات لديهم صعوبات أكثر للوصول لهذه الخدمات باستثناء الحضانة و رياض الأطفال الحكومية و المدرسة الاساسية الحكومية التي وجد المقيمون خارج المخيم صعوبة أكبر من المقيمين داخلها في الوصول اليها. و بالنسبة للمقيمين داخل المخيمات كانت أكبر الصعوبات المدرسة الثانوي الخاصة (٩٠,٣٪) و المدرسية الخاصة الأساسية (٩٠,١٪). أما للاجئون المقيمون خارج المخيمات فكانت أكبر الصعوبات في الوصول لمراكز التدريب المهني (٧٥,٥٪) و الحضانة (٧١,٧٪) . (الشكل رقم ٢٧)

الشكل رقم (٢٧) : التوزيع لمتوسط المسافه للمؤسسات التعليمية بالمتر

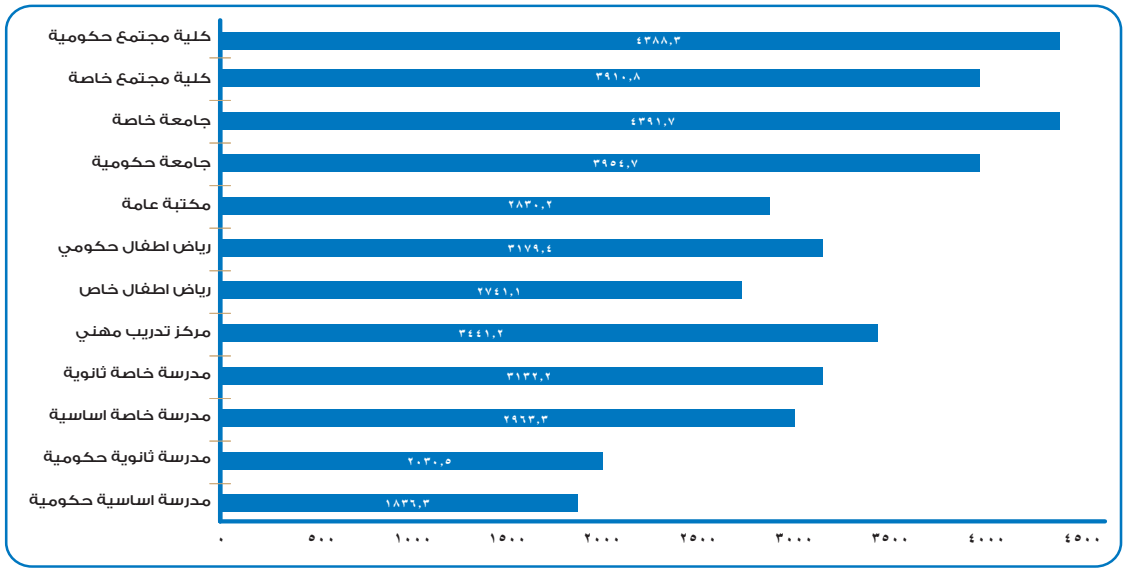

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

التسرب المدرسي وعمل الأطفال

ووفقاً [٤٧] للدراسات، فإن الفقر والبطالة بين اللاجئين الذكور والإناث دفعتا بشكل ملحوظ الأسر اللاجئة إلى تبني استراتيجيات سلبية للتأقلم ، بما في ذلك تسرب الأطفال من المدارس و انخراطهم في سوق العمل . وتظهر المسوحات الوطنية أن نسبة الأطفال العاملين حسب الجنسية، للاجئين السوريين هي ١٥٪ من مجموع الأطفال العاملين في الأردن . ٥٪ وبحسب التقديرات للأطفال العاملين من الجنسية السورية فإن عددهم يبلغ ١١٠٩٨ طفلاً [٥١] وتبين أيضاً أن أكثر من نصف الأطفال السوريين (٥٨٪) يعملون أكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع في ما يعمل أكثر من نصف الأطفال الأردنيين (٦٠٪) أقل من ٣٦ ساعة في الأسبوع [٥٢]. كما يعمل (٦٠٪) تقريباً من الأطفال السوريون في مكان مغلق مقابل (٤٧٪) للأردنيين . هذا ويعمل (١٥٪) من الأطفال السوريين في شارع معين أو موقف للبيع مقارنة بـ (٩٪) للأطفال الأردنيين . (٣٥٪) من الأطفال السوريين يعملون في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بالمقابل ٢٨٪ من الأردنيين يعملون في ذات النشاط وبالدرجة الثانية يعمل الأطفال السوريون بالتشييد بما نسبته ٢١٪ مقابل ٩٪ من الأطفال الأردنيين لذات المهنه [٥٣].

٥١- CARE International (June 2017). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan Survey.
٥٢- Center for Strategic Studies / University of Jordan, International Labor Organization, Department of Statistics, National Survey of Child Labor in Jordan, 2016.
٥٣- Center for Strategic Studies / University of Jordan, International Labor Organization, Department of Statistics, National Survey of Child Labor in Jordan, 2016.

و تبين في هذا المسح، و بما يتعلق بالأطفال من عمر المدرسة (٦ – ١٨ سنة)، أظهرت النتائج أن ٥٢,٥٪ من الأسر لديها أطفال في سن ٦ إلى ١٨ سنة. ووفقاً لأرباب الأسر ، فإن ٦٦٪ (٦٧٠ طفلاً) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ عاماً كانوا مسجلين في مؤسسة تعليمية، في حين أن ٢٨٪ (٢٩٠ طفلاً) من غير المسجلين . وكان (١,٦٪، ١١ طفلاً) من الأطفال من العاملين، منهم سبعة أطفال (١٪) يعمل أطفالها في العطل المدرسية فقط، في حين أن أسرتين (٠,٣٪) تركتا أطفالهما يعملون خلال ساعات الدراسة، وأسرتين بعد ساعات الدراسة . ومن اللافت للانتباه أن ١٥,٣٪ من الأسر أشارت بأنها مضطرة لتشغيل الأطفال وإن أشارت لاحقاً بعدم وجود أطفال عاملين .

وعند مقارنة متوسط الدخل الشهري للأسر التي أفادت بأنها تضطر إلى تشغيل أطفالها مقابل من لا يضطرون، فقد تم التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع الدخل . وهذا يعني أن الأسر من أصحاب الدخل المنخفض تضطر بشكل أكبر من غيرها من الأسر لتشغيل أطفالها .

وفي جلسة تحليل السببية بعد عرض هذه النتائج ، اجتمع فريق من الخبراء وناقش مشكلة التسرب من المدارس التي تختص باللاجئين مع الإشارة إلى أن النسب قليله جداً. و في وصفها للمشكلة حددت المجموعة سببين مباشرين لهذه المشكلة ؛ عمالة الأطفال وعدم المساواة بين الجنسين. وحددت المجموعة أيضا سببين كامنين للمشكلة ؛ قبول اللاجئين بفرص أقل في التعليم وتغيير أدوار الجنسين (الذكور و الإناث) بسبب اللجوء . من حيث الأسباب الجذرية، أدرجت المجموعة اثنين منهم أيضا؛ المواقف الموروثة المتعلقة برغبة الآباء بحرمان البنات من التعليم ، وثقافة اللاجئين التي لا تعتبر التعليم ذا أهمية للفتيات . وتمت الإشاره إلى أهمية تنفيذ قانون التعليم الأساسي الإلزامي في مجتمعات اللاجئين . وتحسين البنية التحتية الخاصة بالمدارس وتوفير ساحات لعب للأطفال داخل المدارس .

أما عن التسرب المدرسي، أظهر المسح كذلك أن سبع أسر فقط لديها أطفال متسربون بشكل منتظم عن المدارس، و هي تمثل أقل من ١٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٨ عاما، ومعدل الغياب كان ٥ أطفال يغيبون مرة واحدة إلى ثلاث مرات أسبوعياً، و واحد يغيب مرة واحدة أسبوعياً وطفل واحد يغيب أكثر من ثلاث مرات أسبوعياً لأغراض العمل أو لأغراض أخرى . وأظهر المسح أن أسباب التغيب عن المدرسة من وجهة نظر أرباب الأسر سواء كان لديهم أطفال يتغيبون أم لا، تعود للأسباب التالية : الوضع الاقتصادي للأسرة ٢٨٪ أو أن أفراد ألاسرة لديهم ميل نحو مهارات معينة مثل الأعمال الحرفية أو ممارسة الرياضة (٢٥٪)، أو أن الأسرة ليس لديها الوقت الكافي لمتابعة حضور أطفالهم (٢٤٪، ١٠١ أسرة) أو ، الزواج المبكر (٢١,٥، ٩١ أسرة) .

ومن ناحية أخرى، أفادت أرباب الأسر أن هناك أسباباً أخرى تتعلق بالنظام التعليمي للتسرب مثل: انخفاض القدرة الاستيعابية للمدارس (٢٥٪،١٠٥ أسرة)، وطرق التدريس التي تنفر الطالب من المدرسة (٢٣,٢٪ ، ٩٨ أسرة) ، عدم التواصل مع ألاسر (٢١,٧٪ ، ٩٨ أسرة) والعنف المدرسي (١٩٪ ،٧٩ مدرسة) ، ونقص المرافق التي تلزم الأطفال من ذوي الإعاقات (٢١,٧٪، ٩٢ أسرة) و بعد المسافة (٢٣,٦٪، ٩٩ أسرة) و صعوبة المنهاج (٢٢,٥٪، ٩٥ أسرة) .

و أما أسباب التسرب المتعلقة بالأطفال أنفسهم فقد أظهر المسح أن الأسباب تكمن في : تفضيل الطفل للعمل بدلا من الدراسة (٢٠٪)، ونقص الرغبة في التعليم(٢٣,٦٪)، وأنه مسجل في صف أقل من مستواه (٢٤٪)

الأسباب الصحية (١٩,٤٪)، والتعرض للتنمر (١٧,٥٪) ، و لأسباب أخرى بسبب قضايا الأسرة مثل : عدم الإستقرار في مكان واحد ٢٤٪ ، والوصول حديثاً إلى البلد (٢٢,٧٪)، ونقص المعرفة بالآليات والقوانين (١٦٪)، وعمل الأطفال (٢٢,٥٪).

العنف في البيئات التعليمية

يعد العنف أحد أهم المؤثرات على استقرار الحياة الأسرية. و تبين في هذا المسح أن العنف لا يتنشر في البيئات التي تقطنها الأسر اللاجئة بنسب مرتفعة، أما بشأن العنف في المدارس فقد أشارت ٨٪ من الأسر الى إنتشاره و٥٪ من الأسر أشارت أنه منتشر في الجامعات ، من الذين أشاروا الى إنتشار العنف في المدارس والجامعات أن أكثر الأنواع انتشاراً من وجه نظرهم هو العنف الجسدي ٥٦ ٪، وفي الكليات أو الجامعات ٣٥ ٪، بينما جاء العنف النفسي في المرتبة الثانية ٣٣ ٪ في المدارس و ١٥ ٪ في الكليات و الجامعات . ومن اللافت للانتباه أن حوالي ١٥٪ من الأسر التي أشارت الى انتشار العنف داخل الجامعات تجد أن العنف الجنسي هو أقل أنواع العنف انتشاراً. مقابل ٨ ٪ من الأسر أشارت بذلك للمدارس .وبشأن الجهات التي تلجأ إليها الأسر لطلب المساعده في حالة وقوع حالات عنف. تبين أن ١٢٪ لا تلجأ لأحد دائماً عند حدوثه، و٤٣٪ تلجأ و٢٦٪ أحياناً لا تلجأ لأحد. أما عن الجهات التي تلجأ إليها الأسر في هذه الحالة، فهي كانت ١٤٪ دائماً لمدير المدرسة والكوادر التدريسية، مقابل ٣١٪ لا تلجأ أبداً لهذه الجهة ، والمرشد التربوي تلجأ اليه فقط ٨٪ من الأسر دائماً مقابل ٣٣٪ لا تلجأ اليه أبداً، و٣٪ تلجأ دائماً للإدارة التعليمية التي تتبع اليها المدرسة مقابل ٤٧٪ لا تلجأ لهذه الجهة ، و٠,٧٪ تلجأ دائماً للإتصال بالخط الساخن في وزارة التربية والتعليم مقابل ٦٣٪ لا تلجأ أبداً لهذه الجهة. كما تلجأ حوالي ٣٪ من الأسر بصورة دائمة لأقارب الزوج و٥٥٪ من الأسر لا تلجأ إليهم، و٢٪ من الأسر تلجأ لأقارب الزوجة مقابل ٥٩٪ لا تلجأ أبداً إليهم، وبقية الجهات كانت بنسب أقل ومبينة بالشكل رقم (٢٨) .

الشكل رقم (٢٨) : التوزيع النسبي للأسر بحسب الجهات التي تلجأ اليها في حال حدوث العنف في المدرسة

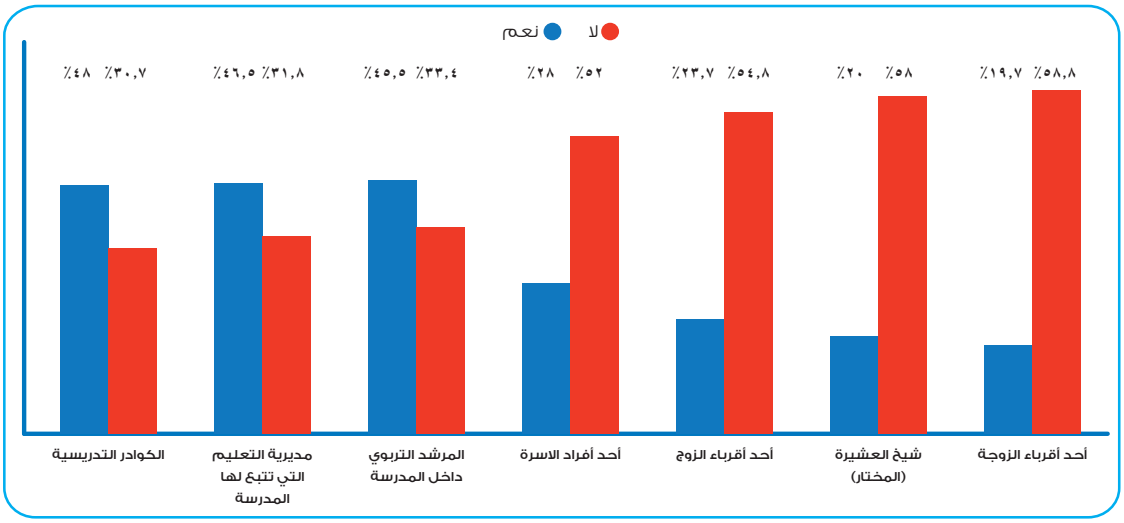

* النسب لا تساوي ١٠٠٪ لوجود بند رفض الإجابة
* الإجابة بنعم تشمل أحياناً ودائماً

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

أولويات التعليم

ووفقاً لأرباب الأسر ، كانت أهم الأولويات ذات الصلة بالتعليم هي : كفاءة المعلمين ٢٢,٧٪ ، ومن ثم كلفة التعليم (اللوازم المدرسية والنقل) ١٨,٤٪ يليها التوجيه التربوي ١٤,٩٪ . في حين كانت أقل الأولويات أهمية : العنف الجامعي ٢,٥٪، و رياض الأطفال (٥,٨٪، والبنية التحتية للمدرسة ٧,٣٪ . (الشكل رقم ٢٩)

الشكل رقم (٢٩) : التوزيع النسبي للأسر الأردنية بحسب أولوياتها للقضايا التعليمية

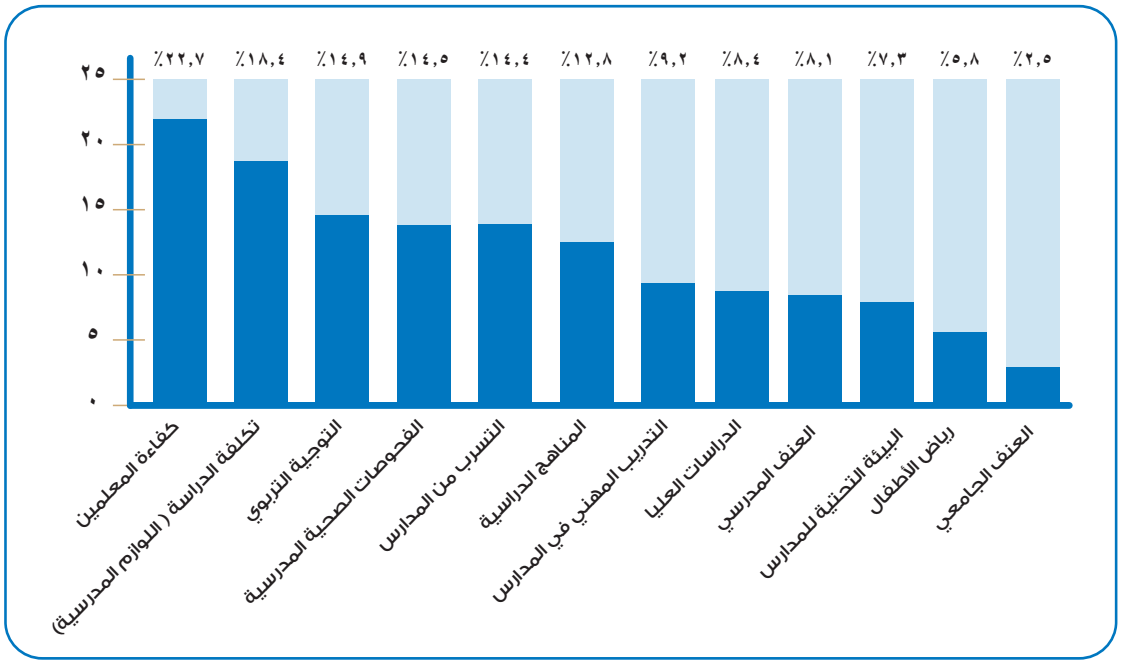

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين ، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

المحور الخامس : الخصائص الاقتصادية

الاقتصاد هو واحد من أهم المحددات لنوعية الحياة ذات الصلة في أي مجتمع . في الدراسة حول اللاجئين في الأردن ، وجدت إحدى الدراسات [٥٤] تركزاً واضحاً للفقر والبطالة بين اللاجئين في الأردن ، وبخاصة بين اللاجئين المقيمين في المخيمات . يصف هذا المجال ويناقش الوضع الاقتصادي لمجتمعات اللاجئين في الأردن . ويتم تناول قضايا الاقتصاد في هذا المجال في عنوانين اثنين ؛ الدخل، الإنفاق وسُبل المعيشة إضافة إلى العمل و البطالة .

تم تطوير تطبيق RAIS من قبل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان المتطلبات تفعيل سبل التنسيق بين الشركاء مقدمي المساعدة للاجئين و تعتبر اداة تنسيقية رئيسية تساعد بتقديم المساعدة في دول المنطقة (لبنان،الاردن،مصر، العراق) من خلال أكثر من ٢٠٠ شريك فعال يستخدمون هذا التطبيق و الذي يخدم أكثر من ٥٠٠ فرد مستخدم له .

لا يزال الوضع الاقتصادي للأسر صعباً على اللاجئين السوريين على الرغم من زيادة فرص الوصول إلى العمل بفضل الميثاق الأردني. إن فرص العمل محدودة ومع انخفاض الأجور ؛ بالنسبة للنساء ، فإن التحديات الرئيسية للعمل هي الأعراف الاجتماعية والنقل ورعاية الأطفال. يبقى الكثير من عمل الرجال والنساء غير رسمي. ومن المصادر الهامة للدخل التكميلي للنساء الأعمال المنزلية ، لا سيما في مجال تجهيز الأغذية ، وهو مجال عمل تود الحكومة أن لا يرصده فحسب بل ينفذ بالاشتراك مع الأردنيين. ويدعو قطاع سبل العيش وخاصة منظمة العمل الدولية إلى الحصول على تصاريح عمل مرنة في قطاعي الصناعة والخدمات (طريقة الزراعة والبناء) ، وزيادة فرص العمل بساعات عمل مرنة ، وتوسيع نطاق المهن غير الأردنيين المسموح لهم بالعمل فيها ، نظام بسيط وفعال للتسجيل والترخيص للمنزل القائم على الأعمال التجارية.

دخل الأسرة ونفقاتها

لقد وصفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في مسحها العام [٥٥] ٢٠١٤ للاجئين السوريين في الأردن سبل العيش للأسر اللاجئة . ووجدت في استطلاعها أن ٢٪ فقط من اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع وصفوا معيشتهم بأنها جيدة ، في حين وصفت ٤٠٪ أنها سيئة ، ووصفت (٥١٪) بأنها صالحة للعيش . وهذا يدل على أن سبل العيش للاجئين موضوع يحتاج إلى تركيز كبير في البحوث المستقبلية ، خطط التنمية ، أو برامج الرعاية الاجتماعية . وفي هذا المسح ، طلب من أرباب الأسر وصف وضعهم الاقتصادي قبل اللجوء وبعده . ومن الجدير بالذكر أن الأردن يُعدّ البلد الأول في العالم في استخدام نظام بصمة العين لتمكين اللاجئين من الحصول على مستحقاتهم المالية والعديد من أشكال الدعم من دون الحاجة إلى بطاقات مصرفية أو إلى رمز تعريف شخصي . وعلى غرار النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، وصفت نسبة قليلة جداً من الأسر في المسح الحالي وضعها الاقتصادي الحالي بأنه جيد (٢٠٪) مقابل (٤٤٪) قبل اللجوء ، جيد جدا (٣٪) مقابل (٣١٪ قبل اللجوء ، أو ممتاز (٠,٢٪) مقابل (١١٪)قبل اللجوء ، في حين وصفت الأغلبية (٧٤٪) وضعها بالضعيف مقابل (١٠٪)قبل اللجوء . الأمر الذي يشير إلى أن اللجوء قد أثر بشكل كبير في وضع الأسرة الاقتصادي اللاجئة ، ما عن موارد دخل الأسرة الشهرية . أظهرت النتائج أن أغلبية الأسر اللاجئة ٨٦,٧٪ (٦٩٨) ذكرت أن متوسط دخل الأسرة يقل عن ٣٦٦ دينار ا، في حين أن حوالي ٥,٣٪ (٤٣) منهم يحققون دخلا ما بين (٣٦٧– ٤٠٠ دينار) ، وأفادت عائلة واحدة فقط أن دخلها أكثر من ١٥٠٠ دينار . ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعكس دخل الأسرة وليس دخل الفرد. (الشكل رقم ٣٠)

الشكل رقم (٣٠) : التوزيع النسبي للأسر بحسب دخلها الشهري بالدينار الأردني

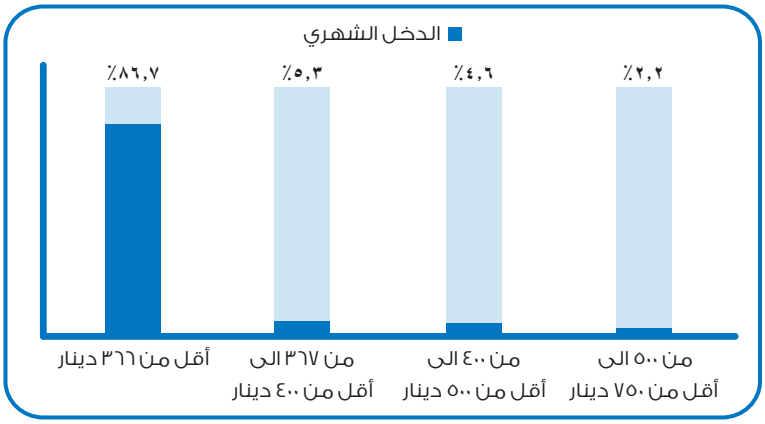

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

٥٥- (UNHCR & IRD. (2014). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan (Home Visits.

وعند مقارنة الأسر حسب مكان سكنها ، اتضح أن هناك تركزاً ذا دلالة إحصائية للفقر داخل المخيم مقارنة بخارج المخيم . إذ أظهر التحليل أن ٩٥٪ (١١٩) من الأسر التي تعيش داخل المخيمات دخلها الشهري أقل من ٣٦٦ ديناراً أردنياً .

و ٥٪ (٦) من الأسر التي تعيش داخل المخيمات كان دخلها الشهري يتراوح بين ٣٦٧ إلى ٤٠٠ ديناراً أردنياً . في حين أن ٨٥٪ (٥٧٩) من الأسر التي تعيش خارج المخيمات ، كان دخلها الشهري أقل من ٣٦٦ ديناراً أردنياً ، ٥,٥٪ من الأسر٣٦٧ إلى ٤٠٠ ديناراً أردنياً .

ومثلها من الأسر بين ٤٠١ إلى ٥٠٠ دينار أردني ، فيما كان ٢,٦٪ (١٨) من الأسر التي تعيش خارج المخيمات كان دخلها الشهري بين ٥٠١ إلى ٧٥٠ دينارا، و ٨ أسر فقط خارج المخمات دخلها أكثر من ٧٥٠ ديناراً أردنياً شهرياً . (الشكل رقم ٣١) .

الشكل رقم (٣١) : عدد الأسر بحسب دخلها الشهري داخل المخيم وخارجه .

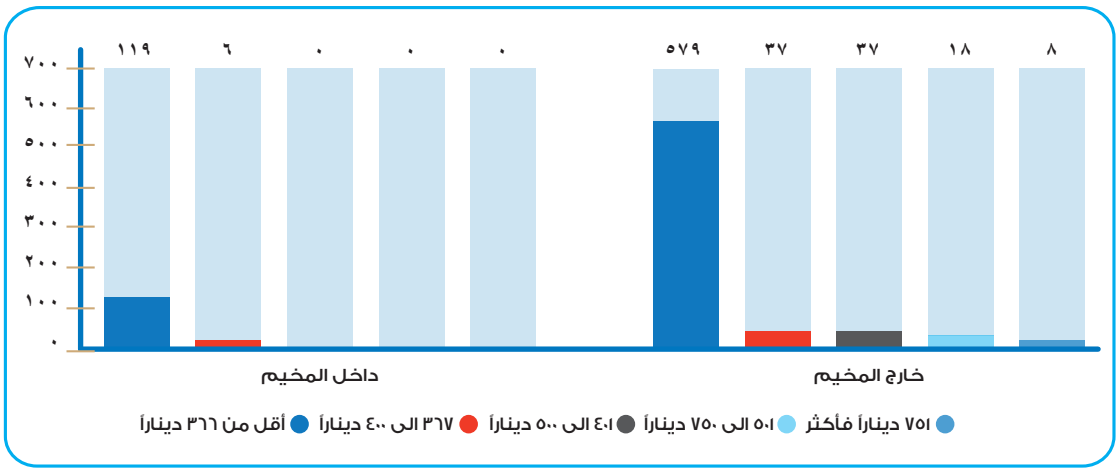

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وقد سئل أرباب الأسر عن مصادر دخلهم . وأظهرت النتائج أن المصدر الأكثر شيوعاً للدخل للأسر كان من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية في شكل قسائم غذائية ٨٢٪ من الأسر ، و ١٨٪ من الأسر لم تتلق أية قسائم .

فيما تتلقى ٨١٪ من الأسر الرواتب والأجور في حين أن ١٩٪ لم تحصل على رواتب أو أجور . و ٦٣٪ من الأسر تتلقى المساعدات المالية من المنظمات الخيرية الدولية والمحلية ، في حين أن ٣٧٪ لم تحصل على هذه المساعدة .

وتشير هذه النتائج إلى أن الأسر اللاجئة في الأردن تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات والإعانات التي تقدمها المؤسسات والمنظمات .(الشكل رقم ٣٢) .
الشكل رقم (٣٢) : التوزيع النسبي للأسر بحسب مصادر الدخل

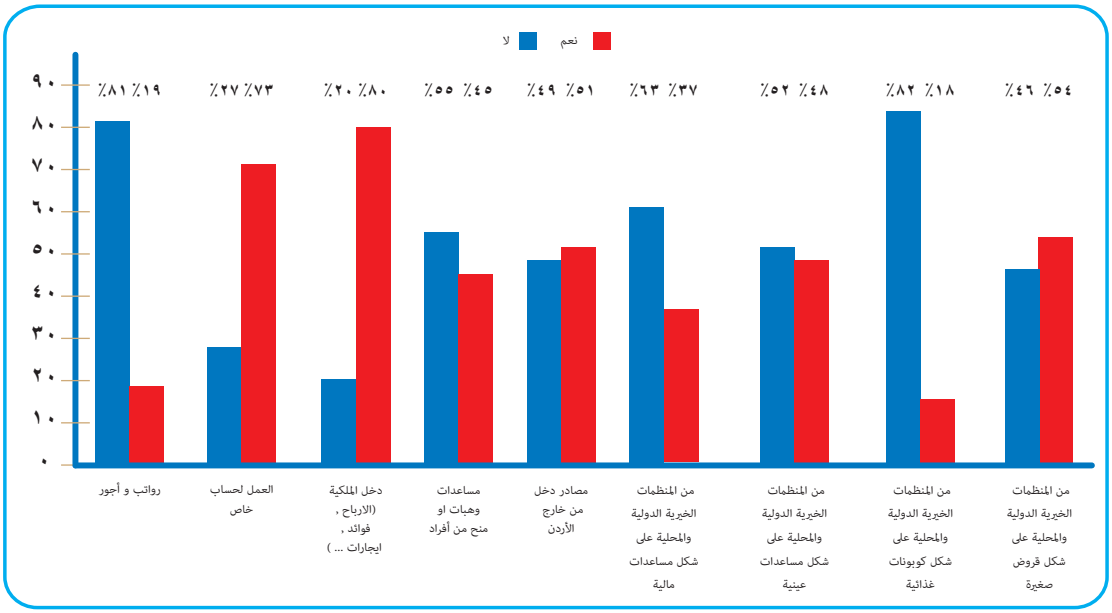

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة [٥٦] سابقة حول اللاجئين السوريين ، إذ أفادت ٣٤٪ من الأسر بعدم وجود دخل ، بينما كانت نسبة ٦٦٪ المتبقية من الدخل تبلغ ١٩٠ ديناراً أردنياً . ومع ذلك، فإن ٤١٪ تحصل على دخل يساوي ١٥٠ ديناراً أردنياً أو أقل . وعلاوة على ذلك ، أفادت ٧٢٪ من الأسر التي شملتها الدراسة بأنها كانت في حالة دين ، حيث بلغ متوسط ديون الأسر المعيشية ما يزيد قليلا على ٥٠٠ دينار أردني ، كما أن ٩٥٪ من الأسر التي شملتها الدراسة تلقت شكلا من أشكال المساعدة من منظمات محلية أو دولية مرة واحدة على الأقل ، منظمة كير الدولية . أما عن مساهمة أفراد الأسرة في الدخل الشهري للأسرة. أظهرت النتائج أن مساهمة الزوج في دخل الأسرة (بالدينار) خلال العام الماضي بلغت ٤٧,٦٪ من قبل الزوج، و ١٦,٨٪ من قبل الزوجة، و ٢٠,٣٪ من قبل الابن الذكر و ١,٥٪ فقط من قبل الابنة الأنثى . ويبين الشكل أدناه مقدار مساهمة كل منهم حسب الفئات بالدينار . (الشكل رقم ٣٣)

الشكل رقم (٣٣) : التوزيع النسبي للأسر بحسب مساهمات أفرادها في الدخل بالدينار

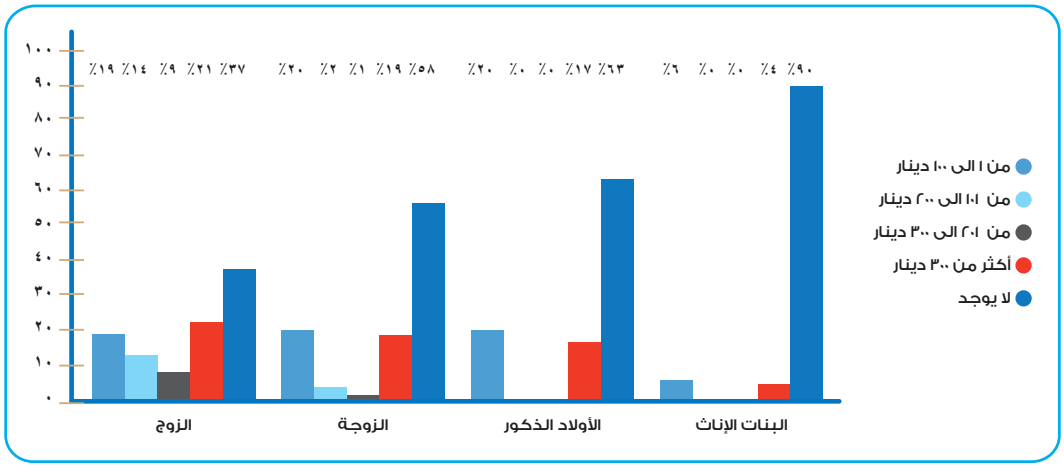

٥٦- (CARE Jordan - Syrian refugee Assessment in Jordan April (2014
fhttps://www.care-international.org/files/files/publications/CARE-Syrian-refugee-Assessment-in-Jordan-April-2014.pdf

وأظهرت النتائج أن ٢٩٪ من الأسر تنفق ما بين ١ و ١٠٠ دينار أردني للسكن، و ٤٢٪ (٣٣٨) من العائلات تنفق بين ١٠١ إلى ٢٠٠ دينار شهريا للإسكان، و ٥٪ (٤٠) من ٢٠٠ دينار شهرياً. في حين أن ٢٤٪ (١٩٣) لا تنفق على السكن . ومن الجدير بالذكر أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) قد أمنت حوالي ١٠ آلاف لاجئ بمكان للسكن مع نهاية العام ٢٠١٦. (الشكل رقم ٣٤)

الشكل رقم (٣٤) : التوزيع النسبي للأسر بحسب متوسط الانفاق الأسرة الشهري على المساكن بالدينار الأردني

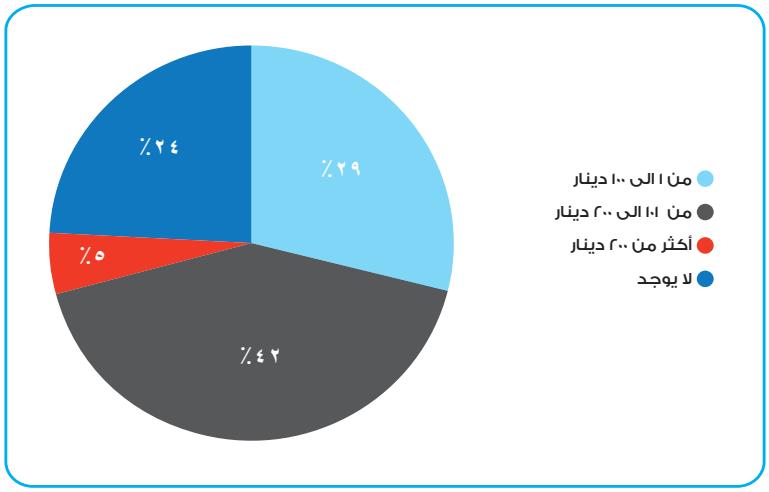

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهرت النتائج أيضا أن ٥٥٪ من الأسر تنفق ما بين واحد إلى ٧٥ ديناراً شهرياً على الغذاء، و ٢٢,٥٪ من الأسر تنفق بين ٧٦ و ١٥٠ ديناراً أردنياً شهرياً، و ٥,٦٪ من الأسر تنفق أكثر من ١٥١ ديناراً شهرياً، في حين أن ١٥,٧٪) لا تنفق على الغذاء كونها تتلقى الدعم بهذا الخصوص .(الشكل رقم ٣٥) .

الشكل رقم (٣٥) : متوسط الإنفاق الشهري على الغذاء بالدينار الأردني

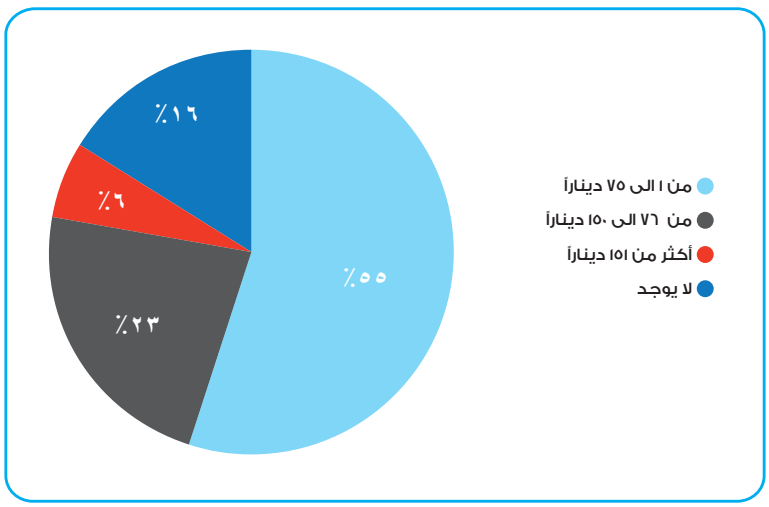

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهرت النتائج أن ٣٨٪ (٢٩١) من الأسر تدفع بين ١ و ٣٠ ديناراً شهرياً للملابس، و ٧٪ (٥٧) من الأسر تدفع بين ٣١ و ٦٠ ديناراً أردنيا، و ١,٢٪ ٦١ ديناراً شهرياً، في حين أن ٥٤٪ لا تنفق على الملابس . (الشكل رقم ٣٦)

الشكل رقم (٣٦) : التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الإنفاق الشهري على الملابس بالدينار الأردني

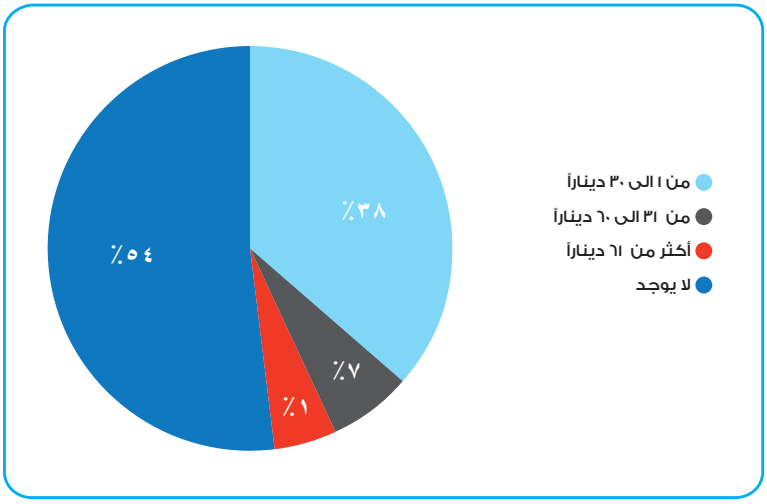

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهرت النتائج أن ٤٢٪ من الأسر تنفق بين ١ و ٢٥ ديناراً شهرياً للنقل، و ١٥٪ من الأسر تنفق بين ٢٦ و ٥٠ ديناراً أردنياً شهرياً، و ١٪ من الأسر تنفق ٥١ ديناراً شهرياً، في حين أن ٤٢٪ لا تنفق مقابل النقل .
(الشكل رقم ٣٧)

الشكل رقم (٣٧) : التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على النقل بالدينار الأردني

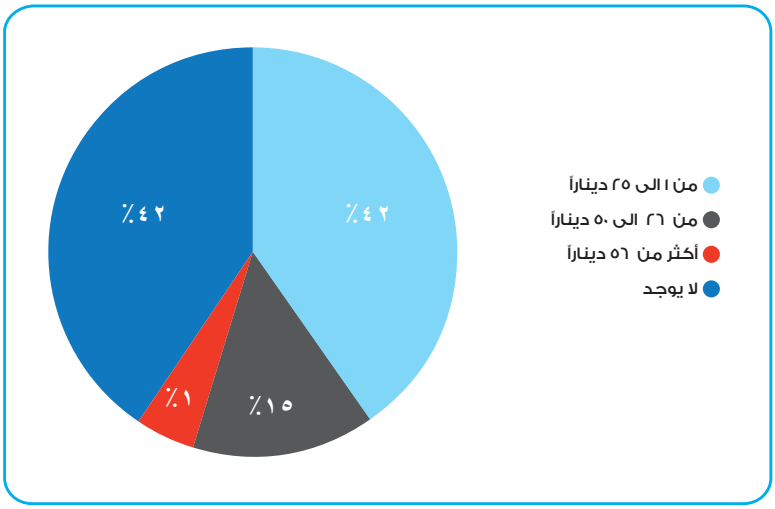

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهرت النتائج أن ٢٢٪ من الأسر تنفق بين ١ و ٢٠ ديناراً شهرياً على التعليم، و٧٪ من الأسر تنفق بين ٢١ و ٤٠ ديناراً أردنياً شهرياً، و ٣,١٪ تنفق أكثر من ٤١ ديناراً شهرياً، في حين أن ٦٨٪ من الأسر لا تنفق على التعليم . (الشكل رقم ٣٨)

الشكل رقم (٣٨) : التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على التعليم بالدينار الأردني

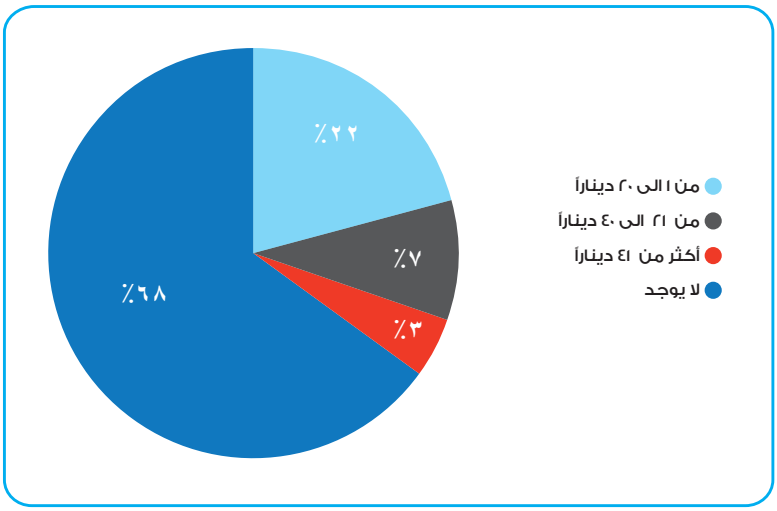

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهرت النتائج أن ٤٣٪ من الأسر تنفق بين ١ و ١٥ ديناراً شهرياً على الصحة والأدوية، و ١٪ من الأسر تنفق أكثر من ٥٠ ديناراً أردنياً شهرياً، في حين أن ٥٦٪ لا تدفع مقابل الصحة والأدوية . (الشكل رقم ٣٩)

الشكل رقم (٣٩) : متوسط الإنفاق الشهري على الصحة والأدوية بالدينار الأردني

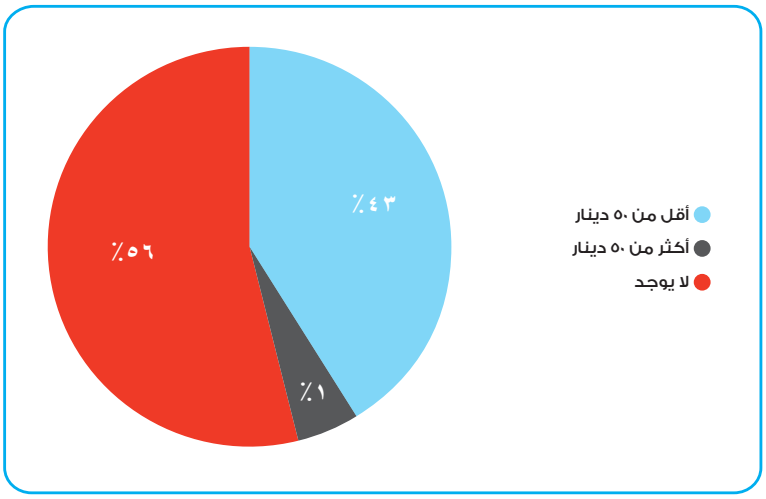

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهر التحليل أن ٣٢٪ من الأسر تنفق أقل من ١٠ دنانير شهرياً على الكهرباء، و ٣٣٪ من الأسر تنفق بين ١١ إلى ٢٠ ديناراً شهرياً، و ١١٪ من الأسر تنفق أكثر من ٢١ ديناراً شهرياً، في حين أن ٢٤٪ من الأسر لا تنفق على الكهرباء . (الشكل رقم ٤٠) .

الشكل رقم (٤٠) : التوزيع النسبي للأسر بحسب متوسط الإنفاق الشهري على الكهرباء بالدينار الأردني

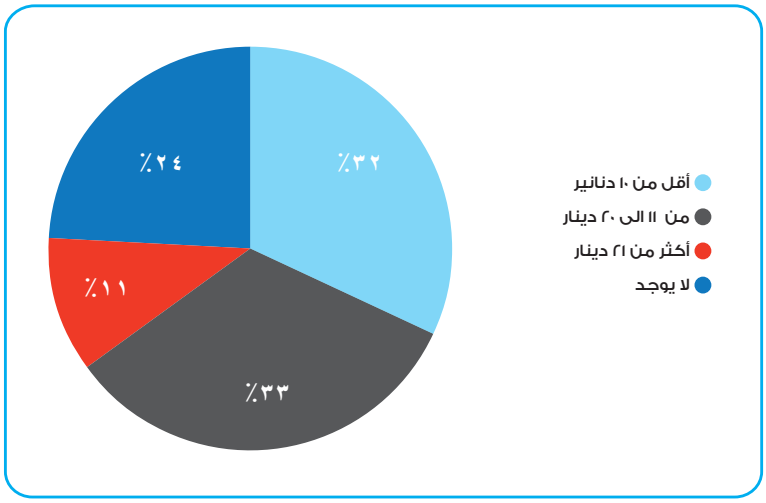

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهر التحليل أن ٥٦٪ من الأسر تنفق ١٠ دنانير أو أقل شهرياً على مياه الشرب،و ١٢٪ من العائلات تنفق من ١١ إلى ٢٠ ديناراً أردنياً شهرياً، و ٥٪ من الأسر تنفق أكثر من ٢١ ديناراً شهرياً، في حين أن ٢٧٪ لا تنفق مقابلها . (الشكل رقم ٤١) .

الشكل رقم (٤١) : التوزيع النسبي للأسر بحسب متوسط متوسط الإنفاق الشهري على مياه الشرب بالدينار الأردني .

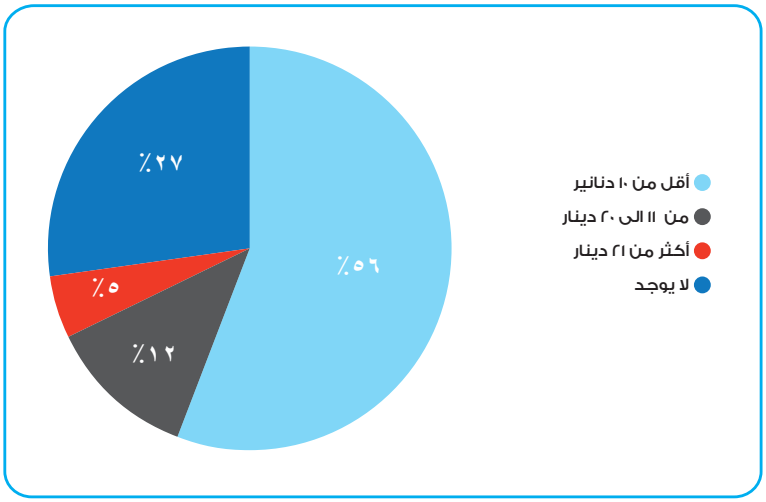

المصدر: المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وأظهر التحليل أن ١١,٧٪ من الأسر تنفق المال على أساس شهري للأنشطة الترفيهية، و ٨٦,٣٪ لا تدفع مقابل الترفيه . و ١٢٪ من الأسر أفادت عن دفع شهري على الديون . كما أن ٤,٣٪ من الأسر تدفع ثمن دعم الوالدين من الأسرة الممتدة، التعليم العالي ٥٪ . وترد بنود الإنفاق الأخرى في (الشكل رقم ٤٢)

الشكل رقم (٤٢) : التوزيع النسبي للأسر بحسب إنفاقها على بنود أخرى .

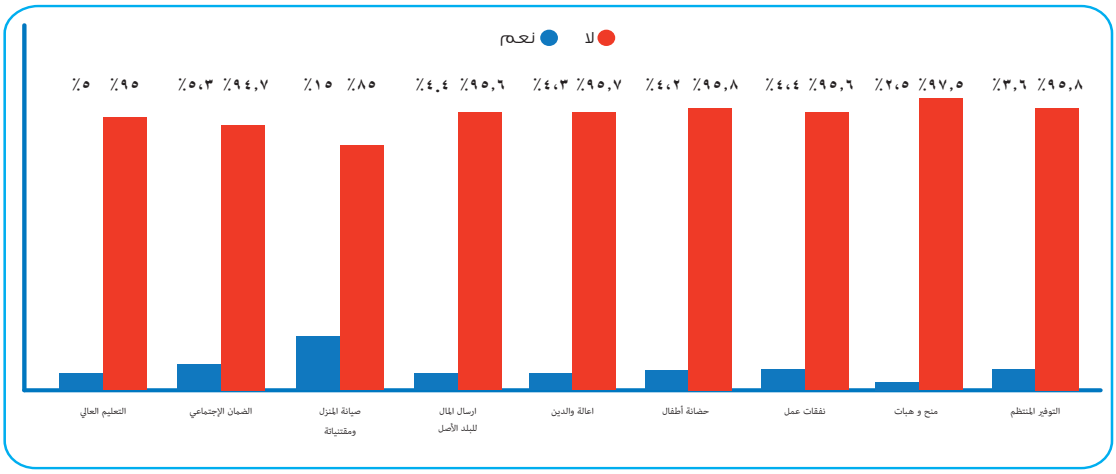

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

العمل

أشارت دراسة سابقاً حول اللاجئين السوريين في الأردن إلى أن ٤٥٪ من الذكور البالغين القادرين على العمل لديهم شكل من أشكال العمل ، في حين أفاد ٥٥٪ بأنهم متعطلون عن العمل ، ولم تبلغ أي امرأة عن دخل من العمل خارج المنزل [٥٧] . وبالمثل ، رصد المسح الحالي الوضع الوظيفي للاجئين في الأردن .
وقدم أرباب الأسر إجابات متفاوتة فيما يتعلق بحالة عمل أفراد أسرهم الذين يبلغون من العمر ١٦ عاما أو أكثر، فكان ٢٦٪ فقط من أفراد الأسر يعملون مقابل أجر ، و ١٥ ٪ متعطلون عن العمل رغم بحثهم عن فرص عمل. أما الذين لم يعملوا فكان معظمهم من ربات البيوت بنسبة ٣٧ ٪، يليهن ٤ ٪ ممن قالوا إنهم على مقاعد الدراسة و ٣ ٪ من المرضى أو المعوقين و ٣ ٪ من المسنين أيضا. ولكن ١٠٪ من الإناث لايعملن ولا يبحثن عن عمل ، ولا سيما الشابات المقيمات في المخيمات .

وقد يفسر ذلك بالثقافة السائدة بين مجتمعات اللاجئين، والتي في الغالب لا تطالب السيدات أو الشابات بالعمل والحصول على الأجر بقدر ما تطالب الرجال بذلك.
وعن قطاع العمل بينت النتائج أن (٥٩ ٪) يعملون في قطاع خاص غير منظم، يليهم ٢٤ ٪ يعملون في القطاع الخاص المنظم، و ٩ ٪ يعملون في منظمات أهلية، و ٦ ٪ في القطاع الحكومي . و أشارت ٣٤٪ من الأسر إلى أن وجود متعطل عن العمل يؤثر سلبياً في العلاقات بين أفرادها مقابل ٢٦٪ لا توافق .

وأيضاً أشارت الأسر اللاجئة إلى موضوع غاية في الأهمية هو أن ٤٨٪ من الأسر تجد بأن الرواتب والأجور التي تحصل عليها لا تتناسب مع حجم العمل الذي تقوم به مقابل ١١٪ فقط تجد العكس . إلاضافة إلى أن ٥٣٪ من

٥٧- CARE International (June 2017). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan Survey.

الأسر تجد بأن الأجور التي تتلقاها غير متقاربة مع أجور مواطني البلد مقابل ٥٪ فقد تجد بأنها متقاربة و٤٢٪ تجد بأن أفراد الأسرة العاملين لا يتلقون حقوقهم كافة مقابل ١١٪ يتلقون . هذا وتجد ١٣٪ من الأسر فقط بوجود فرص عمل وتشغيل مناسبة داخل الأردن مقابل ٤٤٪ لا تعتقد بتوفرها. و٣٥٪ من الأسر تجد بأن هنالك منافسة في سوق العمل والتشغيل مع مواطني البلد المضيف مقابل ٢٣٪ لم تجد ذلك .

كما أن ٢٠٪ من الأسر تفضل العمل في القطاع الزراعي مقابل ٣٥٪ من الأسر التي لا تفضله. و٣٩٪ من الأسر أشارت إلى أن على الأسرة أن تنتج بعضاً من حاجياتها، مثل الملابس والصناعات الغذائية، مقابل ٢١٪ لم توافق على هذا البند. (الشكل رقم ٤٣)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأردن يسعى من خلال العديد من المبادرات إلى العمل على تشغيل اللاجئين، لعل آخرها أنه بدأ بالفعل بإصدار تصاريح عمل للاجئين السوريين العاملين في قطاع الإنشائات .
والتصاريح الغير مرتبطة بصاحب عمل معين أو بمنصب محدد هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية منذ اندلاع الأزمة السورية العام ٢٠١١. وأتت هذه الخطوة الجديدة بعد أن وقّعت وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن مذكرة تفاهم في العام ٢٠١٧ . وقد أصدرت أيضاً العديد من التصاريح الأخرى للعمل في مهن مختلفة . وهنالك العديد من المبادرات الوطنية لتشغيل اللاجئين، منها اتفاقيات تعاون مع مؤسسة التدريب المهني، وافتتاح مكتب تشغيل للاجئين السوريين ضمن مخيم الزعتري .
الشكل رقم (٤٣) : التوزيع النسبي لأفراد العينة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاماً فأكثر بحسب حالة العمل

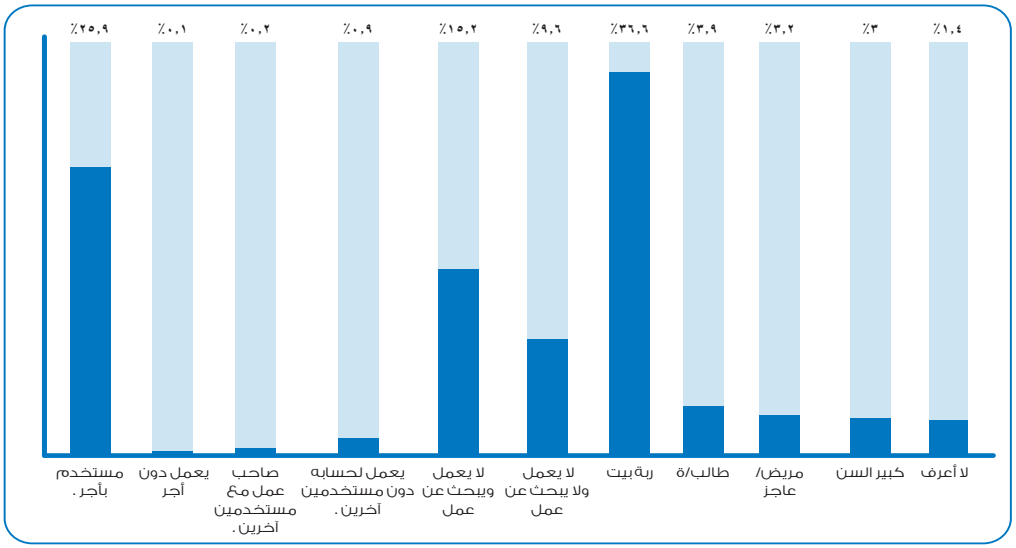

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة، ٢٠١٧ .

وفي ما يتعلق بملكية المشاريع الأسرية المنتجة أو المدرة للدخل، أظهرت النتائج أن ٢,٦٪ فقط من الأسر اللاجئة تمتلك أعمالها الخاصة، في حين أن ٩٧٪ من الأسر لا تمتلك، مع الأخذ بالاعتبار أن ٥٪ فقط من الأسر تعمل فيها الأم من داخل المنزل .

أولويات الأسرة

في المسح الحالي ، تبين أن أهم الأولويات بين الأسرة فيما يختص بالوضع الاقتصادي هو إرتفاع الأسعار / نفقات الحياة ٥٨,٨٪ ، وتوفر فرص العمل ٤٩,٩٪ والأجور ٤٠,٩٪ . في حين كانت الأولويات الأقل أهمية هي البيئة الصحية للعمل ١٢,٤، والعمل المناسب للنساء ١٥,٢٪، والمساعدة العينية من المنظمات الدولية والمحلية ١٦,٦٪ .

الجدول رقم (١٠) : التوزيع النسبي للأسر اللاجئة بحسب أولوياتها ضمن قضايا الوضع الاقتصادي

الأولـــويـــات	%	عدد
الأجور	٤٠,٩	٣٢٩
فرص عمل	٤٩,٩	٤٠٢
ارتفاع الأسعار / نفقات الحياة	٥٨,٨	٤٧٣
العمل المناسب للمرأة	١٥,٢	١٢٢
بيئة صحية للعمل	١٢,٤	١٠٠
قسائم الطعام	٣٠,٩	٢٤٩
المساعدة المالية المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية	٢٧,٣	٢٢٠
المساعدات العينية من المنظمات الدولية و المحلية	١٦,٦	١٣٤

المصدر : المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين، نتائج مسح أحوال الأسرة اللاجئة ، ٢٠١٧ .

وتسلط نتائج هذا المجال الضوء على الحرمان الشديد والفوارق الواضحة فيما يتعلق بالدخل وسبل العيش. هذه القضايا في حاجة ماسة لمزيد من التحليل والتخطيط السليم في ضوء نتائج البحوث السابقة والحالية . وفي جلسة تحليل السببية مع مجموعة من الخبراء لمناقشة الوضع الاقتصادي للاجئين أشارت المجموعة إلى أن معظم الأسر اللاجئة تعتمد على المساعدات والإعانات المقدمة من الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية .

وقد أدرجت المجموعة سببين مباشرين لهذه المشكلة ؛ محدودية فرص العمل للاجئين في البلد المضيف، وفقدان مصادر الدخل الأصلية في بلدانهم . وحددت المجموعة أيضاً سببين كامنين للمشكلة ؛ ضعف الوضع الاقتصادي اللبد المضيف بشكل عام، والمنافسة المرتفعة على فرص العمل، ما يدفع اللاجئين إلى قبول رواتب وعوائد أقل لقاء عملهم مع الأخذ بالاعتبار التدني في مستويات التعليم . من حيث الأسباب الجذرية ، أدرجت المجموعة اثنين منهم أيضاً ؛ والنزاعات السياسية والعسكرية في البلدان الأصلية للاجئين التي أجبرتهم على اللجوء إلى الأردن ، فضلاً عن الوضع القانوني في الأردن الذي قد يحدّ من فرص اللاجئين في العمل والاستثمار مقارنة بالمواطنين الأردنيين . ولابدّ من الإشارة أن المجموعات ذكرت أيضاً أهمية وجود معلومات داعمة للتحقق من صحة اللاجئين والمعلومات الاقتصادية المبلغ عنها ذاتياً ، وصعوبة تتبع المعلومات عن اللاجئين الذين يعملون خارج قطاع العمل المنظم .

التوصيات

ويسرد هذا الفصل التوصيات التي اتفقت عليها مجموعات الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيون في كل مجال من المحاور الخمسة للمسح. وقدمت هذه التوصيات بعد استعراض دقيق للدراسات الاستقصائية والإحصاءات السابقة، والسياسات والتشريعات الوطنية، فضلا عن نتائج الاستقصاء الحالي. وتتعلق التوصيات بمستويات متنوعة، بما في ذلك مستوى البحوث والتشريعات والوعي الاجتماعي والبيئة التعليمية والبيئة الصحية والإدارة والتنسيق وجودة الخدمات والمحددات الاجتماعية والثقافية، على التوالي.

المحور الأول : الخصائص الديموغرافية

• من الواضح أن مجتمع اللاجئين في الاردن فتي نسبيا. وبالتالي، لا بد أن تركز البحوث والسياسات المستقبلية على الشباب واحتياجاتهم الخاصة. مع اهمية إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ برامج التدريب والتطوير.

• أهمية دراسة أثر اللاجئين على تحقيق الفرصة السكانية الديموغرافية التي ينتظرها الاردن بكل اهتمام واعد لها سياسات وطنية تتمثل في وثيقة سياسات الفرصة السكانية، ودمج التدخلات الخاصة باللاجئين ضمن السياسات الوطنية.

• ضرورة العمل على دراسة الأسر التي تراسها امراة بشكل تفصيلي لمعرفة خصائصها واحتياجاتها ودعمها بالامكانات المتاحة.

المحور الثاني : العلاقات الأسرية، والمشاركة في الحياة العامة

• أهمية تفعيل معايير وإجراءات عمل للمؤسّسات مقدمة الخدمات الاجتماعية، ووجود جهة رقابية لضمان الجودة. مع ضرورة العمل على دمج إجراءات العمل الخاصّة بالمؤسّسات الدولية مع إجراءات العمل الوطنية لضمان استدامتها وتعزيز المراقبة حولها .

• ضرورة العمل على دراسة العلاقات الأسرية ودور الأب والأم في الأسرة، وخاصة أن معظم الأسر أشارت بأن الام والاب لا يقضون الوقت الكافي مع أفراد الأسرة بشكل دائم .

• ضعف الإقدام على الخدمات الاجتماعية كالإرشاد الأسري وبرامج التوعية والتأهيل قبل الزواج مؤشر يدلل على قلة توافر تلك الخدمات، فمن الضرورة العمل على التنسيق بين المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المحلي مقدمة الخدمة لتوفيرها في مجتمعات اللاجئين وبنوعية ذات مستوى مهني لضبط جودتها، وتوعية الأسر بتوافرها، وتلافي الازدواجية في تقديم الخدمة والاعتماد على قاعدة بيانات موحده لهذه الخدمات. هذا بالإضفه إلى الاتفاده من البيئة التعليمية لدعم تقديم الخدمات الاجتماعية من خلالها .

• ما زالت قضية الزواج المبكر بين الفتيات اللاجئات مصدر قلق. الامر الذي يدعو إلى المزيد من الدراسات التي توضح آثاره على الزوجين ونشر برامج التوعية لتغيير السلوك بالإضافه إلى توسيع الفرص امام الفتيات للدراسة والعمل وتكثيف برامج تمكين الفتيات. مع أهمية توعية الأطفال بالآثار السلبية للزواج المبكر من خلال مناهج خاصة ضمن المدارس، هذا ومن الضرورة ايضا العمل على وضع حلول للأسباب الجذرية المؤدية

لهذه الظاهرة ومنها الاكتظاظ السكاني والمساحة المخصصة للسكن للأسر كي لا تططر الأسر لتزويج ابنائها كوسيلة لامين مساحة سكنية. والتدخل المباشر لتحسين الاوضاع الاقتصادية لتلك الأسر. مع أهمية تفعيل برامج الإحالة للحالات قبل الزواج للمساهمة في وضع الحلول وبحسب منهجية إدارة الحالة.
كما تظهر الضرورة لتنسيق الجهود ما بين المنظمات العامله في هذا المجال ضمن مظلة مشتركة .

• من الظاهر ضعف استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصال من قبل أفراد الأسرة جميعا. الامر الذي يقيض فرص البقاء على اتصال بالاقارب والاصدقاء قبل اللجوء وقد يؤدي في المستقبل إلى فجوة معرفيه بين الاجيال كون تكنولوجيا الاتصال اصبحت من متطلبات العصر للتقدم والازدهار، مما يدعو إلى ضرورة دراسة امكانية اتاحه هذه الخدمات وضمن مراكز مخصصة ان تعذر تعميمها لتستفيد منها الأسر اللاجئة.

• ضرورة العمل على دراسة قضية الواسطة والمحسوبية والاستغلال للاجئين من خلال دراسات باساليب علمية تمكنها من رصد هذه الانتهاكات لحقوق اللاجئ وفي جميع القطاعات، لوضع البرامج الكفيله بالحد منها وتعميم الشفافية.

• لابد من العمل على تصميم برامج خاصة بلم شمل الأسر اللاجئة لربطها مع الأسر الممتده ان امكن ودراسة العلاقات الحالية القائمة وسبل تعزيزها وخاصة انها من اولويات الأسرة.

• حيث أن الغالبية من اللاجئين تعتبر العنف شأنا خاصا لا يجوز ان تلجا فيه للجهات الرسمية، مما يجعل من الصعوبة رصد الحالات ومتابعتها ومعرفه واقع العنف في هذه المجتمعات. لذا لا بد من إجراء المزيد من البحوث النوعية والكمية لفهم الظاهرة. وتوعية الأسر بطرق التبليغ والخدمات المتاحه ونشر الوعي من خلال حملات تغيير السلوك لتعميم ثقافه خاليه من العنف وتدريب الكوادر المعنية على إدارة الحالة استنادا للاطار الوطني لحماية الأسرة من العنف. مع ضرورة العمل على تنسيق الجهود بشكل تكاملي بين كافة الجهات التي تعنى بالحد من العنف الأسري، وتحسين جودة دور الإيواء المتوفرة لضحايا العنف

• ضرورة العمل على ايجاد جهات تنسيقية تتولى مهمه تنسيق الخدمات الاجتماعية وتوزيعها وضمان عدم تكرارها.

المحور الثالث : الخصائص الصحية

• اتضح من المسح نقص وعي الأسر اللاجئة بالخدمات الصحية المتاحة وبخاصة للاسر من خارج المخيمات، وعليه لا بد من نشر الوعي بالخدمات وتوفرها والخيارات المتاحة وتعزيز التنسيق بين الجهات الصحية مقدمة الخدمة خاصة داخل المخيمات واتاحة قدر أعلى من التغطية المالية للعلاجات الصحية وتوفير جميع العلاجات الصحية والتدخلات الصحية المطلوبة، آخذين بعين الاعتبار التناقص الحالي في البرامج الداعمة لصحة اللاجئين، مع العمل على تعزيز الخدمات الصحية المقدمة من خلال المدارس والخدمات التعليمية الأخرى. وتعميم معايير موحده للخدمات الصحية المقدمة للاجئين لضمان جودتها بالإاضفه لمتابعه هذه المعايير.

• أهمية دعم أنماط الحياة الصحية للاجئين من خلال برامج خاصة تعزز ممارسة الرياضة وتوفير المرافق الخاصة بذلك اخذين يعين الاعتبار الاختلاف في الجنس ومتطلبات كل فئة، هذا بالاضافه إلى رصد انماط التغذية السائدة لديهم في دراسات متخصصة.

• أما فيما يتعلق بالصحة النفسية، ضرورة العمل على رصد الخدمات الحالية المتاحة للاجئين ونوعيتها، وتفعيل دور المرشدين التربويين والأخصائيين الاجتماعيين وتوفير خدمات الدعم النفسي للاجئين في مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث يلتمسون الخدمات الصحية. وضرورة العمل على توفير برامج وقائية وانشطة توعوية بالصحة النفسية. كما برزت اهمية وجود مظلة وطنية تعنى بقضايا الصحة النفسية بشكل عام وللاجئين بشكل خاص .

المحور الرابع : الخصائص التعليمية

• بالمقارنة مع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الأردنيين، فإن مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والمستوى التعليمي بشكل عام منخفض لدى اللاجئين. الامر الذي يتطلب مراجعة السياسات التعليمية الموجهة اليهم من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية ودعم المؤسسات التعليمية لتوفير برامج تعليمية ذات نوعية، مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة تطبيق التشريعات السارية وطنيا على اللاجئين، بالإضافه لتوفير خدمات تعليمية تستهدف الكبار لصفوف محو الامية و برامج التعليم المستمر الخاص بمهن محدده لمواكبة تطورات المهنه.

• ضرورة العمل وبصورة عاجلة لوضع سياسات ترصد التحاق الطلبة من اللاجئين في التعليم ومتابعتهم ورصد التسرب المدرسي وبخاصة خارج المخيمات، والتعامل مع الحالات كل على حدة لتوفير المتطلبات التي تضمن انضمامهم إلى الخدمات التعليمية المتوفرة. مع اهمية تنسيق الجهود في هذا المجال بين جميع المؤسسات العامله، وتحسين الخدمات التعليمية لتكون جاذبة للأطفال على جميع المستويات اهمها المرافق التعليمية واكتظاظها والمعليمين والعملية التعليمية ككل وتدريب المعلمين على آليات التعامل مع الأطفال المعرضين لخطر التسرب. مع ضرورة توفير برامج تغذية مدرسية مناسبة للأطفال وعيادات صحية مدرسية.

• وحيث تبين ان معظم الخدمات التعليمية المتاحة للأطفال صعبة الوصول، لا بد من اجراء دراسة للأسباب وراء ذلك، ودراسة اماكن تركز الخدمات والتوزيع الجعرافي للاجئين وتسهيل الوصول لتلك الخدمات داخل المخيمات وخارجها ام بتوفير مواصلات مناسبة أو مجموعات حماية ترافق الطلاب لمناطق سكنهم وابتكار طرق جديدة.

• تتجه الأسر نحو التعليم المهني وتعتبره ذو جدوى اقتصادية أعلى من التعليم الاكاديمي، لذا لابد من توفير الخدمات المهنية المناسبة على مستوى المدارس المهنية والبرامج المهنية المتخصصة مع الاخذ بعين الاعتبار بان الأسر عبرت عن عدم حاجتها لمراكز التدريب المهني، الامر الذي يحتاج لدراسة هذه الخدمات والبرامج المتاحة.

• اهمية العمل على توفير فرص تعليمية على مستوى التعليم العالي لخريجي التعليم الثانوي لتشجيع الأسر على اكمال تعليم ابنائها ونشر ثقافة العلم والتعلم.

• وضع السياسات المناسبة للتعامل مع الأطفال العاملين والحد من عمل الأطفال على راسها العمل في الاعمال الخطرة والتي من ضمنها العمل في القطاع الزراعي وفي تصليح المركبات، وذلك من خلال تحسين البيئة التعليمية، وتوفير بدائل اقتصادية للأطفال واسرهم وتطبيق قانون الزامية التعليم على أسر الأطفال.

• ضرورة ايجاد موقع الكتروني متخصص لنشر الابحاث والدراسات الخاصة باللجوء ليكون عونا في رسم السياسات والبرامج الخاصة باللاجئين .

المحور الخامس : الخصائص الاقتصادية

• ضرورة العمل على ضمان توفير فرص عمل كافية واستحداثها بطرق غير تقليدية بالإضافه إلى توفير المساعدات النقدية والعينية لغير القادرين لتغطية كلف الحياة اليومية،

• أهمية وضع سياسات وقوانين خاصة لإزالة التمييز في الأجور، ووضع اليات رقابة خاصة بهذا المجال، والتاكد من حصول العامل على كافه حقوقة بحسب القوانين الوطنية.

• تشجيع عمل المرأة من خلال المشاريع الانتاجية وتوفير ما يسهل عملها من خدمات رعاية لأطفالها وخاصة للاسر التي ترأسها إناث.

• توفير فرص للاقتراض من خلال صناديق الإقراض المتوفرة وتسهيل الشروط والإجراءات المتعلقة بذلك على الأسر اللاجئة.

شكر وتقدير :

جاء هذا التقرير لاحوال الأسر اللاجئة وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام ٢٠١٧ بمثابة وثيقة وطنية مرجعية لكل جهة ذات علاقة بالأسر اللاجئة حيث يضع أمام المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية المعنية العاملة في مجال الأجئين أهم النتائج التي ستساعد في تطوير البرامج والسياسات التي تسعى هذه الجهات للعمل عليها وتضع أولويات الأسر اللاجئة كما تراها الأسرة في كافة مواقعها .

إذ نعبر عن مدى تقديرنا وشكرنا واعتزازنا بفريق العمل لجميع المؤسسات والخبراء والمراجعين كما نخص بالشكر

فريق عمل التقرير
فريق عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة

السيدة مي سلطان
السيدة غادة القاضي
الفاضلة عبير الدقس

اللـــجنة الفنيـــة

الدكتور اشرف العمري /مفتش المحاكم الشرعية–دائرة قاضي القضاة
الرائد عصام العجارمة / وزاة الداخلية
السيد اياد غريز/ وزارةالتنمية الاجتماعية
النقيب محمد شفيق الخشاشنة/إدارة حماية الأسرة
الفاضلة زينة جدعان / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الفاضلة هنادي القريوتي/ الهيئة الطبية الدولية imc
الفاضلة روان أبو شيخة/ الهيئة الطبية الدولية imc
السيد عبدالله النسور / منظمة الإغاثة الدولية irc
الفاضلة يارا مصلح/ مؤسسة نهر الأردن
الفاضلة سوزان محارب/ مؤسسة ارض العون القانوني
الدكتور إبراهيم الحجوج/ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى
السيد جواد اسلام/ منظمة الأمم المتحدة للطفولة –اليونيسيف
الدكتورة عايدة السعيد/ مؤسسة الملك حسين – مركز المعلومات والبحوث

فريق عمل المستشارين

الأستاذ الدكتور ايمن ((حمدان منصور))
الدكتور حمزة الدريدي

أسماء فريق االمشروع/الباحثين الميدانيين لتقرير أحوال الأسر اللاجئة

- أيمن محمد حمدان منصور
- مهند خليل الدقس
- أحمد خليل أبو صعب
- أميمة هاشم الرواشدة
- أحمد تركي المناصير
- ملك مأمون منصور
- براءة جبر الودية
- يزيد الكعكة
- يونس هلال أبو حشيش
- هبة محمود زاهر
- سامية محمد حمدان منصور
- نعمة (محمد خير) عبد الحميد الدرباشي
- جمانة حسين شحادة
- مأمون حسين شحادة
- أحمد علي عطية القطامين
- أسيل العسوفي
- سارة خليل أبو صعب
- ينال حسين أبو حمدية
- معاذ محمود جعفر
- رناد أيمن حمدان منصور
- محمد نزيه كلين
- رنا جلال يعقوب
- ناصر ماجد يوسف العمري
- رهف عبد السلام أحمد اللحام

إسم الجهـــــــة

١- وزارة الداخلية / مديرية شؤون اللاجئين

٢- وزارة التنمية الإجتماعية

٣- وزارة العمل

٤- مديرية الامن العام /إدارة حماية الاسرة – إدارة الاتجار بالبشر

٥- دائرة قاضي القضاه

٦- دائرة الإحصاءات العامة

٧- مؤسسة التدريب المهني

٨- المجلس الأعلى السكان

٩- مؤسسة الملك حسين

١٠ – الجامعة الأردنية

١١- مركز الدعم الاجتماعي للأطفال العاملين

١٢- مؤسسة نهر الاردن

١٣- معهد العناية بصحة الاسرة

١٤- إتحاد المرآة الأردني

١٥- مؤسسة العون الصحية

١٦- مؤسسة انقاذ الطفل Save The Children

١٧- مؤسسة كويست سكوب

١٨- المجلس النرويجي للاجئين NRC

١٩- منظمة الصحة العالمية

٢٠- منظمة الأمم المتحدة للسكان الهلال الأحمر الاردني

٢١- منظمة العمل الدولية ILO

٢٢- منظمة الأمم المتحدة الطفولة اليونسيف

٢٣- منظمة اليونسكو/ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٢٤- منظمة INTERSOS

٢٥- AGENCY FOR TECHNICAL COORPERATION AND DEVELOPMENT /ACTED

٢٦- منظمة الهلال الاحمر

٢٧- هيئة الاغاثه الاسلامية بالانابة

٢٨- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

٢٩- اللجنة الكاثوليكسية الدولية للهجرة icmc

٣٠- اللجنة الانقاذ الدولية IRC

٣١- جمعية المركز الاسلامي

٣٢- جمعية CARITAS

٣٣- وكالة التعاون التقني والتنمية

٣٤- الوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ

٣٥- الوكالة الامريكية التنمية الدولية - تكامل USAID

٣٦- TERRA DES HOMMES

٣٧- الاردنية الدولية Handicap

٣٨- CARE INTERNATIONAL

٣٩- منظمة ميرسي كور MERCY CORPS

٤٠- PLAN INTERNATIONAL

المصادر والمراجع العربية

- Alduraidi, H. & Waters, C. (2017). Health-related quality of life of Palestinian refugees inside and outside camps in Jordan. Nursing Outlook, 65; pp: 436-443
- Bocco, R. (2009). UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History. Refugee Survey Quarterly, 28 (2-3), 229–252. https://doi.org/10.1093/rsq
-CARE International (June 2017). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan Survey.
-CARE Jordan - Syrian refugee Assessment in Jordan April (2014) fhttps://www.care-international.org/files/files/publications/CARE-Syrian-refugee-Assessment-in-Jordan-April-2014.pdf
-CARE Jordan - Syrian refugee Assessment in Jordan April (2014)
-CARE International (June 2017). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan Survey
- Derluyn, I., Broekaert, E., & Schuyten, G. (2008). Emotional and behavioural problems in migrant adolescents in Belgium. European Child and Adolescent Psychiatry, 17(1), 54−62
- Dyregrov, A., Gjestad, R., & Raundalen, M. (2002). Children exposed to warfare: A longitudinal study. Journal of Traumatic Stress, 15, 59−68.
- Dyregrov, A., Gjestad, R., & Raundalen, M. (2002). Children exposed to warfare: A longitudinal study. Journal of Traumatic Stress, 15, 59−68.
- Hasanović, M. (2011).Psychological consequences of war-traumatized children and-adolescents in Bosnia and Herzegovina. Acta Medica Academica, 40, 45-66.
- Hasanović, M. (2011).Psychological consequences of war-traumatized children and-adolescents in Bosnia and Herzegovina. Acta Medica Academica, 40, 45-66
- Hamed-Troyansky, H. (2014). A Transnational Refugee Family History: Circassian Social Networks Across the Ottoman Empire, 1890-1905. http://stanford.academia.edu
- https://www.care-international.org/files/files/publications/CARE-Syrian-refugee-Assessment-in-Jordan-April-2014.pdf
- Inter-Agency emergency standard operating procedures for prevention of and response to gender-based violence and child protection in Jordan. National Council for Family Affairs (2013). Accessed through: https://resourcecentre.savethechildren.net/node/7666/pdf/sops_english-soft_copy1.pdf
-International Labour Organization, Access to work for Syrian Refugees in Jordan. 2015
-Ministry of Planning and International Cooperation. The Jordan Response plan for Syria Crisis 2017-2019. http://www.jrpsc.org/
-Ministry of Planning and International Cooperation. The Jordan Response plan for Syria Crisis 2017-2019. http://www.jrpsc.org/
- Ministry of Planning and International Cooperation. The Jordan Response plan for Syria Crisis 2017-2019. http://www.jrpsc.org/
- Özer, S., Şirin, S., & Oppedal, B. (2013). Bahçeşehir study of Syrian refugee childrenin Turkey. Available in www. fhi. no/dokumenter/c83Fb3a78c. pdf.
-S. Carrera, In Search of the Perfect Citizen? The Intersection between Integration, Immigration and Nationality in the EU, Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2009(a).

-United Nations High Commissioner for Refugees. Syria Regional Refugee Response 2015; Available from: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

-UNHCR (1994). Refugee children. Guidelines on protection and care Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees
-UNHCR (2017). http://www.unhcr.org/afr/figures-at-a-glance.html
-UNHCR (2017). http://www.unhcr.org/afr/figures-at-a-glance.html
-UNHCR (2015). : GLOBAL TRENDS; FORCED DISPLACEMENT IN 2015
-UNHCR (2004). 2003 Global refugee trends. Overview of refugee populations, new arrivals, durable solutions, asylum-seekers and other persons of concern to
-UNHCR. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees)
-Urth, H. (2005), "Building a Momentum for the Integration of Third-Country Nationals in the
European Union", European Journal of Migration and Law, Vol. 7, No. 2, pp. 163–180.
-United Nations High Commissioner for Refugees. Syria Regional Refugee Response 2015; Available from: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.
-UNHCR/IRD Home Visits (2014). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan
-UNHCR/IRD Home Visits (2014). Livelihood of Syrian Refugees in Jordan
-Wiesbrock, A. (2009), "Discrimination instead of Integration? Integration Requirements in
Denmark and Germany", in E. Guild, K. Groenendijk and S. Carrera (eds), Illiberal Liberal States: Immigration, Citizenship and Integration in the EU, Aldershot: Ashgate.
-World Health Organization and United Nations High Commissioner for Refugees, Assessing mental health and psychsocial needs and resources: a toolkit for
major humanitarian settings. 2012, World Health Organization: Geneva

- أبو غنيمة، زياد.) 2010 (العشائرالأردنية. هجرة الشركس إلى الأردن . مخطوطة تم نشرها إلكترونياً عبر موقع: http://www.almadenahnews.com/article/58681
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، النداء العالمي 2015
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2017
- المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الالجئين - خطة الاستجابة للاجئين السورين 2015
-المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون الالجئين - خطة الاستجابة للاجئين السورين 2015
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المساعة النقدية للمفوضية : تحسين حياة اللاجئين ودعم الاقتصاد المحلي ٢٠١٦
- بيان صادر عن وزارة الخارجية و شؤون المغتربين 9/ 10 / 2017
- تاريخ الشيشان في الأردن. مخطوطة تم نشرها عبر موقع http://www.1jordan1.com
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
-دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2016 .
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
- دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
- دائرةالإحصاءات العامة، واقع الإعاقة استناداً لبيانات التعداد العام للمساكن والسكان ، 2016 .

- دائرة الاحصاءات الإحصاءات العامة، التقرير الاحصائي الإحصائي السنوي، 2016 .
- دائرة الإحصاءات العامه، التقرير الإحصائي السنوي، 2016 .
- دائرة الإحصاءات العامه، التعداد العام للسكان والمساكن، 2015 .
- مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الأردنية، منظمة العمل الدولية، دائرة الاحصاءات العامه، المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن، 2016
- مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الأردنية، منظمة العمل الدولية، دائرة الإحصاءات العامة، المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن، 201
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية) الملخص التنفيذي(2019 - 2017
- وزارة التربية والتعليم، التقريرالإحصائي للعام الدراسي 2016 / 2015 .
- وزارة التربية والتعليم، التقريرالإحصائي للعام الدراسي 2016 / 2015 .
- هيومن رايتس ووتش، "نخاف على مستقبلهم،"حواجز تعليم الاطفال الأطفال السوريين اللاجئين في الاردنالأردن،

الجداول:

جدول رقم ١ : توزيع العينة و عدد الاسر لكل محافظة و مخيم اعتمادا على اطار العينة المتوفر لدى المفوضية من المسجلين .

جدول رقم ٢ : التوزيع النسبي للأسر بحسب نوع الأسرة

جدول رقم ٣ : التوزيع النسبي للأسر بحسب الاساليب المتبعة من الاباء والامهات في تربية الابناء

جدول رقم ٤ : توافر الخدمات الصحية

جدول رقم ٥ : سهولة الوصول إلى البنية التحتية الصحية: مقارنة بين المقيمين داخل المخيمات و خارجه

جدول رقم ٦ : التوزيع النسبي للاسر بحسب اتجاهاتها نحو العبء الاقتصادي للخدمات الصحية في المخيمات و خارجها .

الجدول رقم ٧ : التوزيع النسبي لمصادر مياه الشرب حسب مكان السكن .

جدول رقم ٨ : التوزيع النسبي لأفراد الاسرة من عمر ٦- ١٨ سنة حسب الجنسية وحسب الالتحاق بالتعليم

جدول رقم ٩ : التوزيع النسبي للاسر بحسب اتجاهاتها نحو توافر للخدمات التعليمية مقابل الحاجه لها داخل و خارج المخيمات

جدول رقم ١٠ : التوزيع النسبي للأسر اللاجئة بحسب اولياتها ضمن قضايا الوضع الاقتصادي .

الاشكال :

الشكل رقم ١ عدد الاسر في العينه موزعة حسب البلد الاصلي
الشكل رقم ٢ التوزيع النسبي للسكان اللاجئين في الاردني بحسب الدولة التي قدم منها
الشكل رقم ٣ التوزيع النسبي للاجئين بحسب الفئات العمرية
الشكل رقم ٤ التوزيع النسبي لاعمار اللاجئين في الاردن
الشكل رقم ٥ توزيع الاسر اللاجئة في العينة وفقا للمحافظات
الشكل رقم ٦ التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسرة
الشكل رقم ٧ التوزيع النسبي لأفراد الاسرة بحسب العلاقة برب الأسرة
الشكل رقم ٨ التوزيع النسبي للأسر بحسب مواقفها نحو قضاء الوقت الكافي مع أفرادها
الشكل رقم ٩ التوزيع النسبي لأفراد الأسرة البالغين ١٦ سنة أو أكثر بحسب الحالة الزواجية
الشكل رقم ١٠ العمر الفعلي لزواج الامهات مقابل العمر المفضل للزواج عند الأسر
الشكل رقم ١١ التوزيع النسبي للاسر بحسب مواقفها اتجاه حرية اختيار الشريك بحسب جنس الفرد
الشكل رقم ١٢ التوزيع النسبي لاتجاهات الأسر نحو انتشار العنف في البيئات المحيطة فيها
الشكل رقم ١٣ التوزيع النسبي للنساء بحسب العمل
الشكل رقم ١٤ التوزيع النسبي لاولويات الاسرة بحسب قضايا المشاركة في الحياة العامة
الشكل رقم ١٥ التوزيع النسبي للاسر بحسب المرافق الصحية التي يلجأ اليها اللاجئون في العاده داخل المخيمات وخارج المخيمات
الشكل رقم ١٦ التوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب انتشار الأمراض المزمنة
الشكل رقم ١٧ التوزيع النسبي للأفراد بحسب نوع الدواء المستخدم
الشكل رقم ١٨ التوزيع النسبي لأرباب الاسر بحسب الحالة النفسية – الاجتماعية و التكيف
الشكل رقم ١٩ التوزيع النسبي للاسر بحسب اتجاهاتها نحو السعادة والرضى عن الحياة
الشكل رقم ٢٠ التوزيع النسبي للاسر بحسب جودة المسكن
الشكل رقم ٢١ التوزيع النسبي للاسر بحسب مصادر التدفئة
الشكل رقم ٢٢ التوزيع النسبي للاسر بحسب أولوياتها الخاصة بمسكن الاسرة
الشكل رقم ٢٣ :التوزيع النسبي للأفراد من عمر ١٦ سنة فما فوق بحسب الحالة التعليمية
الشكل رقم ٢٤ التوزيع النسبي للأفراد ما بين) ٠– ٤ سنوات(بحسب التحاقهم بالتعليم ما قبل المدرسة
الشكل رقم ٢٥ التوزيع النسبي للأفراد الملتحقين بالدراسات العليا بحسب الجهات تسديد الرسوم الدراسية
الشكل رقم ٢٦ التوزيع النسبي للاسر بحسب اتجاهاتها نحو سهولة الوصول للخدمات و المؤسسات التعليمية
الشكل رقم ٢٧ التوزيع لمتوسط المسافه للمؤسسات التعليمية بالمتر
الشكل رقم ٢٨ التوزيع النسبي للاسر بحسب الجهات التي تلجأ اليها في حال حدوث العنف في المدرسة
الشكل رقم ٢٩ التوزيع النسبي للاسر الاردنية بحسب اولوياتها للقضايا التعليمية
الشكل رقم ٣٠ التوزيع النسبي للاسر بحسب دخلها الشهري بالدينار الأردني
الشكل رقم ٣١ عدد الاسر بحسب دخلهم الشهري داخل المخيم وخارج المخيم
الشكل رقم ٣٢ التوزيع النسبي للاسر بحسب مصادر الدخل
الشكل رقم ٣٣ التوزيع النسبي للاسر بحسب مساهمات أفرادها في الدخل بالدينار
الشكل رقم ٣٤التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الاسرة الشهري على المساكن بالدينار
الشكل رقم ٣٥ متوسط الانفاق الشهري على الغذاء بالدينار الأردني
الشكل رقم ٣٦ التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على الملابس بالدينار الأردني

الشكل رقم ٣٧ التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على النقل بالدينار الاردني
الشكل رقم ٣٨ التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على التعليم بالدينار الاردني
الشكل رقم ٣٩ متوسط الانفاق الشهري على الصحة والأدوية بالدينار الأردني
الشكل رقم ٤٠ التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط الانفاق الشهري على الكهرباء بالدينار الاردني
الشكل رقم ٤١ التوزيع النسبي للاسر بحسب متوسط متوسط الانفاق الشهري على مياه الشرب بالدينار الاردني
الشكل رقم ٤٢ التوزيع النسبي للاسر بحسب انفاقها على بنود اخرى
الشكل رقم ٤٣ التوزيع النسبي لأفراد العينة اعمارهم ١٦ عام فأكثر بحسب حالة العمل

الاستمارة الملحق : استمارة احوال الأسر اللاجئة